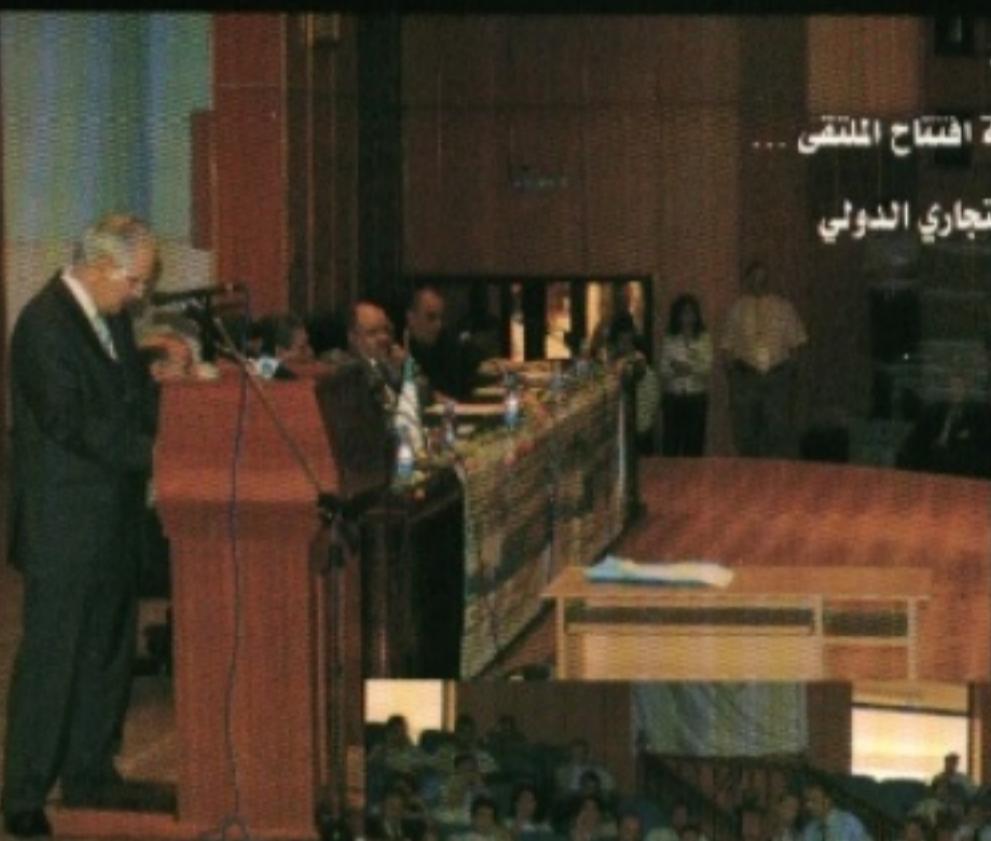


# نشرة العدالة

دورية تصدر عن منظمة المحامين لناحية سطيف - سبتمبر 2006



- كلمة السيد النقيب بمناسبة افتتاح الملتقى ...
- كلمة السيد وزير العدل حافظ الاختام بمناسبة افتتاح الملتقى
- سلطات القاضي الجزائري في مجال التحكيم التجاري الدولي
- الفرق بين المصادرة كعقوبة تكميلية ...
- مراقبة عن المراقبة
- التخصص المهني ...
- المسؤولية الجزائية للشخص المعنى
- أهم النشرات في الجريدة الرسمية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَلَا يَكُونُ لِلَّهِ بِالظَّلَامٍ وَ  
لَا يَتَشَمَّوْهُ الْجِنُونُ وَلَا يَعْلَمُونَ

حَمْدُهُ لِلَّهِ الْعَظِيمِ

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:  
أورؤوا الحدو بالشبهات عن المسلمين ما تستطعتم،  
فإن وجدتم للMuslim مخرجا فخذلوا سبيله، فإن الإمام لأن  
يغطيء في العفو خير من أن يخطيء في العقوبة.  
صدق رسول الله

قال عمر رضي الله عنه:  
لأن أمعطر حدود الله في الشبهات خير من  
أقيمتها في الشبهات.

**بمناسبة افتتاح الملتقى الدولي  
حول التحكيم في التجارة الدولية**



# في هذا العدد

- \* كلمة السيد النقيب بمناسبة افتتاح الملتقى الدولي حول التحكيم التجاري الدولي.
- \* كلمة السيد وزير العدل حافظ الاختام بمناسبة افتتاح الملتقى الدولي حول التحكيم التجاري الدولي.
- \* سلطات القاضي الجزائري في مجال التحكيم التجاري الدولي.
- \* الفرق بين المصادر كعقوبة تكميلية وبين طلب رد الأشياء المحجوزة كدعوى مدنية مرتبطة بالدعوى العمومية.
- \* مرافعة عن المرافعة.
- \* الشخص المعنوي من شأنه رفع مستوى المهنة.
- \* المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي.
- \* اهم المنشآت في انجريدة الرسمية.
- \* Principales parutions au JORA - 2006
- \* La procédure de reconnaissance et d'exécution des sentences d'arbitrage international en Algérie.
- \* La reconnaissance des répudiations islamiques en France.
- \* Le recours parallèle en droit administratif
- \* L'Avocat et les médias.

**نشرة المحامي**  
**نورية تصدر كل ثلاثة أشهر**  
**عن منظمة المحامين سطيف**  
 نهج شيخ العيفة - قصر العدالة  
 هاتف: 036.84.56.67  
العنوان على الرابط: [www.avocat-setif.org](http://www.avocat-setif.org)  
اشرف الإلكتروني: ordre@wanadoo.dz  
رقم الایماع: 2005/2909  
مدير النشرة  
النقيب: أحمد ساعي  
 e-mail: batonnier\_sai-ahmed@yahoo.fr  
رئيس التحرير  
 توفيق رياض بورمانى  
 محامي بمنظمة سطيف  
 عضو مجلس المنظمة  
 e-mail: avocatbourmani@yahoo.fr  
الإخراج الفني و حجز: الصيد لخضر  
مساعدة حجز: بن شفحة لبني

- معالي وزير العدل حافظ الاختمام السيد رئيس الاتصالات الوطني لمعظم المحامين الجزائريين السيد رالي ولاية بجاية والمستعمرات المحترفة المدنية والعسكرية السيد رئيس الاتحاد الدولي للمحامين "الماندرا" سنة المجالس والتراث العالمن" المسألة النقاشية "صيغة الأذان" المسألة تمذعنون "حضر" الأستانة للأذان زميلي - زملائي "السادة الحضور".

إن الجزائر وهي بصفة اعملاً نظام السوق والاصحام لمنظمة التجارة العالمية يفتقر تضرورة اعتماد نظام التحكيم لمطلب الاستثمارات الأجنبية، فلت قراراً خاصاً بالاعتراف بالقرارات التحكيمية الدولية.

- ولجه الإيمانة في هذا الصدد أن الجزائر صنفت على العديد من الاتفاقيات الثنائية، وكذا الاتفاقيات الدولية المتعددة لأطراف ذاتصلة بالتحكيم منها على سبيل الحصول:

1-اتفاقية نيروبي المؤرخة في: 1958/06/01، المتعلقة بالاعتراف بالحكم والحكم وتقييده، وهذا بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 88/233، الصادر في: 05/11/1988.

2-اتفاقية عمان (الأردن) العربية للتحكيم التجاري المؤرخة في: 1990/07/23، والمصدق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 90/420، المزدوج في: 22/12/1990.

3-اتفاقية عمان (الأردن) العربية للتحكيم التجاري المؤرخة في: 1987/04/14، والتي تم توقيعها إثناء مركز هرمي للتحكيم ومقبرة الزبلطى، وذلك المصادقة على الاتفاقية الدولية المتضمنة إثبات الوكالة تدريجياً تضمن الاستقرار، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 95/345، المزدوج في: 30/10/1995.

4-المصادقة على الاتفاقية الدولية المتضمنة تسوية المنازعات المتعلقة بالاستشار بين الدول ورحايا الدول الأخرى بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 95/346، المزدوج في: 30/10/1995.

5-المصادقة على اتفاقية روسيا العربية بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 98/334، المزدوج في: 26/10/1998.

وفي الأخير فإن المرسوم التشريعى رقم: 93/09، المزدوج في: 25/04/1993، المعزز في: 1995/04/25، المعزز في: 26/10/1998.

المعجل والمتمم لقانون الإجراءات المدنية وضع الأسس القانونية الكاملة في باب التحكيم.

إن التحكيم أصبح في العصر الحديث قضاء مستقل وأنه من مصلحة رجل القانون قضاؤه ومحاميه الأحكام بغير أنه تفهم هذا المجال الحيوي من تقوياته الدولية حتى لا يصبح حكراً على غيره.

معالي وزير العدل حافظ الاختمام:

إن قطاع العدالة عرف في العدة الأخيرة رحمة إن شر للكم بهذه قوية لم يعرها هذا الاستقلال، يفضل الإصلاحات العبرية التي يبشر بها بالخصوص في مجال العصرية والتكنولوجيا.

إن أسرة الدفاع بأعيانها نصف المعونة القضائية تمتاز بهذه الإصلاحات وذاتها المأهولة بتلقي الأحكام بغير أن تفهم هذا المجال الحيوي من تقوياته المهنية للتحكيم على وجه الخصوص.

وفي سبيل تكوين المنسق، فإن الجنة الروسية لإصلاح العدالة أقرت في توصياتها بأن تكون المحامي من واجبات السلطة العبرية كون المحاماة من قبل عالم ضروري للسير الحسن للقضاء، الأمر الذي أكدته فدامة السيد رئيس الجمهورية في خطابه التاريخي بمناسبة انعقاد الدورة الوطنية الأولى للمحامين يوم: 23/03/2006.

وفي انتظار تجسيد ذلك، فإننا نأمل من معالي وزير العدل مساعدة منظمات المحامين في مجال التكنولوجيا، وهذا بالقرار برنامج كامل التكوين بالتنسيق مع مجلس إتحاد منظمات المحامين.

وفي الأخير فإنه توجه بالشكر الجزيء وعبارات الامتنان والتقدير لمعالي وزير العدل حافظ الاختمام على رعايته لهذا الملتقى، وعلى الدعم المادي والمعنوي المقدم لتفعيل تنظيم هذا الملتقى، كما توجه بالشكر لكل من رعى هذا الملتقى، وحضر هذا الكرايم الذي أدعوهكم، أتمنى لهم كلية طيبة في بحثية الناصرية عاصمة الدولة الحمدانية، أتمنى للنجاح الكامل لمنتديكم هنا، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة العدل

كلمة معايي وزير العدل، حافظ الاختام  
بمناسبة العقاد المتقى حول  
التحكيم التجاري الدولي

جامعة 14-15-16 جوان 2006

بسم الله الرحمن الرحيم  
والصلوة والسلام على أشرف الرسلين  
 وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين  
حضرات السيدات والسيدات، حضرات العادة الأفاضل



السيد الطيب بلعيز وزير العدل حافظ الاختام

يسعدني، في البداية، أن أتقدم بخالص شكري إلى منظمة المحامين سطيف، وعلى رأسها النقيب أحمد سعدي، على تنظيمها لهذا الملتقى الهام حول التحكيم التجاري الدولي، وأعتبره لا لاحتسانه، مدينة بجاية المساحرة بجمالها، ومتلائمة بتاريخها المجيد، وأرجو بضيوف الملتقى الكرام، الذين هم أولاً وقبل كل شيء، ضيوف الجزائر، التي تكون شعوب ودول العالم قاطبة المحبة والودة، ولا يكفيها السعي في تواصلها معها ومد يدها إليها بالتعاون الصائق في سبيل أن يعم السلام وازرخاء كل أرجاء المعمورة، وأنوجه بشكري الخالص، والخاص، إلى كل من حضر معنا هذا الملتقى، من العلماء والمتخصصين من الدول الشقيقة والصديقة، وسأهم بلحائه ودرسته حول موضوعاته، لإثراء نظام التحكيم التجاري الدولي، فيما أمال إليه من تطور وازدهار، وأصبح آلية بدالة لاملاص منتها تسوية المنازعات عن الاتفاques والمعاهدات، ذات الطابع التجاري الدولي أو العنصر الأجنبي.

وإذا كانت سرعة انتشار التقاضيا المتزايدة فيها أو عليها، وتوفير الضمانات الكافية لعدم إفساد أسرار المعاملتين في مجال التجارة والاقتصاد، ومنسان فعل من قبل خبراء متخصصين، فيما ينتمي من متاز عنـتـ، من العقوـة التجـارـيـ ذاتـ الطـابـعـ الدـولـيـ أوـ العـنـصـرـ الـاجـنبـيـ، هي مـذـاعـةـ وـجـوـدـ نـظـامـ التـحـكـيمـ التجـارـيـ الدـولـيـ، وـالـغـلـيـةـ منـ إـشـانـهـ وـتـشـرـهـ، فـثـلـكـ أـيـضاـ حـجـجـ وـبرـاهـينـ عـلـىـ أنـ الـأـنـظـمـةـ وـالـإـجـرـاءـاتـ التـقـاضـيـةـ السـانـدـةـ إـلـىـ عـصـرـنـاـ هـذـاـ، لمـ تـدـعـ تـحـقـقـ هـذـهـ الـمـنـتـطـقـاتـ منـ الـخـيـرـ وـسـرـعـةـ الـبـيـتـ فـيـ الـقـضـائـاـ الـرـانـجـةـ أـمـنـ الـقـضـاءـ بـصـفـةـ عـامـةـ، الـأـمـرـ الـذـيـ بـاتـ يـنـطـلـقـ مـنـ جـمـيعـاـ، إـعادـةـ الـنـظـرـ فـيـ مـنـظـومـاتـ التـشـريـعـيـةـ وـتـنظـيمـاتـاـ الـقـضـائـيـةـ، وـمـنـهجـيـاتـ تـكـوـيـنـاـ الـقـضـاءـ وـأـعـادـهـمـ لـلـاضـطـلاـعـ بـعـهـمـهـمـ عـلـىـ الـوـجـهـ الـمـطـلـوبـ، لـمـسـيـرـةـ الـتـطـورـ الـذـيـ أـحـرـزـ، عـلـىـ الـإـنـذـارـةـ جـمـيعـاـ.

ولذلك قيمها بالغ نظام التحكيم التجاري الدولي من تقدم وتطور عند غيرنا، فإنه لم يصل عنـدـ المرـادـ منهـ كـامـلـاـ، مـاـلـمـ نـصـلـحـ العـدـالـةـ، إـصـلـاحـاـشـلـمـاـ، فـنـطـلـقـ فـيـهـ مـنـ إـرـادـةـ نـتـوـخـيـ مـنـهـاـ خـرـوـجـ مـنـ نـزـعـةـ الـاتـحـيـارـ الـجـعـافـيـ، وـالـقـبـولـ بـمـرـاعـةـ اـعـتـبارـاتـ أـكـثـرـ وـأـقـيمـ، تـمـكـنـ بـالـفـعـلـ التـقـاـمـلـ الـسـطـرـدـ بـيـنـ مـعـصـالـ الـشـعـوبـ وـالـدـوـلـ فـيـ سـالـمـ أـصـبـحـ أـكـثـرـ اـنـفـاحـاـ، مـنـ حـيـثـ أـصـارـ أـكـثـرـ كـاـخـلاـ، وـتـرـابـطاـ.

ومن هذا المنطلق، وفي هذا المنظور، تولدت لدينا في الجزائر، قناعة راسخة، بأن الانفتاح والتواصل بين الشعوب والأمم، لا يتم إلا عبر الجسور التي تمد بينها من خلال إفلانتها منظومات تشريعية، قوامها مبادئ حقوق الإنسان والقيم الإنسانية المشتركة، والقواعد والأنظمة المتعارف عليها في مجال المعاملات الاقتصادية والمبادلات الجزائرية، داخل المجتمع الدولي.

ومن باعث هذه القناعة عملت الجزائر، في إطار تطبيق إصلاح العدالة، التي تحظى بـأـلـوـبـةـ وـصـنـيـةـ ضـمـنـ المـخـطـطـ الـوطـنـيـ للـاصـلاحـ الشـامـلـ منـ بـرـنـامـجـ فـخـلـمـةـ رـئـيـسـ الـجـمـهـوريـ عـبدـ العـزـيزـ بوـتـفـيقـةـ، عـلـىـ مـرـاجـعـةـ كـلـ النـصـوصـ التـشـريـعـيـةـ لـاـنـقـسـوـانـهاـ بـالـبـلـادـيـ فـيـ دـسـتـورـنـاـ الـوـطـنـيـ وـالـمـوـاثـيقـ وـالـاـتـقـاـقـيـاتـ وـالـعـهـودـ الـتـوـنـيـةـ، الـمـنـضـمـةـ إـلـيـهـاـ لـلـاـنـدـنـاـ، وـرـفـعـ تـحـفـظـاتـهاـ عـلـىـهـاـ؛ـ وـاسـتـكـمالـ مـنـظـومـةـ الـتـشـريـعـيـةـ يـنـصـوـصـ حـيـثـيـةـ فـيـ جـمـيعـاـ الـمـجـالـاتـ، خـاصـةـ مـنـهـاـ، مـاـ يـحـفـظـ لـلـانـسـلـ كـرـامـهـ دـوـرـ تـبـيـبـ، يـكـونـ سـيـرـهـ الـمـوـلـدـ، أـوـ الـعـرـقـ، أـوـ الـجـنـسـ أـوـ الرـأـيـ، أـوـ أيـ شـرـطـ أـوـ ظـرـفـ أـخـرـ، شـخـصـيـ أـوـ اـجـتـمـاعـيـ. وـهـوـ مـاـ دـادـ فـعـلـاـ إـلـىـ اـعـادـةـ صـيـاغـةـ قـوـادـ الـإـسـنـادـ، مـاـ نـتـعـلـقـ مـنـهـاـ بـالـأـشـلـاصـ وـالـمـعـالـمـاتـ، بـصـيـغـةـ تـضـمـنـ لـغـرـ الجـزـائـريـينـ وـالـجـزـائـريـاتـ حـقـوقـهـمـ التـامـةـ وـالـكـامـلـةـ، وـفـقـ قـوـانـينـ بـلـدـانـهـمـ، وـتـحـرـمـ سـلـطـانـ الـإـرـادـةـ فـيـاـجـرـ وـتـهـهـ منـ عـقـودـ، وـكـذـلـكـ، مـرـاجـعـةـ قـاـنـونـ الـأـسـرـةـ لـلـمـواـطنـينـ وـالـمـوـطـنـاتـ، وـقـاـنـونـ الـجـنـسـيـةـ الـجـزـائـرـيـةـ، وـقـاـنـونـ تـنـظـيمـ الـسـجـونـ وـإـعـلـاءـ إـدـمـاجـ الـمـحـبـوسـينـ، وـقـاـنـونـ الـعـقـوبـاتـ وـالـإـجـرـاءـاتـ الـجـزـائـرـيـةـ وـغـيرـهـاـ مـنـ الـقـوـانـينـ الـأـخـرـىـ، ذاتـ الـصـلـةـ بـحـقـوقـ الـإـنـسـانـ؛ـ بـالـاـصـفـةـ إـلـىـ اـسـتـحـدـاثـ قـوـانـينـ جـدـيـدةـ لـمـكـافـحةـ الـإـرـهـابـ، وـالـجـرـيمـةـ الـمـنـظـمـةـ الـعـلـيـةـ للـحـدـودـ، وـالـقـسـدـ وـالـتـهـرـيـبـ، وـغـيرـهـاـ مـنـ النـصـوصـ الـقـانـونـيـةـ، الـقـيـمـ الـجـزـائـرـيـةـ، الـقـوـامـيـ وـالـإـسـتـفـارـ الـإـقـتصـاديـ، إـلـىـ جـاـلـبـ مـرـاجـعـةـ نـصـوصـ وـأـحـكـامـ الـقـاـنـونـ الـتـجـارـيـ

نواحيتها بما استحدث في القضاء الاقتصادي والتجاري بصفة عامة، من نصوص: أصبحت الجزائر تتوفّر بمقتضاهما، حتى تشرع مشجع على الاستثمار، يكفل صمودات ملموسة لمستثمرين فيما يتعلق بنقل رؤوس الأموال المستمرة والعدادات الناجحة عنها، بالإضافة إلى امتياز جبائية خاصة في مجال الاستثمار المنتج سواء تعنى الأمر بالاستثمارات العابرة أو برؤوس الأموال، وبغض النظر عنهاجزائرية كانت أم أجنبية.

وبالموازاة مع ذلك، فقد تم في نطاق إصلاح العدالة أيضا، تكريس استقلالية القضاء بتصور قانون أنسى جديد للقضاء، وقانون يتعلق بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء وعمله وصلاحياته، يحدان الاستقلالية بالمعاهدات التي لا يخضع فيها القاضي سوى لضميره والقانون.

في مجال ملائمة القضاء مع طبيعة نوع القضايا المعاوضة عليه، بما يضممن القسم فيما من قضايا متخصصين وفي أجل معقولة، تعمت برمحمة زيادة في عدد القضاة بنسبة تصل مع حفظ أفق سنة 2009 إلى 50%， مقارنة بعدهم الحالي؛ وأعاد النظر في المعهد الوطني للقضاء بترقيته إلى منصة عالياً للقضاء، مع مراعاة جدرانه بغرض تكوين القضاة، سواء ما تعلق منها بتكوين القاضي أو التكوين المتخصص والمستمر، كما أعاد النظر في التنظيم القضائي، وقانوني الموئق والمحضر القضائي، وتعمت عصرنة العدالة بربط المصالح والجهات القضائية فيما بينها عن طريق شبكة زلاعلام الآلي. إن هذه الإصلاحات العميقية والجذرية، التي شهدتها العدالة الجزائرية في فترة وجيزة، تحتقيادة الرشيدة لخدمة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، قد أفادت بإعادة تنظيم العدالة وتأهيلها من حيث توفير التشريع الملائم والإمكانات البشرية والمالية، وجعلها أكثر استجابة لمتطلبات التنمية الوطنية محلية، وفي محيطها الدولي.

وبهذا، تكون قد عثنا في الجزائر، وما زلنا نعمل، على المفترضة ميدانياً بين التحكيم التجاري الدولي كآلية بدینة لفض المنازع عن ذات القضاء التجاري الدولي أو انحصر الأجنبي، وبين القضاء، وسخرنا لهما ضروف التكامل ليتوخ كل منهما خصائصه وتحقيقها في أحسن الأجل. ويكونني على سبيل ذكر الأجل، أن أنهى إني علم بولادتكم، بأن معدل الفترة الزمنية للفصل في موضوع القضايا المدنية عموماً (مدنية وتجارية وإدارية...) من قبل المحاكم والمجالس القضائية غير كامل التراب الوطني، فيما عدا المحكمة العليا ومجلس الدولة، لا يتعدي سنة أشهر، وهذا طبعاً يستثناء بعض القضايا الفليلة جداً كالقضايا الجنائية، أو تلك التي يوجد أحد أطرها خارج التراب الوطني، وهو ما أدى إلى أن حل القضايا المدنية أمام المحاكم، المجالس القضائية في، الوقت الحالي، يرجح تيار يغرس فيها وتسجّلها إلى هذه السنة، وليس إلى السنة قبليها، فيما عدا ما أشرت إليه سلفاً، من استثناءات.

سيأتي التفصيلات، سلتي الأفضل،

إذ كان فقهاء القانون والمورخون وعلماء الاجتماع، يجمعون على أن التجربة إلى القضاء، هو سلوك حضاري ومظهر من مظاهر المدينة، فإن التحكيم، من حيث هو أسلوب وطريقة لفض المنازعات، يعنـوـ بلا منازع، أرقى صورة من صور التحضر والتمدن، مما يكتـفـهـ من معانـيـ النوعـيـ التـامـ، وينـصـويـ عـلـيـهـ من تحقيقـ لـالـمـلـصـلـحةـ الـعـامـةـ وـالـخـاصـةـ، وـيـعـبرـ عـنـهـ منـ التـزـامـ لـلـقـانـونـ بالـقـانـونـ؛ـ كماـ أنهـ فيـ التـجـارـةـ الـدـوـنـيـةـ أـيـضـاـ،ـ أمرـ ضـرـوريـ وـحـيـويـ لـتحقـيقـ التـكـامـلـ الـاـقـتـادـيـ بـيـنـ الدـرـولـ الـتـيـ قدـ تـخـلـفـ أـنـطـلـقـتـهاـ الـقـانـونـيـةـ وـالـقـضـائـيـةـ،ـ فـيـكـونـ

بذلك أقرب وسيلة لحماية مصالح الأطراف من خلال ما يتحقق لها من حق في الالتفاق على نمط انحملة الأكثر ملائمة لأغراضه.

وذلك، فإن انتظام الجزائر إلى اتفاقية نيويورك لعام 1958، الخاصة باعتماد القرارات التحكيمية الأجنبية وتنفيذها، ولو أنه جاء متأخراً، معتبراً أنه يأغلي الدون في محضها الإقليمي والدولي، لأسباب يعلمه الجميع، إلا أن هذا التأخير كان له قضل على المشرع الجزائري حين سنه في سنة 1993، النصوص المنظمة للتحكيم، وخاصة منها المتعلقة بالتحكيم التجاري الدولي، فيما أفاده به ذلك التأخير، من تذكرة تذكر من التغيرات في التشريعات العقارية والنقاط التي أفرزها التعامل مع نصوصها ميدانياً، وهو ما كان وراء احتواء التشريع الجزائري في مجال تنظيم التحكيم التجاري الدولي، تصوياً يمكن وصفها بالحداثة وفتحة، لا يسعها إلا أهل الأمان والمعذـدـ،ـ التيـ يـقـعـ عـلـيـهاـ التـحـكـيمـ التـجـارـيـ التـوـنـيـ،ـ وـغـمـ الأـوضـاعـ الـأـمـنـةـ الـاـقـتـادـيـةـ الـتـيـ كـانـتـ تـعـشـهاـ السـلـاـدـ،ـ فيـ تـلـكـ المـرـحـلـةـ منـ مـخـضـبـ الـعـسـرـ،ـ الـتـيـ اـنـتـهـتـ وـالـحـمـدـ شـ،ـ بـيـلـادـ عـهـ دـوـلـةـ الـحـقـ وـالـقـنـتوـنـ،ـ دـوـلـةـ الـحـكـمـ اـنـشـدـ وـالـدـيـمـقـراـطـيـةـ وـالـحـرـيـاتـ،ـ الـتـيـ اـدـتـ بـيـلـادـ إـلـىـ تـبـوـيـ مـكـنـتـهـاـ فـيـ الـمـجـتمـعـ الـدـوـنـيـ بـالـاـخـذـ وـالـعـطـاءـ،ـ وـضـيـطـ عـقـرـبـ حـاـضـرـ هـبـاـمـكـاتـيـاتـ وـقـدـرـاتـ،ـ معـ مـسـقـلـهـاـ الـوـاعـدـ،ـ منـ خـلـالـ مـاـ تـفـوـدـ وـمـاـ مـنـجـزـاتـ فـيـ جـرـمـ الـمـجـالـاتـ،ـ لـاسـيـماـ فـيـ مـجـلـ تـرـسيـخـ دـعـامـ صـرـحـ دـوـلـةـ الـقـانـونـ وـالـحـرـيـاتـ.

وذلك، فإن الجزائر لن تحيي عن هذا الانتهاء أو تتباطأ في خطواتها نحو استكمال منظومة التسريعية لمواكبة عجلة تنميـتها الشـامـلةـ وـالـتـطـلـورـاتـ الـتـيـ تـعـرـفـهاـ فـيـ جـمـيعـ مـنـاحـيـهاـ السـيـاسـيـةـ وـالـقـضـائـيـةـ وـالـقـانـونـيـةـ وـالـقـاتـلـيـةـ وـالـاجـتمـاعـيـةـ.

وـتـطـلـورـاتـ الـتـيـ تـعـرـفـهاـ فـيـ جـمـيعـ مـنـاحـيـهاـ السـيـاسـيـةـ وـالـقـضـائـيـةـ وـالـقـانـونـيـةـ وـالـقـاتـلـيـةـ وـالـاجـتمـاعـيـةـ،ـ فـيـماـ هيـ حاجـتهاـ

إني من تعاون تجاري دولي وتبادل للتقنيات والخبرات، فإنه كان لابد من اعطائه أهمية خاصة في مشروع قانون الإجراءات المدنية والإدارية، الذي تم إعداده بمثابة قصاصة أجلاء واستذكرة موقن متخصصين، ونقشه مجلس الوزراء، وسوف يعرض على السلطة التشريعية في القريب العاجل.

ومن مزايا هذا المشروع، في بابه المتعلق بالتحكيم التجاري الدولي، أنه يتمثل في الأنظمة الأكثر تطوراً في البلدان المتقدمة وما توصل إليه فيها النفع والاجتهاد القضائي، لاسيما في تعريف التحكيم التجاري الدولي، بالتحكيم الذي يختص النزاعات المتعلقة بالمح صالح الاقتصادي الدولي على الأقل، دون اشتراط وجود موطن أو مقر أحد الأطراف في الخارج؛ وقبول إثبات اتفاقية الائتمان والكاريأة أو رأي ورسالة اتصال أخرى؛ اعتبار الاتفاقية صحيحة، وأوئم تكون مطابقة لقانون الجزاء، طالما كانت تستجيب للشروط التي يضعها القانون المنعقد عليه من قبل الأطراف، أو القانون الذي يخضع له النزاع، أو براءة المحكم ملائمة؛ وإدراج المشرع بصرىح العبارة، حكم التحكيم، ضمن السندات التنفيذية، مثله مثل الأحكام والقرارات القضائية، بالإضافة إلى عدة ضوابط ومعابر أخرى لضمان تحكيم عادل وسريع في الفصل والتنفيذ.

#### سدانتي الفضليات،

#### سادتي الأفاضل،

لا شك في أن تطور التحكيم التجاري الدولي، أثر بالغ على تشجيع الاستثمار، ودفع عجلة التنمية في بلداننا، ولذلك فإنه علينا جميعاً، واجب تطويره نحو بناؤه أهدافه كاملة، بتكثيف مثل هذه اللقاءات وتبادل الخبرات والتجارب، والاستفادة من تطور التقنيات؛ وهذا لعمري ما نلتكم له هنا مجتمعون، فنكم من خالص قلبى ولكل من أعدد لانعقد هذا الملتقى الهم، وشارك أو ساهم فيه، جزيل الشكر وعظيم الامتنان. وأسأل الله تعالى أن يبارك أعمالنا جميعاً، ويوفقنا، وبيهدينا سوء السبيل.

أشكركم على كرم الإصحاء،

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



# سلطات القاضي الجزائي في مجال التحكيم التجاري الدولي



تجيء إلى القاضي الوطني متى وجد نفسه مهدداً بـ"تجزءه التحكيم" (٧)، معتبرين أن هذانيس هو مقصود انتشار، لكن تعتبر أن شدة وامنة، ولا تسع في البحث عن نية المترع الخفية، للموضوع يتعلق بأدوات وتصور من لا بد أن تكون واضحة. كما أن هذه المادة من قانون الإجراءات المدنية مدخلة لاتفاقية نيويورك فطبقاً للملاء ٢ فقرة ٣-٣ تلزم إحدى دولتين متفقدين، برفع البياز ابتنى قضية أسرم الأطراف بخصوصها اتفاقية حسب مفهوم هذه المادة، بخلاف الأطراف على التحكيم، بناء على طلب أحد الأطراف، إلا إذا لاحظ أن الاتفاقية المذكورة يلطلة، أو عيبة تثير، أو لا يمكن تطبيقها. فكان على المشرع أحد سبعون الأعيير مصلحة الجزائر على هذه الاتفاقية عند وضعه أحكام التحكيم التجاري الدولي. لكن على العموم تغير المادة ٤٥٨ مكرر ٨ غير قابلة لتطبيق مادام الاتفاقية أعلى مرتبة من التصريح الوصفي بموجب تصور توقيع ١٩٩٦، كما أن المعombo به في القانون المقارن أن وجود اتفاقية تحكمية يتعدى اختصاص القاضي الوطني الذي لا يستطيع التدخل إلا إذا قررت المحكمة التحكيمية عدم اختصاصها في النزاع مثلاً هو منصوص عليه في القانون الفرنسي، بحيث أنه من أصل الاتفاقية التحكيمية على عرض نزاع ما على التحكيم فيعتبر القاضي الوطني غير مختص في البث فيه، لكن ما يميز القانون الفرنسي أن مثل هذا الأمر لا يثير القاضي من نفسه، يعني أنه على الأطراف، سواء قبل اللجوء إلى القضاء أو بعد التوجه إليه، أن يستبعدوا اختصاص القاضي الوطني صراحة (٨).

**الpunkt الثاني** تدخل القاضي في تشكيك المحكمة التي تدخل الشخص في تشكيك المحكمة التي لا يكتفى بـ"التحكيم ذاتي".  
ياعتبر الأمر يتعلق بالتحكيم ذاتي لـ"القضاء" الجزائري لا يتحقق إلا إذا طلب الأطراف ذلك منه، لذا فهو التدخل يكون دائماً استثنائياً سواء في تشكيك المحكمة التحكيمية (الفرع الأول)، أو في عصاها (الفرع الثاني).  
تخرج الأول تدخل القاضي بـ"تشكيك المحكمة".  
كما جاءت المادة بتبرئ الأطراف تعيين المحكم أو المحكمين (٩)، وفي نفس السياق هم الذين يتولون أيضاً تحديد شروط تعينهم وشروط عزفهم أو

يعتبر الأطراف أحرازاً في اختيار القاضي الواجب انتسابه على نزاعهم سواء من حيث الموضوع أو من حيث الشكل بمعنى الإجراءات؛ وبالتالي متى قرر هؤلاء اختيار تطبيق أحكام التحكيم التجاري الدولي الواردة في قانون الإجراءات المدنية الجزائري، يمكن لهم اللجوء إلى القاضي الوطني، وبالاطلاع على الأحكام المذكورة بعد المشرع يصنف نه عدة سلطات بـ"سلطة الفصل في النزاع (المطلب الأول)"، سلطة التدخل في تشكيك المحكمة التحكيمية، عملاً (المطلب الثاني)، أحواه استئناف في الطعون بعد صدور القرار التحكيمي (المطلب الثالث) (١٠).

**النقطة الأولى:**  
يمكن تدخل القاضي التجاري، لكنه ليس في كل الحالات، فالقضاء في النزاع يكتفى بـ"التحكيم ذاتي".  
يكتفى القاضي التجاري، لكنه ليس في كل الحالات، فالقضاء في النزاع يكتفى بـ"التحكيم ذاتي".  
يكتفى القاضي التجاري، لكنه ليس في كل الحالات، فالقضاء في النزاع يكتفى بـ"التحكيم ذاتي".

**يكون القاضي غير مختص للفصل في الموضوع**  
من كانت دعوى التحكيم معيبة، وهذا يعني أنه  
يكتفى بالجوء إلى التحكيم، فالمتهم أن المحكمين لم  
يشرروا عليهم أو أن الطرف الآخر لم يباشر  
**إجراءات تأسيس المحكمة التحكيمية**

يعوج المرسوم التشريعي رقم ٣-٩٣  
المورخ في ٢٣ نفريل ١٩٩٣ أنه مازال المستمد لقانون  
الإجراءات المدنية (١)، روضع انتشار الحكم التجاري  
الأحدام القانونية المتعلقة بالتحكيم التجاري التونسي،  
بعد أن صادق في سنة ١٩٨٨ على اتفاقية نيويورك  
الخاصة باعتماد القرارات التحكيمية الأجنبية  
وتنفيذها (٢)، وكان ذلك تماشياً مع رغبة المستثمرين  
الاقتصاديين، الوطنيين والأجانب، في إيجاد طرق  
آخر تخل نزاعات التجار الدولية بغير اللجوء  
إلى القضاء الوطني، الذي كثيراً ما يبعض عليه  
التأخير وعدم التخصص. وقد تأثر المشرع في  
مساعي لوضع أحكام جزائرية يقاومون هذا الواقع  
بـ"الإجراءات المدنية  
الفرنسية في تعديده  
سنة ١٩٨١ (٣)  
والقانون العدلي  
السويسري المتعلق  
بالنزاع الدولي  
لخاص (٤) الذي دخل  
حيز التنفيذ في ١  
جويلي ١٩٨٩، محاولاً  
لتزج بهم لوضع  
أحكام قانونية خاصة  
به اعتباره البعض

**النقطة الثانية:**  
يكتفى القاضي التجاري في مجال التحكيم  
لاستبعاد عرض نزاعه على القضاء الوطني، أو إذا  
من خلال هذه التداخلة يجتاز عن الاختصاصات  
تي يكتفى بها القاضي الوطني في مجال التحكيم  
التجاري الدولي. ووجود أنهاكثيراً قبل أن المشرع  
منع له سلطات واسعة لانتساب مع روح التحكيم  
وتحدى دون تحقيق الغرض منه وسخروا توسيع  
ذلك من خلال فكرتين تتعلقان بـ"تدخل القاضي  
الوطني عند تضارب الأطراف تطبيق قانون  
الإجراءات المدنية الجزائري (المطلب الأول)،  
تحدة عند ملتمهم الاعتراف أو تنفيذ القرار التحكيمي  
(المطلب الثاني).  
**النقطة الثالثة:** سلطات تأسيس المحكمة  
عند احتلال الأطراف بـ"القضاء" في قانون  
الإجراءات

للفاضي الجزائري لبيان سلطة التدخل أثناء سير المحكمة للتحكيمية، وذلك في حالة ما إذا طلب منه الأمر بتأخير موافقة لـ تحفظية، أو التدخل في إجراءات سير الدعوى التحكيمية، وكذا بعد عامة يمكن لمحكمة تحكيم أن تحكم بتأخير موافقة لـ تحفظية بطلب من أحد المصوم (إذا كانت بذلك لذلة مخالفة)، وعلى غرض أن الطرف الذي اتخذ هذه التأثيرات لم يحصل لهذه التأثيرات على مساعدة المحكمة التحكيمية أن تطلب مساعدة القاضي المختص الذي يطبق قانونه الخاص، وتصدر أمرًا بذلك. وفي هذا المجال يجوز له (على غرار المحكمة التحكيمية) أن يطلب مساعدة القاضي المختص الذي يطبق قانونه الخاص، وتصدر أمرًا بذلك. وفي هذا المجال يجوز له (على غرار المحكمة التحكيمية) أن يطلب من الأطراف تقديم الضمادات المدنية (19). وتعتبر هذه المادة هي تطبيقاً للمادة 183 من القانون المدني المصري. ويفصل بتأخير موافقة التحفيظية ذلك "الأمرات... التي تخدّم تحويلية أموال أو نصوص حقوق، مثل الحجز الاحتياطي أو اللذين يحرر وحق حبس المتفقون وغير المتفقون" (20) لما "الإجراءات الموقتة هي التي تقتضي فتح حالة مستعجلة حتى أن يصدر فيها قرار نهائي، مثل ذلك الحرس... على الأموال" (21).

وهذا توصل حل يمكن للفاضي أن يأمر بتأخير موافقة لـ تحفظية دون الإطلاع على وقائع النزاع لم يكن بما يعرضه عليه المحكمين؟ فحدود سلطات الفاضي غير واضحة (22). كما أنه من المتفق عليه أن تدخل القاضي الوطني في الأمر بتأخير تحفظية مسؤول به لكن باسترئام مبدأ الوجاهة، لكن تدخل القاضي الجزائري ليس واضحاً فهو يتدخل رغبة المحكمة باعتباره قاضي الأمور المستعجلة، وهذا الوجاهة مضمونة لم يتدخل ملائمة نظرته؟ كما يمكن طلب مساعدة القاضي القضائية في الحالات (23) هي:

- لـ ديم الألة.
- تعييد مهلة الدعوى.
- تصرّف في الإجراءات.
- التدخل في حالات أخرى.

استند المشرع حالة تقديم الألة وحالات أخرى من القانون المدني المصري في ملائمة 184 و 185. أعتقد أن المانحين الآخرين، لكن «مهما يكن فإن النزاع مجال تدخل القاضي» غير مفهول، لأنه يسمح لأي طرف يريد عرقلة عمل المحكمة التحكيمية أن يلجأ إلى القاضي، وتطلب هذه المساعدة إما المحكمة التحكيمية أو الأطراف معاً أو الطرف المنفي بتحجيم الذي شائن له المحكمة التحكيمية بذلك، ويكون الطلب عن

استبدالهم، ولا يتدخل القاضي إلا في حالات محددة وهي غلبة التعين أو صغرية التعين أو صغرية العزل أو الاستبدال، وهذا لا يتم إلا في حالة التحكيم ذات النزاع (10). فالنطرون المعنى بتحجيم يرفع طلب بذلك إلى القاضي، وهذا يتغير القاضي المختص بالنظر في الطلب يتغير مكان إجراء التحكيم.

1- إذا كان التحكيم يجري في الجزائر، فيرفع الأمر أسمه رئيس المحكمة المختصة أي المحكمة المحددة في التقاضي التحكيم و عند عدم مثل هذا التحديد يقرر الأطراف بين عرض مطلبهم على رئيس المحكمة التي يكون ضمن اختصاصها الإقليمي مقر محكمة التحكيم على إدارة المحكمة أو المحكمة مقر إقليمية السادس عليه أو المدعى عليهم في النزاع أو محكمة مقر إقليمية المدعى إن كان المدعى عليه لا يد.

الجزاء (11).

2- إذا كان التحكيم يجري في الخارج فيرفع الأمر أسمه رئيس محكمة الجزائر (12). وعلى القاعوم إذا طلب من القاضي القيام بالتعيين عليه الاستجابة ويتم التعيين بموجب أمر يصدر بناء على مجرد عريضة ( فهو أمر على ذيل عريضة) ويمكن للقاضي أن يرفض إذا بانت درجة موجزة عدم وجود لـية التقاضي تحكم بين الأطراف. كما أنه إذا طلب من القاضي تعيين محكم مرجع يلزم القاضي بتعيين محكم من جنسية مختلفة تجنبية الأطراف (13).

والنقض الذي يمكن توجيهه في هذه الحالة يقتضي في عدم وجاهة الإجراءات: للطرف الثاني لا يمكن أن يدفع على نفسه ورقة المحكم الذي يعينه القاضي، ومن ثم إذا لازم رد هذا المحكم فلا بد أن يقوم بإجراء ثالث هو الرد وهذا رد فعل تشكيك المحكمة التحكيمية ويعود إلى إعلان الإجراءات، فكن من المستحسن إيجاد طرق أخرى لتعيين محكمين مثل اللجوء إلى مراكز التحكيم أو إجراء قرعة بين الأطراف... إلخ.

كما يختص القاضيون للجزائر خاصاً في عدة مسائل: فهل يمكن للمحكم المعين من قبل المحكمة أن يرفض القيام بهذه المهمة؟ في الواقع المعون بها في مجال التحكيم خاصة لـ العلاقة بين المحكم وأطراف النزاع لها طابعاً متعقداً أي هناك تبلال لـ إجراءات بـيتها (14) ومن ثم يمكن للمحكم أن يرفض القيام بهذه المهمة، في حين أن تعينه بموجب أمر على ذيل عريضة لا يسمع المحكم بالاعتراض عن القيام بالمهمة المسند إليه. وبالحظ أن فكرة إمكانية اللجوء إلى القاضي

تحول لـ القاضي للجزائر أيضاً سلطة التدخل

العندية البهاء  
 - إذا كان تشكيل محكمة التحكيم أو تعين المحكم  
 - الوجه بـ "بد مخالفين للقانون"  
 - إذا كان الاعتراف أو التنفيذ مخالف للنظام العام  
 - التوزيسي (29)  
 وبالتالي وبعد المقارنة بين هذه النصوص نجد أن  
 حالة ما "إذا لم تسبب محكمة التحكيم أو لم تسبب بما  
 فيه الكفاية أو إذا واجه نصاً في الأسباب" حالة  
 خاصة لا تجدها إلا في القانون الجزائري وغير  
 معروفة دولياً، مما يعني أنه يمكن للقاضي أن يلغى  
 قرار التحكيم مما لا يتناسب مع روح التحكيم (30).  
 فهكذا يسمح للقاضي بمعارضة سلطات واسعة في  
 مجال إبطال القرار التحكيمي، كما يفتح الباب  
 للطرف الذي لم يصدر القرار التحكيمي في صالحه  
 أن يسطله بسهولة مما أدى إلى عدم انتحسان  
 النشر عن النسخ على مثل هذه الحالة خاصة وأن  
 الأطراف دانوا بحلولون الاعتماد عليها ولو بصورة  
 غير مبنية

وبالعودة إلى القانون المقارن يمكن للأطراف  
 الالتفاق على عدم الطعن في القرار التحكيمي أو  
 استبعاد حالة من الحالات المذكورة في القانون، وهذا  
 ماتم النص عليه في القانون السوري (31) كما  
 ينص القانون الفرنسي أيضاً على إمكانية تنزيل  
 الأطراط في الاتفاقية التحكيمية على حفظهم في  
 الطعن رغم أن الفقه يعتبر مثل هذا الطريق  
 ضلالاً تقويمياً (32)، وعلى العموم مثل هذا النص  
 لم يضعه المشرع الجزائري، ومن ثمة عدم احترام  
 مبدأ الحرية الذي يسير عليه التحكيم، وإعطاء سلطة  
 حقيقة للقاضي في هذا المجال قد تصل إلى إحداث  
 النظر في موضوع النزاع.

**الفرع الثاني: سلطات القاضي في النظر في  
 الطعن بـ "بد مخالفين للقانون"**  
 ليس القرار التحكيمي هو الذي يكون قابلاً  
 للطعن بالمعنى أن المحكمة العليا يقبل قرار رئيس  
 المجلس في دعوى الطعن بـ "بطلان القرار  
 التحكيمي" (33)، ومثل هذا الإجراء مستمد من  
 القانون الفرنسي وغير معمول به في القانون  
 السوري أو في القانون المقارن بصفة عامة.  
 فالقانون الفرنسي يسمح باعتراض الغير خارج  
 الخصومة وبالتالي إعادة النظر بالسياسة للقرارات  
 الصادرة عند النظر في الطعن بـ "بطلان". لكنه لا  
 يسمح بالطعن بالنقض مثلاً في القرار التحكيمي  
 لأنه لم يصدر في آخر درجة لكنه يسمح بالطعن  
 بالنقض في القرار المتعلق بدعوى بطلان القرار  
 التحكيمي (34).

أما من حيث الجهة القضائية المختصة فإنهما في  
 مثل هذه الطعون هي المجلس القضائي الذي صدر  
 القرار التحكيمي في دائرة اختصاصه، ويقبل هذا  
 الطعن بـ "بداء من اللتعلق بالقرار التحكيمي". ولا يجوز قبول الطعن إذا لم يرفع في  
 الشهر الذي تمهيته تسلية القرار أو المدح أو قائلته  
 للتنفيذ (26)، يوقف أجل تقديم الطعن بـ "بطلان" تنفيذ  
 الأحكام التحكيمية، كما أن لطعن المقدم في الأجل  
 أثر موقعي (27).

في بالنسبة للجهة القضائية التي تنظر في الطعن

بـ "بطلان" تختلف سلطات القاضي كجهة من  
 طرق عرضة تقضي إلى القاضي المختص أي:  
 - رئيس المحكمة المختصة في حالة ما إذا كان  
 كجهة يجري في الجزائر.

- أو رئيس محكمة الجزائر إذا كان التحكيم يجري في  
 الخارج، ويطبق القاضي قانونه الخاص، واستعمال  
 المشرع لمصطلح عرضة يعني أنه يتم بمصدده هذا  
 الاجراء رفع دعوى استعجالية علية أمام القاضي  
 المختص، يتم فيه الاستئناف إلى كل ائم ائم الفروع.

**الطبقة الثالثة: سلطات القاضي كجهة من**

سلطات القاضي كجهة من  
 تصدر محكمة التحكيم بعد الانتهاء من مهامها  
 قرار اتحادي مهمته الفصل في المنازعات وبهذا  
 ينهي مهمة المحكمة، وبمجرد صدوره يكون لهذا  
 القرار حجية الشيء المقضي فيه المتعلقة بالنزاع  
 (24)، ولا يتم الاحتجاج بالقرارات التحكيمية على  
 الغير (25) ففرض طريقة النظر في هذه الطعون  
 كجهة طعن بـ "بطلان" (الفرع الأول)، وجهة طعن  
 بـ "الفرع الثاني".

**فرع الأول: سلطات القاضي في النظر في**  
**الطعن بـ "بطلان" القرارات التحكيمية**  
 يخول قانون الإجراء (4)، المادة الثالثة  
 الجزائري سلطة النظر في القرار التحكيمي كجهة  
 استئناف في طعون محددة هي الطعون بـ "بطلان" هذه  
 القرارات التحكيمية شرط أن تكون صادرات في  
 الجزائر وذلك في حالات معينة منصوص عليها في  
 المادة 458، مكرر 23 (التي تسمى مشتركة في  
 الحالات الوراثة فيها مع الاعتراض والتنفيذ  
 كلام التحكيم كجهة) وهي:

"...إذا نصت محكمة التحكيم خطاباً خاصتها  
 عدم اختصاصها،

بـ "إذا نصت محكمة التحكيم بدون اختصاص التحكيم  
 أو بناء على الفقاعة بـ "بطلة" أو انتهت منها،

جـ "إذا كان تشكيل محكمة التحكيم أو تعين المحكم  
 الوجه بـ "بد مخالفين للقانون"،

دـ "إذا نصت محكمة التحكيم خطاباً خاصتها  
 عدم الامتنال للمهمة

هـ "إذا نصت محكمة التحكيم زيلة عن المطلوب أو  
 لم تصل في وجهه من وجوه الطلب،

وـ "إذا لم يراع مـ "أداة" حقوق الأطراف،

زـ "إذا لم تنصب محكمة التحكيم أو لم تسبب بما فيه  
 الکفاية أو إن وجد نصاً في الأسباب

جـ "إذا كان الاعتراف أو التنفيذ مخالف للنظام العام

القولي". وباعتبار المسبب الأخير لا يخص قرار  
 المحكم بـ "الاعتراض" وهو التنفيذ مستمد من هذه  
 الحالات.

كثيرة فهي جمع لحالات المنصوص عليها في كل  
 من القانون الفرنسي والقانون السوري، وبالعودة  
 إلى القانون السوري فإن حالات الطعن في  
 القرارات التحكيمية هي:  
 إذا كان تشكيل محكمة التحكيم أو تعين المحكم  
 الوجه بـ "بد مخالفين للقانون"،  
 إذا نصت محكمة التحكيم خطاباً خاصتها أو  
 عدم الامتنال للمهمة  
 إذا نصت محكمة التحكيم زيلة عن المطلوب أو  
 تمسن فـ "أداة" من وجوه الطلب،  
 إذا لم يراع مـ "أداة" حقوق الأطراف،  
 إذا كان القرار مخالف للنظام العام (28).  
 أما حالات الطعن في القانون الفرنسي هي:  
 إذا نصت محكمة التحكيم بدون لغة التحكيم أو  
 بناء على الفقاعة بـ "بطلة" أو انتهت منها،  
 إذا نصت محكمة التحكيم دون الامتنال للمهمة





- FOUCHARD ) Philippe( , op.cit., p - 32 .1170  
33 - المادة 458 مكرر 28 من قانون الإجراءات المدنية الجزائرية
- FOUCHARD ) Philippe( , op.cit., p- 34 .1182  
35 - المادة 458 مكرر 19 من قانون الإجراءات المدنية الجزائرية .  
36 - المادة 458 مكرر 18، نفس المرجع.  
37 - المادة 458 مكرر 17 من قانون الإجراءات المدنية الجزائرية.
- MOREAU (Bertrand) & BERNARD - 38 (Thierry) , op cit . p.104 Article 193 de la loi fédérale suisse - 39  
40 - المادة 458 مكرر 16 فقرة 3 من قانون الإجراءات المدنية الجزائرية.  
41 - المادة 458 مكرر 18 من قانون الإجراءات المدنية الجزائرية .  
42 - المادة 458 مكرر 17، نفس المرجع.  
43 - المادة 458 مكرر 19، نفس المرجع.  
44 - المادة 458 مكرر 20، نفس المرجع.
- HAROUN Mehdi , op cit , p697-45  
46 - المادة 458 مكرر 22 من قانون الإجراءات المدنية الجزائرية .  
47 - المادة 458 مكرر 25 فقرة لخيرة من قانون الإجراءات المدنية الجزائرية .  
48 - المادة 458 مكرر 25 فقرة أخرى، نفس المرجع.  
49 - المادة 458 مكرر 22، نفس المرجع.  
50 - المادة 458 مكرر 24، نفس المرجع.
- HAROUN Mehdi , op.cit, p 693-51  
(MOREAU Bertrand & BERNARD - 52 Thierry , op.cit., P.111 Article 194 de la loi fédérale suisse 53  
54 - المادة 458 مكرر 28 من قانون الإجراءات المدنية الجزائرية.
- TERKI Nour-eddine, " Les limites du décret législatif du 27 avril 1993 relatif à " l'arbitrage commercial international " , op.cit, p.19
- TERKI ) Nour-eddine( , " L'arbitrage - 56 , "commercial international en algérie .op.cit, p.143  
57 - علويش فربوع (كمل)، مرجع سابق، ص 74.
- FOUCHARD Philippe , " La loi-type - 58 de la C.N.U.D.C.I sur l'arbitrage commercial international " Journal de Droit International, N°4, 1987, p.877
- ISSAD Maband , " Le décret législatif - 7 algérien du 25 avril 1993 relatif à l'arbitrage international " ,Revue de l'arbitrage, 19993 .p.392
- GUINCHARD Serge & VINCENT - 8 , Jean, " Procédure civile " , Dalloz, Paris .p.1163, 1981  
9 - المادة 458 مكرر 2 فقرة 1 من قانون الإجراءات المدنية الجزائرية .
- TERKI ) Nour-eddine( , " L'arbitrage - 10 commercial international en algérie" ,OPU Alger, 1999, p. 81,  
11 - المادة 458 مكرر 2 فقرة 1، المادة 458 مكرر 3 من قانون الإجراءات المدنية الجزائرية .  
12 - المادة 458 مكرر 2 فقرة 2، نفس المرجع.  
13 - المادة 458 مكرر 4 فقرة 2، نفس المرجع.
- AKROUN ) Yacoub( , " L'arbitrage - 14 interne en droit algérien " , RASJEP Volume XXXVII, N°1, 1999, p.85  
Article 181 de la loi fédérale suisse - 15 FOUCHARD ) Philippe( , " La loi-type - 16 de la C.N.U.D.C.I sur l'arbitrage commercial international " , Journal de Droit International, N°4, 1987, p.1162  
Idem , p. 1163 - 17  
Idem , p. 1166 - 18  
19 - المادة 458 مكرر 9 من قانون الإجراءات المدنية الجزائرية .  
20 - علويش فربوع (كمل)، " التحكيم التجاري الدولي في الجزائر " ، ديوان المطبابر عن الجامعية، الجزائر، 2001، ص 50.  
21 - نفس المرجع.
- HAROUN(Mehdi), op.cit. P.496 - 22  
23 - المادة 458 مكرر 11 من قانون الإجراءات المدنية الجزائرية .  
24 - المادة 458 مكرر 16 من قانون الإجراءات المدنية الجزائرية .  
25 - المادة 458 مكرر 21، نفس المرجع.  
26 - المادة 458 مكرر 26 من قانون الإجراءات المدنية الجزائرية .  
27 - المادة 458 مكرر 27 ، نفس المرجع .
- Article 190 de la loi fédérale suisse - 28 MOREAU Bertrand & BERNARD - 29 Thierry , " Droit interne et droit international de l'arbitrage éme édition , DELMAS, Paris , 1985 ,p 2 110.
- HAROUN)Mehdi(, op.cit. p .698- 30 Article 192 de la loi fédérale suisse - 31
- تتفق معها، وهذا سبب إبني صعوبة النحوء إلى التحكيم في الجزائر على الأقل شفهي اختصاص القاضي الجزائري، لأن الإجراءات، لو تركت على ما هي عليه اليوم، متسع للطرفين النهائية، بفراغ هذه تطبيقاته في تسوية التزاع من خصوصيتها، وعزوف لطرف الاتفاقية التحكيمية عن اختيار قانون الإجراءات المدنية الجزائرية كقانون يطبق على إجراءات التحكيم. وفي هذا المجال نتفق مع الأستاذ علويش فربوع عندما أكد أن طريقة تقبل التحكيم التجاري الدولي تجعله صعب القبول قد يادي هذا إلى طرح مشاكل على القاضي الجزائري أو المتعارضين الأجانب (57).  
وعليه ضرورة تعريف قانون الإجراءات المدنية، ويأخذنا إلى أن المشرع يتغير عند التعديل بأعمال اللجنة الأمم المتحدة لقانون التحكيم الدولي التي وضع تحديداً موحداً لأحكام التحكيم التجاري الدولي في 21 جوان 1985 واقتصرت على انتول الأذديف في وضع الأحكام الإجرائية الوطنية في هذا المجال. كما اقررت من باب ضمان فعالية التحكيم أن لا يكون تحكم القاضي الوطني إلا في مرحلة ما بعد النطق والدة راز التحكيمى ما عدا فيما يتعلق بالإجراءات المؤقتة والتحفظية، ولا يمكن له إعادة مراجعة القرار التحكيمى بل فقط يطالعه عندما يتم النطق بهافي نولته (58).
- أ. ح. د. زاوية  
أستاذ مساعد بكلية بالدروز / كلية الحقوق / جامعة مرلوة معمري نيري وززو .
- الهوامش**
- 1- المرسوم التشريعي رقم 09-93 نشر في 25 أبريل 1993، الجريدة الرسمية عدد 27-27 أبريل 1993.
  - 2- تم ذلك بموجب المرسوم رقم 88-233 الصدر في 5 نوفمبر 1988، الجريدة الرسمية عدد 28-13 يونيو 1988.
  - 3- تم ذلك بموجب المرسوم نشر في 12 مئي 1981.
  - 4- الذي يخصن في تفصي تتنى عشر أحكام تشريح الدولي
- HAROUN Mehdi , " Le régime des investissements en Algérie" , LITEC, Paris .p.676, 2000,
- TERKI Nour-eddine, " Les limites du décret législatif du 27 avril 1993 relatif à " l'arbitrage commercial international " , Mutations , N° 44 de février 2003, p.19

# قرار المجلس الأعلى في قضي المصادرة

ملف رقم: 43952 فهرس: 418

قرار بتاريخ: 17/11/1987

قضية: ع. ح ضد: النيابة العامة

## المبدأ القانوني:

للتيس فراره.  
حيث أنه فيما يخص المصادر المحكمة بها في المادة 9 ف 5 تعتبر هذا الإجراء كعقوبة تكميلية و التي لا ينطبق بها إلا في بداية الدعوى التي لا تشمل صرف المادة 16 الآشاء المملوكة للتغير إذا تعلق الأمر بتدابير الأمن قضى به وفقاً للمادة 25 أو تنص صريح في القانون.  
و حيث أن الطاعن قد حكم عليه نهائياً فيما يخص الدعوى الجزائية و انقضت هذه الأخيرة بحكم حاز المنسق قضى فيه قلن مجلس سطيف قد خرق القانون بمنحة عقوبة تكميلية، و عليه يستنتاج لو أوجه للمثار مؤسساً و يفتح مجالاً لانقضاض.

## للهذه الأمور

- قبول الطعن شكلاً، و التصريح بقبوله موضوعاً، و صرف الدعوى و الأطراف إلى نفس المجلس مشكلاً تشكيلاً آخر للفصل فيها طبقاً لقانون، و حفظ المصادر.
- يذا صدر القرار بالتزريخ المذكور أعلاه من هر فنغرفة الجنائية الثالثة انقسم الثاني المترتبة من المادة /

الرئيس	- مزادين طبقي	- حبيش محمد	- محى الدين بنحدج	- وبحضور السيد / احمد فروزن المحامي العام، و بمساعدة السيد / ديواني ممتعون كاتب ضبط.
المستشار المقرر	المستشار	الرئيس	المستشار المقرر	كاتب ضبط

حيث أنه فيما يخص المصادر المحكمة بها في المادة 9 ف 5 تعتبر هذا الإجراء كعقوبة تكميلية و التي لا ينطبق بها إلا في بداية الدعوى و التي لا تشمل طبقاً للمادة 16 الآشاء المملوكة للتغير إلا إذا تعلق الأمر بتدابير الأمن إلا من قضى به وفقاً للمادة 25 أو تنص صريح في القانون

و حيث أن الطاعن قد حكم عليه نهائياً فيما يخص الدعوى الجزائية و انقضت هذه الأخيرة بحكم حاز المنسق قضى فيه، فين مجلس قضاء سطيف قد خرق القانون بمنحة عقوبة تكميلية

## المجلس الأعلى

الوقت انظر القرار ...

حول أوجه أوجه المأخذ من خرق القانون لتحوز السلطة مما خرق المادة 428 من ق.ا.ج، على أساس أن القرار المطعون فيه لما الغي أمر رئيس محكمة العنة الذي أمر بر: ابندقية، فلت خرق حرفه لما قضى زينة على ذلك بمقدمة السلاح بالرغم من أن هذه القضية قد فصل فيها نهائياً في الموضوع.

و حيث أنه قبل الرد على أوجه المتار تجدر الملاحظة إلى أن على أثر مشاجرة قالت بين عائلتين ع و ع حكمت محكمة العنة بحكم 28/06/1983 بعقوبة شهر لكل واحد من المتهمين من دون أن تفصل في زينة البنديقات التي تم حجزها و التي لم يطلبها أحد.

و حيث أنه على أثر عريضة مقننة من طرف ع. ح أمر رئيس المحكمة نفس الجهة القضائية ببرد البنديقات الصادرة بأمر موزع في 23/06/1984 طبقاً لنص المادة 372 من ق.ا.ج.

و حيث أنه على أثر استئناف جمعن الأطراف أن مجلس قضاء سطيف يقرار بتاريخ 18/11/1984 (أصبح نهائياً في ذلك توقيت) الحكم المستلف وأمر بر: ابندقية المصادر إلى ضالها ع. ع.

و حيث أنه على أثر استئناف وكيل الجمهورية فإن مجلس قضاء سطيف في قرار ثانية حضوري في 10/07/1984 ألغى الأمر السابق و قضى بمحصلة ابندقية من طلاق الاستئناف.

و حيث أنه على أثر معارضة ع. ح. فلان، المجلس رفض المعارضه شكلاً بقرار صادر في 20/01/1985.

حيث أنه ترفض المعارضه شكلاً، إن القرار المذيق جاء هـ: حيث أنه نهائياً، القرار لا شبه حضوري، فإن المعارضه يجب أن ترفع من دون أن تنكر النصوص القانونية التي اعتمد عليها



# الفرق بين المصادر تكميلية كعقوبة وبين طلب رد الأشياء المحجوزة

## كلدعاوى مدنية مرتبطة بالدعوى العمومية

المصادر تكتسب من تطبيق الأحكام المنصوص عليها في المادة 25 من قانون العقوبات فإن المحكمة تقضي بمصادر الأشياء المحجوزة حتى و توبرات سلامة المتهم، لكن يشارط في هذه الحالة أن تكون صناعة أو استعمال لحيلاً للأشياء المحجوزة جريمة.

و المثال على ذلك أنه في حالة تزوير مركبة ولا تتوصل المحكمة إلى معرفة الشخص الذي زور هؤلاء السيارات فإن المحكمة في هذه الحالة تقضي بثبوت جريمة تزوير الشركة و برادة المتهم، بمصادر المادة 25 من قانون العقوبات لأن العقوبة المقيدة في هذه المادة هي عقوبة

مزورة الهيكل و لا يدخل الأمر بردها المصادر لأن استعمالها بعد تزويرها يشكل جريمة - أمثلة على ذلك: إن الأداة المعدة لغسل أو تمحوز لا يمكن محاسنتها ذاتياً بغير

تجوز زرها لغير حسن النية هذا ما نصت عليه المادة 25 من قانون العقوبات والمادة 15 من نفس القانون حتى و تو تعلق الأمر بجدية

مثلاً على ذلك قد يحتج أن الأداة باختلافها لم يدرك عذرها إلا لاحقاً ويرتكب بها جناية

أو جناحة فإنه في هذه الحالة داخل نطاق التقدير خصة حيث تهلكه في تقييم الجهة الفنية الخامسة في الدعوى ويطالب برد بتنفيذ الحكم وذلك له يتعين من الغر حسن النية أي أن الأشياء المحجوزة استعملت في تغافل الجريمة دون علمه و يخضع أمر تنفيذ

حسن النية من موئمه لخصاء الموضوع.

٤- هل يجوز سلامة الأشياء المحجوزة و مساعدة منفعة عن مصادر الأشياء المصادر

ـ المادة الأولى، أصلية، لا يمكن تنفيذ العقوبة إلا في حالة الملاحقة في قضية مباحثة برئاسة

المتهم في جريمة منه، و سهلت عن الفحص في الأشياء المحجوزة أي لم يكتسب المصادر لـ الأدلة، غير هذه الحاله على يموز تتحققه أن تقضي بمصادر الأشياء المحجوزة و

ـ تو كانت الجريمة تختص على المصادر

ـ في رأيي أن تصادر في عقوبة تكميلية تسبع العقوبة الأصلية لا يكتسبها إلا مع

ـ لذعوى الأصلية وذلك أنه لا يمكن عذر الشخص مرتين، هذا من جهة من جهة أخرى

ـ فإن المصادر المتخصوصون علىها صراحته في تهمة القسوة التي تم إدانته بها وهو بالذات فإنه من المفترض أن يتطرق بهامع حكم الإدانة لأن المصادر لا تقتصر على أدلة

ـ العمومية ذاتها

ـ و تذكر بهذا ذاتي على النحو التالي المادة رقم 17/11/1987 تمت رقم

ـ 43952 جاء في تعليمه بالجوف الواحد "و حيث أن المصادر لا تكتسبها إلا مع الاعتقاد بالذات و بين

ـ رد الأشياء المحجوزة بأعيانها فتصدر في الصغرى المترتبة على العدالة و العدالة

ـ وهذا الفرق يظهر في المادة 372 من ق.ا.ج التي تنص صراحة أنه يجوز لكل من المتهم

ـ والدعى انتقاماً أن يطالبوا الأشياء التي حوزها أي تمويه و تغافل في هذه

ـ كذا مثلاً

ـ ١/ إن المتهم الذي أدين بجناحة منه الحق في طلب رد الأشياء المحجوزة في حالتين

ـ تحمله الأولى: إذا كانت الجريمة التي عوقب من جهتها المتهم لا تختص صرامة

ـ المصادر في حالة الثانية حتى ولو كانت الجريمة التي أدين بها المتهم تنص على

ـ المصادر زلت تتحقق المحكمة بالصادر مع حكم الإدانة فإن في هذه الحالة المحكمة

ـ ملزم بغير رد الأشياء المحجوزة

ـ ٢/ إن طلب رد الأشياء المحجوزة يقدم لآخر جهة قضائية تنظر إلى جريمة و تداركها

ـ المادة 377 من ق.إ.د

ـ ٣/ إن التطلب على كونها تاردة المتعلقة بالجريمة المدنية أو ليس بالدعوى العمومية هو الغرض

ـ ٢ من المادة 377 من ق.إ.ج التي تنص بأن أي شخص يدعى لها على قضي المفسدة المحجوز

ـ يقدم عريضة لآخر جهة قضائية تنظر إلى جريمة

ـ ٤/ سرقة المصادر المصادر هي تطبيق المادة لما شهدته المحكمة من العريمة، هنا منصت عليه المادة 15 من قانون العقوبات والتي تستند ببعض الأموال التي لا يجوز مصادرها لو كانت استعملت في جناحة أو جنحة

ـ ٥/ المصادر تكتسبها المصادر أي عقوبة هي عقوبة تكميلية أو تبعية العقوبة الأصلية التي يكتسبها على تطبيق المادة 9 من قانون العقوبات والتي تستند ببعض العقوبات التكميلية حصرها عن بعدها في المادة الخامسة المصادر العريمية للأمور.

**الدكتور أحمد سامي**  
ويترقب عن تلك المادة ملام أن تشرع اعتباراً لعقوبة لا يجوز الحكم بها إلا لائن من صراحته عليه و هذا يمتد لصالح الأداة الأولى من قانون العقوبات التي تنص بأن لا جريمة لا عقوبة أو تغير من بعده قانون.

٦- هل يجوز إصدار إذن لاتهام المصادر العالية هي أن الفحص يكتسب بها بالتشريع للأشياء المحجوزة ذو موضوعة تحت تصرف القضاء و لم يتم بعض المشرع على ذلك في العريمة الملاحقة للمتهم، وفي هذا الصدد فإن قانون العقوبات عند تعريفه لمصادرها وضع معيارين هما:

ـ ١/ إن تلك الأداة ببساطة: فإن المادة 15 تنص بأنه يجوز تحصنة المصادر المصادر الأشياء التي استعملت أو كانت مستعملاً في تطبيق العريمة مع مراعاة حقوق

ـ نظر جن. العدة و يترتب عن ذلك أنه يمكنه تضمين العريمة الموسومة بالجناحة فيه بكتابه المصادر ذو لم تنص العادة القاتلية التي تعرف الجنائية و تطبق عليها المصادر

ـ ٢- ينطلق الامر بمحضه أو مخلقه: إن القراءة الأخيرة من المادة 15 تنص

ـ على جنحه لا يجوز مصادرة الأشياء التي استعملت في الجناحة أو المخلقة إلا أن من قانون صراحته على ذلك

ـ و يذكر هنا ذلك أنه إن نصت المادة التي عرفت الجناحة و حدثت عقوبة لها على المصادر فإن تطبيقها يكتسبها المصادر أمّا لم تنص على ذلك فإنه لا يمكنه

ـ بكتابه المصادر ذو مخلقه أو مخلقة التي تأسساً على المادة الأولى من قانون العقوبات أنه لا جريمة ولا

ـ انتقاماً من الآباء

ـ ٧ـ المثل الأول: بالنسبة لجريمة الضرب والجرح تتمددي بسلاح الأبيض فإن المادة 266

ـ من قانون العقوبات تنص صراحته على ذلك المصادر التي استعملت في تطبيق هذه العريمة و معنى ذلك أنه في حالة الآلة بهذه الآلة يجوز المحكمة أن تأمر

ـ المصادر

ـ ٨ـ المثل الثاني: بالنسبة للجريمة المترتبة على المادة 170 من قانون العقوبات فتها نصت صراحته يجوز مصادرة المثلث

ـ ٩ـ المثل الثالث: بالنسبة لجريمة المصادر المترتبة على المادة 172 من قانون العقوبات

ـ و يذكر: في بعض الحالات عندما تأتى المصادر طبقاً للمادة 172 و 173 من قانون

ـ العقوبات و قضاها المصادر البالغة المحجوزة فإن حكمها في رأيي مشوب بالبطلان

ـ لعدم احترامه شهادة الأولى من قانون العقوبات و القراءة الأخيرة من المادة 15 من نفس

ـ القانون و التي تنص لا مصادرة في الواقع و المخلفات الآنس

ـ ١٠ـ المثل الرابع: بالنسبة لجريمة الضرب و جوازه إن المصادر لا تكتسبها المصادر

ـ كعقوبة تكميلية تكتسب و وجود عقوبة أصلية لا يكتسب بها الشك تكتسب المحكمة بالصادر، و عليه فإنه من غير المتصور أن يتم التعامل بغير المتمه ثم تصادر المصادر الأشياء المحجوزة، و عليه فإن المصادر في هذه الحالة مرتبطة ببيان المتمه. أما



# مراجعة عن المراجعة



د. حامد عبد الكربي

و المنافع في المفروض والمقابلة في المراجعة رقم 5 المراجعة ببرقة من كثيرون يرافقون للجمهور ملائكة قضائية للنهاية و قضائية الحكم، و أطراف الداعوى و لا يسلم من تجري عليهم حتى زملائهم لا هم لهم سوى لفت انتظار القاعدة المطلقة بالجهال والأمرين و حتى السراج المتعلمين الذين يعتقدون أن تلك هي المراجعة و أن صاحبها أقير و محام قطع كبير، مما جعلناهم في ظلمات دهاليز المعابر و الكائنات حسون كل الاعتراف يأخذ قصراً، و الحق يمسك بخصائص كل المطلوبات مقاومهم حقوق الإنسان و ما اتطورت نظريات الآثار، و كانت الحقوق المتباينة و السياسية و غيرها متزايدة على اليوم تزداد تحت سلطنة الطبقات الأرثوذوكسية و سلطات محكم التفتيش و ملوك الجندي و الععن. غير أنه و الحق يقال فإن المراجعة محسنة، و مسلوبي، و محسنة ذاتية منها هي في حد ذاتها، و من المسلمين الذين أحسنوا ممارستها لما سببتها إلهامهم لاجزم لا تكون نتيجة إلا من يمس، البهاء الربي، من يمس سنته، و للأسف كل الأسف لمن يمسون لها أكثر، منهم محسنون فاقررون عهوداً و اتفاقون في اخراج القضية و المحلفين بزيتها، و قضائة يرمون بها و سجن يمارسها و لا يستثنون الافتقار إلى ختها و جملتها، فإذا أردنا أن نصيب كيد المقاولة، و حبس تسلق عذوب المراجعة ثم عذوب القاضي متلاقي المراجعة.

وبالنهاية في المراجعة... نجده ناصر العبيدي في المراجعة وجنتنا عذوب في المتقاضي، فإنه و إن كان قائمان على قضية بحسبون المراجعة و يرجحون بها فباتوا جنداً لا يكثير عنهم يرفضونها على وحقيقة، و تعود الملة لعدة أساليب يمكن اختزالها في ما شهد هذه مسابقات من عذوب المراجعة لكتورين الذين يعطون صورة نمطية عن المراجعة، و من عذوب تتحقق المراجعة من ظروف القاضي و أخرى من شخصيته هو نفسه، فالقاضي الذي يحكم على المراجعة من ناحية عدم كفاءة الكثيرون من يسمعونه لغو الحديث، أو يصيرون في رأسه (الكلمات المقلقة) يقول كما أنه لا يحق لك أن تتصدر حكم

آخر، هي نفسها المراجعة التي نظرت لنفسها اجتماعية و ثقافية و من ثم فقانونية لمجتمعنا المعاصر الذي أصبح يقتضي حقوق الإنسان التي تتسع من حولها كثيرون من العلماء أو واحدهم قريباً لمחרب العدالة، الأول الشمومي الذي قال هامن العين - عرفنا أم جيتناهم في ظلمات دهاليز المعابر و الكائنات حسون كل الاعتراف يأخذ قصراً، و الحق يمسك بخصائص كل المطلوبات مقاومهم حقوق الإنسان و ما اتطورت نظريات الآثار، و كانت الحقوق المتباينة و السياسية الطبيعية، بالقصد البشأن و التغور الموضوعي، وكيف لا هو الدارس للقانون " دراسة القانون تعلم المراطيرية خالصة في التفكير و تزوج صاحبها بما يشبه (التراث والتاريخ) أو منظم درجات الحرارة يقرأ الإنسان في الآباء، و يتحقق وراء القانون، و يجوب أفق الفلسفة، و هذه الأشياء ربما كانت جوهر الفكر، ولكن من دروس القانون - فيما يخيل لي - يجب هذا كله و قد رسّل التفكير للقانون إلى لغرن وللسعة معنية، فهو ينظم تفكير و وضع في صدره ميزاناً دافعاً يزن به كل ما يعرض له من فكر، و يخلصه من تغارات (الفن للفن)، (الفن للتفكير)، (التفكير للحياة)، و المراجعة حين يربطه بـ "فن الحياة" و "الفن للحياة" و "الفن للحياة" و كل شيء بناءه الحياة و الناس، و أن الروية المتأثر بالقانون هي الفرق بين أحلام البقطة وأحلام التطبيق و بين تمويهات الخيال و روای الحقيقة<sup>1</sup> و هذا الرأي المحابي في دراسة القانون بحسبة علم المصادر من مفكر درس القانون على يد السهوري تم بذاته اخترف الصحالكة، إذ أسوأه في مقدمة هذا المقال فيه لكي لا يقول قاتل هذه مرافعة عن المراجعة تصدر عن محامي يعتذرها فهو يجدد نفسه أو يترافق، غرور، و لا يمدح العروس<sup>2</sup> ذلك بالطبع فيما لو ما مصدر فيها من منصب على مجلس لها كما يقول متنلاً التشعي، غير أن هذا ليس بالرأي المحدود الوحيد الذي يمكن الاستئناس به فال müdّوح الذي ورد في الأدب العالمي منذ كتابون للـ "دم إلى لايروييل" إلى فولتيير، إلى روبيسيه، إلى هرثيون دي باتسي، إلى داغيسمو و مواسم<sup>3</sup>. غير ذلك على حدود طرحتنا، فالمرأة العذبة التي طالما هرت عبر الموصوع لا شأنة منها، تسبّت التسرّع و الانزعاج، و إن يكن للقاضي واسع المفتر<sup>4</sup>، و المراجعة برية<sup>5</sup> من كثيرون من يحبسون القسمهم خطباء قضائيين وهوهين و لم يروا في الحقيقة سوا ثرثرين لا يكادون يسكنون، قوم يحبسون للسلطات الهدى، و التكاليف و المساهمة و الامميات و الاكتارات،

المسجلة انخلود و حظ الكلمة الشفوية رب الموت بين ثقني قلتها قبل أن تصل أسماع قاضي الشرود.

الشراجم: نوادرى للمرأة من حكماء على

١ و ٩ شرعة السلامة في العالم العربي، أحدث بهذه اثنين، دار الشروق.

٣ فن الخطابة - اكتساب القوة، ديل كرنجي، دار السلام.

٨.٧.٦.٥.٤.٢ ٨. الخطابة لقضائية... الدكتور توب بونس، دار العلوم لملايين.

- عدم تحفظ المدعين سطيف

مسيقاً في الدعوى و إلا تكون قد خالفت القانون، فإنه

ليس من حقك أيضاً أن تصدر حكماء على

مرافعات محامين لم تتح لهم الفرصة لكي يلبرون

نكم درب العدالة بـكلمة الموضعية اتصالقة، و

بالمهنية والاحترافية المطلوبة و للقاضي الذي

يرفض المرافعة لكثرة مشاغله و لزركم ملفات، نقول:

"تحسن تعرف أن مشتغلكم عديدة، و دعاوكم

متراخمة، و لكن أي حق أن تعطوا أمراً من حق

أمريء آخر أو من ورقه؟ و هل تترضون أن تكرسو

الصلحة العامة

و تلقاضي الذي يرفض المرافعة بناءً على مبدأ

شخصي، أو صoric في الصدر، أو غير مهانقون

ما فيه ذاليس؛ "طوبى لقاضي الذي وهبه السنة

عطية شذرة مكتنته من لكتبة ضروري جداً".

و القاضي الذي يرفض المرافعة فهو شخصي

لقول أن المرافعة ليست محرمية، أو حسنة

تفويتية، يمكنك أن تصرخ المذكرة و تخرج، أو

تضططر على ذر الزرموت كثنوول لتغيير القدة إن لم

تعجبك، ولكن مغروض عليك أن تسمع حتى ولو لم

تهوى أن تستمع، فربما وجدت في كلية قد تلقط حتى

عرض ما يقودك إلى تحقيق العدل و رضا الضمير،

و في الختام نقول أن المسؤولية المفروضة بالمحامين

و

تحصل النيابة باعتبار أن المرافعة من نواقلهما هي

جريدة المرافعة مما يتهددها من اختصار، و ما يلحقها

تقتصد

يوم بعد يوم كجزء سلام في التصد عنه، اللائحة

التي تنص المحامي أمام الجهات المدنية و حتى أمام

جهات التحقيق و النيابة، لا يتكلمون إلا من آذن لهم

قال صواباً، و هي الواقع العملي من تقييد المفترعين

الجبنين و اللذان على المرافعات المكتوبة - من

القضاء و المحامين أنفسهم - خاصة إذا تعلق الأمر

بسمعارضة أو استئناف في الأعلى العدلية... و

غيرها، في زمان مضمون قرارات في توج اعتصاف

منظمة محامي بيته عن مسابقة لأحسن مرافعة

بالتنسيق مع مجلسها القضائي يترشح لها من زعم

لنفس الكلمة، ثمنت بذري و ذري الفكرة و تهدوت أن

تم كل المنظمات و المجالس القضائية و أن تدوم

هذه

ال فكرة العقيرية، و حملت بأن يأتي يوم تنشيء فيه

نوادي للمرافعة تورج لها و إردادها في الجزائر، و

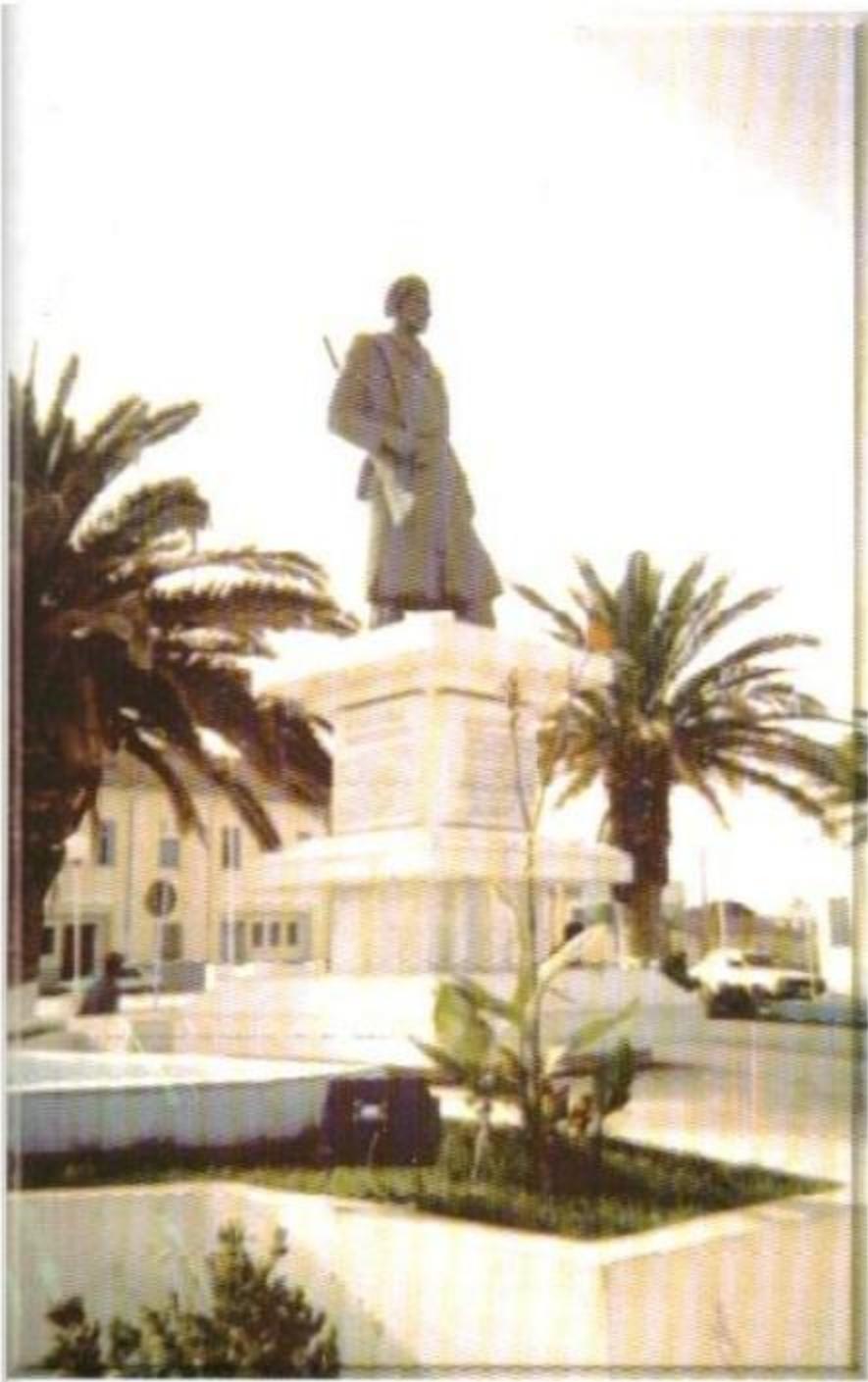
تونس تلون بذري جديداً، و عشر المرافعات الجديدة

في المجالات و التشربيات، و الواقع الإلكتروني

المهنية بالدراسات القانونية و الطعون الأسلامية ذلك

أن "الكلمة المكتوبة أصبحت ألمع من أعظم كلمة

تقال في قاعات المحاكم" <sup>٩</sup> كما أن حظ الكلمة



# الشخص المهني من شأنه رفع مستوى المهنة



بن علي مالك \*

الم ملفات في وفقها، ثم عيادة المحامي للحصول على رخصة الانتساب، عدم توفر المكتب الفتوتوني، ارتفاع أجر إيجار المكتب، الأعباء الضريبية المرتفعة، ولعل العوائق السالفة الذكر ما هي إلا جزء لا يتجزأ مما يتکبد المحامي أثناء أدائه وكتله، لذلك بات من الضروري حتى تستطع المختصة أن تولي العناية الائقة للمحاماة كمهنة مساعدة للقضاء، وذلك بقيادة منظمات المحامين عبر قطاع الدولة مثلاً بالمستلزمات المالية وأدوات عصرنة العدالة مساهمة منها في خدمة العدالة بصفة عامة، ويكون ذلك على سبيل المثال بتجهيز منظمات المحامين مجالابوسائل الإتصال، الانترنت، الإعلام الآلي،...، وكذا تجهيز دور القضاء والمكاتب القانونية للتمكن في البحث العلمي في شق فروع القانون، و

تنظيم نورات تربصية وملتقيات مع باقى المنظمات المهنية الأجنبية في إطار التوشة، حول مسائل الفنادع والانتساب، السوق والتغارة الخارجية، والتحكيم الدولي،...، ذلك بمساهمة من نقفات الدولة

خدمة العدالة بصفة عامة والمحاماة بصفة خاصة كمؤسسة إجتماعية جديرة بالرعاية، ولعل أن طلب تكفل الدولة بالمقترنات السالفة لا يشكل إخلالاً بمبدأ تحمل المحامي دوماً الواجبات دون لجوء إلى عذر، ولعل من أقدس واجبات المحامي التزامه بالمعنى للضيق بتقدیم المساعدة لموكله، كما يجب أن يستكفي في كل مكان وفي مسارات الظروف سترك المساعد الوظيفي الكريم في خدمة العدالة، وهي الواجبات المنصوص عليها بالمادة 76 من القانون 04/91 المنظم لمهنة المحاماة، وتبعاً لذلك يكون المحامي معرض للمسؤولية التaliبية والمنافية والجزائية كلما اتحرر عن ذلك، فمسؤوليته المدنية تقوم كلما تفاصحت عن تنفيذ الالتزام الثنائي عن عذر الوكالة الذي

تفصيم الوضع الحالي لهذه المهنة في الجزائر، ومنطراً لا ينعدم أي دراسته تجاهارة إحصاره...لعله يشأن مدى استجابة وفعالية المحاماة حالياً لمتطلبات المفاسدين الدوليين، فتعتمد على ما يقرره وما يكشف عنه غالبية المحامين يومياً من أن مهنة المحاماة على ما هو عليه حالياً متدهورة أكثر مما كانت عليه في الماضي، وهذه الوضعيّة المؤسفة مؤكدة أيضاً من خلال ماتوصل إليه التقرير الأدبي للجمعية العامة للمحامين المتعلقة بتاريخ 15/12/2005، والتي أكدت ذلك كالتالي: "إن التكفي الكبير للمستوى المهني للمحامي يرجع إلى ضعف مستوى التعليم الجامعي... ولمعالجة هذا الوضع يتعمد الإسراع في إصلاح مهنة المحاماة وذلك بمراعاة قانون تنظيم المهنة خصوصاً في الجانب المتعلق منه بشروط الانتساب للمهنة وإنشاء مدرسة وطنية للمحاماة كسائر الدول المتقدمة..."، فلاستجابة للمقترح السالف يعتقد أنه يقتضي الأمر التدخل تشريعياً وقانونياً واستراتيجياً تجسيد الإصلاح المنتظر، لهذه المهنة العريقة، التي هي جزء من النظام السياسي والاجتماعي، كما أنها جزء من نظام العدالة المعاكدة باعتبارها أساساً مهماً إجتماعية، جديرة بالرعاية

تفصيم الوضع الحالي لهذه المهنة في الجزائر، ومنطراً لا ينعدم أي دراسته تجاهارة إحصاره...لعله يشأن مدى استجابة وفعالية المحاماة حالياً لمتطلبات المفاسدين الدوليين، فتعتمد على ما يقرره وما يكشف عنه غالبية المحامين يومياً من أن مهنة المحاماة على ما هو عليه حالياً متدهورة أكثر مما كانت عليه في الماضي، وهذه الوضعيّة المؤسفة مؤكدة أيضاً من خلال ماتوصل إليه التقرير الأدبي للجمعية العامة للمحامين المتعلقة بتاريخ 15/12/2005، والتي أكدت ذلك كالتالي: "إن التكفي الكبير للمستوى المهني للمحامي يرجع إلى ضعف مستوى التعليم الجامعي... ول處理及 هذه الوضعيّة بوضعية الأطفال الناتجة عن الزواج المختلط بين الجزائريين والفرنسيين في حالة الانفصال (الجريدة الرسمية رقم: 28/30/1988)، وإتفاقية التعاون القضائي مع تركيا (الجريدة الرسمية رقم: 69/2000)، ومع إسبانيا وإيطاليا ونيجيريا وجنوب إفريقيا وكوبا والبلاستان وإيران في سنة 2006، دون سهو الإتفاقية المتعلقة للأطراف التي صادقت عليها الجزائر منها على الخصوص إتفاقية قمع تمويل الإرهاق سنة 2000، وكذلك الإتفاقيات المبرمة في إطار التعاون المؤسسي منها: إتفاقية التمويل المبرمة مع المجموعة الأوروبية والجزائر سنة 2004، التي تختص إصلاح و

الجزاء عازمة على تكريس دولة القانون، ولعل من صور تلك العزم، تأهيلها إلى تحرير القضايا من كافة القبود، وذلك بالاتضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذلك مصادقتها بما على مختلف المعاهدات والإتفاقيات القضائية الثانية سواءً مع دول الإتحاد المغاربي أو باقى الدول العربية منها: الإتفاق المتعلق لإتفاقية التعاون القضائي والقانوني مع سوريا (الجريدة الرسمية رقم 19/2001)، والإتفاقية المتعلقة بالتعاون القضائي مع الأردن (الجريدة الرسمية رقم 22/2003)، وإتفاقية التعاون القضائي مع اليمن (الجريدة الرسمية رقم 19/2003)، والإتفاقية المتعلقة بوضعية الأطفال الناتجة عن الزواج المختلط بين الجزائريين والفرنسيين في حالة الانفصال (الجريدة الرسمية رقم: 28/30/1988)، وإتفاقية التعاون القضائي مع إسبانيا وإيطاليا ونيجيريا وجنوب إفريقيا وكوبا والبلاستان وإيران في سنة 2006، دون سهو الإتفاقية المتعلقة للأطراف التي صادقت عليها الجزائر منها على الخصوص إتفاقية قمع تمويل

العدالة...الخ، مما يقتضي على المحاماة ومن الأن أن تتدارك من أن مهم الدفاع في خضم متطلبات المقاومين الدولية ليس بالأمر الهين، لما يفرضه ذلك من التحكم أكثر فأكثر بقواعد المهمة من جهة ومن جهة أخرى لما يطلبها الوقت الراهن من التمكن في شئي فروع القولتين الجديدة، وذلك كلما خدمة لتحقيق العدالة وتكريس الحق، لكن هل الوضع للراهن للمهنة حالياً من شأنه تحقق ذلك؟... وما وأن مسألة الشخص المهني لم يذكر بها إلى الواقع العملي، هل أن عدم تكريس الشخص المهني يعني أن المحاماة على ما هي عليه كفيلة بضمان حقوق المتقاضي الوطني ( خاصة منها الأشخاص المعنوية ) لزام التقاضي الأجنبي؟ للإجابة على كل التساؤلات، يقتضي الأمر أن لا

**ان التخصص المهني في المحاماة هو  
من بين الوسائل الفعالة لتحسين مستوى  
الأداء المهني، كما أن التخصص من  
شأنه ضمان أكثر فعالية في تأدية مهام  
الدفاع حماية لحقوق المتقاضي  
وحرراته**

الاجتماعي، البيئي، البورصة المتداولة و الأصول، المستهلك) التخصص في القانون الدولي قد يشمل هو الآخر المنازعات المتعلقة بالقانون التجاري، نجزءة الدولة وعلى المحامي طلب الحصول على تأشيرة أو التصريح بالتخصص أن يثبت أنه أمضى على الأقل ٠٦ سنوات في مهنة المحاماة، يثبت من خلالها من أن غالبية الفضليا التي سبق وأن تكلّف بها ذات صلة بالتخصص المراد تحصون عليه، على أن يأخذ تخصص المحامي الذي سبق وأن درس أو يدرس بالجامعة فرع القانون المراد تخصصه فيه، كم توظّف بعض الإعتراف الشهادات الجماعية كمعيار آخر لمنع تأشيرة التخصص للمحامي الذي سبق وأن تحصل على تأشيرة التخصص، كما سبق تبيانه إن، إن يشمل اللافقة الخارجية لمكتبه، زيادة على إسمه وصفة كمحامي يفرج تخصصه وذلك لإعلام الزبائن الذين قد يقتضونه للاستفادة والتوكّل بقضائهم عن تخصصه في أحد فروع القانون.

- إن التخصص المهني في المحاماة هو من بين الوسائل الفعالة لتحسين مستوى الأداء المهني، كما أن التخصص من شأنه ضمان أكثر فعالية في تأدية مهام الدفاع حماية لحقوق المتقاضي ورواءه.

\* عام تبع لنظرية الحامين  
سطيف

كالتخصص في فرع قانون الأسرة (شؤون الأسرة، المواريث، الحضانة...). فرع القانون الجزائري (المخالفات، الجنح، الجنایات)، فرع التخصص المدني العقاري قد يحتوي هو الآخر (الأيجاز المدني، التجاري، الإلزامات والعقود، المنازعات العقارية، نزع الملكية، الملكية الصناعية، الملكية الأدبية والفنية، الإعلام الآلي....)، فرع التخصص في القانون العام (المنازعات الإدارية، البيضاء والنعمد وقانون الأعمال)، القانون التجاري والإجتماعي (منازعات العمل، الضمان

برخصه مع مرتكبه بالرغم من أن ذلك الإلزام هو إلزام بيدل علىه لا لتحقيق نتيجة، وبمقابل علة إخلال المحامي برأجه في إبداء النصيحة عند استشارته وعدم إلزامه بالحقيقة والعلمية في أدائه مهامه، وقت يحدث الإخلال برأجوب النصيحة في حالة الإلزام خطاب معلومات تخص تفسير ملة أرثوذكسي، كما يحدّث الإخلال بذلك في حالة النصيحة النافذة، أو في إخلال المحامي لبناء منطقه صرح وسيلة أولية حسنة في الرابع قبل الخوض في الموضوع مما ينجر عنه خسر الدعوى، كما يتحقق الإخلال برأجوب الإلزام بالحقيقة والعلمية، في حالة تقصّ التحكم في تحرير العرائض والمذكرات، ونظراً لظهور قوانين جديدة أصبح من الصعب على المحامي الاستجابة بصفة محكمة ونفيقة لكافة تساؤلات زبونه، بينما ما تعلق منها مثلاً بمواضيع الساعة، كالجرائم العابرة للحدود والتحكم الدولي وفي مجال تسويف الأموال وجرائم الانترنت... الخ لما تكتسب هذه المواضيع من تقنيات، مما يقتضي على المحامي التعلم وبأكثر نجاعة في تدريب رسالة دفاعه أحسن تأدية خدمة العدالة واستجابة لانتظار موكله في حماية حقوقه في خضم هذا التراكم التشريعي الهائل والشعب القانوني، مما يقتضي من جهة أخرى تكريس التخصص المهني للمحاماة في بلادنا كرسالة من شأنها رفع المستوى المهني، باعتبار شأنها كشأن مهنة الطب التي كرست التخصص منذ القدم، وذلك كلّه استجابة لمتطلبات العدالة وكثير الدول المتقدمة، ولكن المكتبة القانونية العالمية للمحامي لا تستجيب صراحة لمستلزمات التقاضي، نظر التراكم مجالات القانون المستحدثة المبالغة، وباعتبار هذا التدفق التشريعي والقانوني ظهر منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر بظهور القوانين الخاصة مثل قانون الازمات، وقانون الجمارك، والقانون الإداري المنتسب من مصادر غير مكتوبة، وقانون العصمن الاجتماعي، فقانون الصحة وقانون البيئة والتعمر إلى قانون العرور، وقانون المياه وقانون المستهلك... الخ، في حين كانت علوم القانون في القرن ١٩ تتلخص تقريراً في خمس قرارات، وهي الشريعة العامة (القانون المدني)، وقانون الإجراءات

## **المسؤولية الجنائية للشخص المجنوّي<sup>(١)</sup>**



دراسة تحليلية تأطيرية مقارنة

\* خالق عبد الرحمن

الذى يفتضى بذلك لا يمسك جزءاً منها إلا الشخص الذى ارتكب الجريمة أو مساعده فى ارتكابها (5).  
بـ- عدم قابلية الشخص المعنوى لأن يكون موضوعاً لاستذكار الجريمة بعد الشخص المعنوى مجرد الفرض قانوني و هو بعد كل البعد عن الحقيقة، بل لكتبه الضرورة تحقيق مصالحة المجتمعية فى تفكيره من اتفاقه و تملك الأموال أو أن يكون ذاتاً أو مديناً، ومن إمكانية مطالبة الغير و إمكانية الغير مطالبتها و ملائتها و مساعتها مدنها، ولكن هذا لا يعنى في أي حال من الأحوال بني المعاشرة الجزئية لأن القانون الجزاوى لا يقوم إلا على الحقيقة كمحضه هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن الأفعال المشكلة لجرائم لا تضر إلا من يمسك بزاده حرمة ولا تكون هذه الأخيرة إلا في يد ممتلكه و يمسكها لا يمكن مساماته جزاوى، بل وأكثر من ذلك كيف تتصور ارتكاب الشخص المعنوى للركن الملايى لجريمه؟ و يقرن التقى جارو gareau في هذا شأن "في تحرير عقب الشخص المعنوى يعلى من حيث الموضع مجازاً للأفراد القائمين بالأمر فيه، و تحرير مسوؤلية الجنائي لشخص المعنوى تكون خيال لأن الذي يتحقق هو مسوؤلية معتله... ولا يأخذ القانون الجنائي بتفكيره المجاز و أن الأشخاص الذين يعلمون الشخص المعنوى هم الذين يتحملون في النهاية عبء العقوبة" (6).

جـ- عدم قابلية تطبيق العقوبات على الشخص المعنوى: فقد قرر المشرع الجزاوى عقوبات تطبق على الأشخاص الطبيعية، منها ما هو سائب للحرية كالحبس أو سائب للحياة كالاعدام، كما قرر بعض التأثير الاحترازية مثل العراقة القاصرية إلا أن هذه تعقوبات متغيرة مع طبيعة الشخص المعنوى، فكيف تتصور اعدام الشخص المعنوى أو تقدير حريته؟ هذا من جهة و من جهة أخرى فإنه في بعض الأحيان عذر يرفض المطلوب التنفيذ حين الطلاق يلجأ إلى توقيع الاكراد الجنائي، فكيف تتصور كذلك القيام بهذا الاجراء في مواجهة الشخص المعنوى؟ وفي الحقيقة أن أغلب العقوبات وأهمها غالباً لا تتناسب مع طبيعة الشخص المعنوى مما يجعل جدوى مساعدة الشخص المعنوى محظوظاً اسفل اسفل فهو  
ـ- عدم تحقيق العقوبة الغرض المنتظر منها في وجهة الشخص المعنوى: فقد تقررت العقوبات على الشخص الأعمى لأنه الوحيدة التي يمكن صلاحته و تأمينه اجتماعياً باعتماده المعنوى، لأنها و الأرادة على عکن الشخص المعنوى

قد يدقق في هذا الموضوع على مستوى مجلة المحامي، أصدارة عن منظمة الزميل الاستاذ: بن وارث محمد، إلا أنه ما جعلني أذكر في تلقي هذا الموضع من جديد على مستوى نفس المجلة(2) هو عدم املأة السؤال السابق بكلة، الاشتراكات انتقادات المعاصرة التي تشير هامساتة الشخص المعنوي جزائياً أو على الأقل الأهم منها، تم استمرار الغموض لدى المحامي في الكيفية التي من خلالها تم متابعة هذا الأخير و حول صلاحيته لمساعدة في بعض الجرائم فحسب وليس كلها و كان شرط المساعدة الموقف المحاول ثم الموقف المزيد للمسوبيه، وبعد اعترافه موقف العذر لجزئي من مبدأ المساعدة الجزئية لشخص المعنوي؟ ثم دراسة شرط قرارات هذه المسؤليه؟ و أخيراً طبيعة و نوع الجزاء المطبق على الشخص المعنوي.

أولاً: الخلاف الفقهي حول قرار المسؤولية الجزئية لشخص المعنوي: إذا كان مبدأ المساعدة للشخص المعنوي مذكراً أو ادارياً أصبحت من المسلمات من الناحية الفقهية والقانونية والعملية فإن تقرير مساعدتك جزءاً كان ولا زال لحد الآن محل جدل فقهي، كغير الحال من الناحية القانونية والقضائية؟ فهناك من يرى أن المساعدة الجزئية تصطدم بمعروفة قانونية و أخرى ترجع إلى طبيعة الشخص المعنوي في حد ذاته، ولكن هناك تيار حديث يرى أن هذه التعموقات لم تعد قائمة بل رالت مع التطور الحالى في جميع المجالين، و سوف نعرض هذا الجدل على النحو التالي:

1- الاتجاه الأول شخص تفكير المسؤولية الجزئية

لأشخاص المعنوية: لا يشجع هذا الاتجاه مبدأ المساعدة الجزئية لشخص المعنوي عن انجرامه التي يرتکبها هذا الأخير باسمه و لحسابه من ضرر معتلبه، بل يجب أن تكتفى بمساهمة ممثل الشخص المعنوي فحسب و لهم في ذلك حسبا بالذلة الاصغر لعرضه - اكتفى بالـ:

أ- تعارض المساعدة الجزئية مع مبدأ شخصية العقوبة (4): عند معاشرة الشخص المعنوي: فإن من أعضاء الادارة من لم يشارك في الفعل الاجرامي أو ساهم في اتخاذ القرار المخالف للقانون، و تكون بذلك قد عقلا من لم يقترب الجريمة، بل ان من بين الأعضاء من لم يعلم بقرار اصله، و يترتب عن ذلك أن بعض أعضاء الشخص المعنوي يتحملون نتيجة مساعدة الشخص المعنوي الذي يتمتعون فيه

العنوي الذي يتمتعون فيه عن افعال صلاته من غيرهم، و هذا يتعارض مع مبدأ شخصية العقوبة

و تقد ارتكب أن تكون الدراسة تحليلية تخصيصية لنصوص القانونية انواردة في هذا الشأن من جهة و من جهة أخرى المفترضة من خلال الاحالة على تشریعات مختلفة خصصة تلك المقتبس منها كما فضلت كذلك أن تكون الدراسة تأصيلية من خلال الرجوع إلى التفسير الفقهي في بعض الحالات التي مازلت عالقة، و يعرف بهذه (3) الشخص المعنوي بأنه مجموعة من الأشخاص أو الأموال يعترف بها القانون: بالمخصوصة القانونية المستقرة عن الأشخاص المكونين لها و تكون بذلك أهلاً لتحمل الشخص المعنوي أو الشخص الاعتباري كما يسميه القانون تعدادي بـ 50% منه ذمة مالية مستقلة و اهلية قانونية و موطن مسكن، و ممثل يعبر عن ارادته كما يمنحه حق التقاضي، و ان التطور الاكتشافي والاجتماعي الحالى في عصر هذا زاد من تقدير الشخص المعنوي كما تزداد وتتنوع نشاطه، و أصبحى يمتلك مكالبات مالية و يشربة ضخمة يستخدمها، و امتداداته، و اتساع نطاقه و اتساع و مصالح كبيرة لأفراد المجتمع، إلا أنه بالمقابل في هذه الإمكانيات الضخمة تسبب اضطراره إلى اتهامه، و أن منها حتى أفعالاً تجد لها انطباق في نصوص جزئية، فيما هل ترى يمكن انتدال الجريمة إلى الشخص المعنوي أو أن تكتب له أفعالاً اجرامية؟ هل الشخص المعنوي نراها اجرامية يؤثم عليه أم لا؟ وبمعنى آخر هل يمس الشخص المعنوي جزءاً على الجرائم التي يرتكبها ممثلاً أو أعضاء إدارته بـ «اصلة» إلى مسؤولية الشخص الفرعى الذي يرتكب الجريمة؟ و ان كان الأمر كذلك فكيف تتصور تجزء الذي يتحقق على الشخص المعنوي باعتبار طبيعته تختلف عن طبيعة الأئم الذى اشترى؟

و للإجابة على هذه التساؤلات ارتليت أن يقضم هذا المقال، أو لا بد أن تقرير المسؤولية الجزئية للأشخاص المعنوي من عدمه من خلال عرض





لشخص المعنوي إلا أنه استثنى صراحة الدولة وجماعات المحلية وكذا الأشخاص المعنوية العامة من المساعدة الجزائية بتنص المادة 51 مكرر من قانون العقوبات، وبالتالي تراه قد جعل هذه المسؤولية مقتصرة على الشخص المعنوي الخاص، ونسجل له هذا التراجع بعد أن أقر بمسؤولية الآثار خاص العادة في الأمر 22/96 المتعلق بالصرف عاد من جديد ليسبعدها من المساعدة وحقيقة أننا نعجز عن تفسير أو تبرير هذا التراجع إلا بكونه تصرف بعيد كل البعد عن موكبة التطور تأثيره عن اخلاله بمبدأ المساعدة، فكيف بالتشريعات الأخرى تخطي خطوة نحو الأمام وتزيد في كل مرة من اقربها إلى سوء الاستفادة بين الشخص المعنوي العام والشخص المعنوي الخاص فإذا بنا نسير إلى الخلف، فربما في القريب ولم لا السمع عن تشريعات تقر بمساعدة الدولة حزانياً مثابة ذلك خاص المعنوي العام.

2- ارتكاب الجريمة من طرف المعلم التاجر على الشخص المعنوي: يجب أن يكون مرتكب الفعل المكون للجريمة يملك التعبير عن إرادة الشخص المعنوي حتى لساند التهمة إلى هذا الأخير. فالدور الذي يجب أن تلعبه النيابة العامة هو أن تثبت أن الجريمة قد ارتكبت من طرف شخص طبيعي معنون بذلك وأن هذا الشخص له علاقة بالشخص المعنوي وأن الظروف والملاييس التي ارتكبت في الجريمة قد أدى بها إلى الشخص المعنوي، والخلاف المرجود حالياً في التشريعات المغربية هو تحديد الشخص الطبيعي الذي تمسك أفعاله إلى الشخص المعنوي، فالتشريع الانجليزي يكتفى في أنسنة المسؤلية إلى الشخص المعنوي أن يرتكب الفعل الاجرامي أي حائل أو موظف بسيط يمثل لديه، ويرد هذا الأمر إلى الآلات في الجرائم الملاحية(12)، أما التشريع الفرنسي فيشتغل بمساءلة الشخص المعنوي جزائياً أن يرتكب الفعل من طرف أحد أجهزته أو ممتلكاته، ومنه نستنتج أن التشريع الفرنسي لا يمس الشخص المعنوي عن الجريمة التي يرتكبها الموظف العادي بل يشترط أن يكن ممثلاً الشرعي كالمدير العام أو رئيس مجلس الإدارة، إلا إذا كان الموظف العادي قد فرض من طرف الشخص المعنوي لتصريفه منه موظف التشريع الجزائري: تنص المادة 51 مكرر من قانون العقوبات "... يكون الشخص المعنوي مسؤولاً جزائياً عن الجرائم التي ترتكب لحسابه من طرف أجهزته أو ممتلكاته..."، ويكون المدعى

وتحصل له هنا الكراچع فيبعد أن أقر بمسؤولية الآثار خاص العادة في الأمر 22/96 المتعلق بالصرف عاد من جديد ليسبعدها من المساعدة وحقيقة أننا نعجز عن تفسير أو تبرير هذا التراجع إلا بكونه تصرف بعيد كل البعد عن موكبة التطهور ناهيك عن اخلاله بمبدأ المساعدة، فكيف بالتشريعات الأخرى تخطي خطوة نحو الأمام وتزيد في كل مرة من اقربها إلى سوء الاستفادة بين الشخص المعنوي العام والشخص المعنوي الخاص فإذا خاص المعنوي العام تغير في القريب ولم لا السمع عن تشريعات تقر بمساعدة الدولة حزانياً مثابة ذلك خاص المعنوي العام.

أولاً على التوالي:

1- الأشخاص المعنوية محل المساعدة الجزائية تقسم الأشخاص المعنوية إلى نوعين، أشخاص معنوية عامة(9) وهي تلك التي تخضع لـ  واحد القانون العام، وأشخاص معنوية خاصة هي التي تسرى عليها قواعد القانون الخاص، وقد اختلفت التشريعات في إقرار المسؤولية الجزائية للأشخاص المعنوية العامة، فالقانون الانجليزي يقرر بعداً مسؤولية الشخص المعنوي العام في نطاق السلطات وكذلك الأمر بالنسبة للقانون الهولندي الذي يرى من غير الحكمة عدم مساعدة الأشخاص المعنوية العامة لأن ذلك يتعارض مع مبدأ المسؤولية، ومع ذلك قسم يستبعدهن المسؤولية الجزائية للدولة، لما القانون الفرنسي الصادر 1992 بتاريخ 23 جويلية 1992 والذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 01 مارس 1994 وبالمادة 12/2 من قانون المقررات فقد استبعد الدولة صرامة من المسؤولية الجزائية لما يطلق على الشخص المعنوي العامة فيه تخضع المساعدة الجزائية دون وضع قيامته بذلك(10)، إلا أنه جعل مسؤولية الوحدات الإقليمية وجمعياتها كالإقليم والمحافظات والمرکز والقري مقدمة ومتصردة فقط على الجرائم التي ترتكب أثناء مباشرتها لأنشطة مرفق عام يمكن توسيع الغير في لازته عن طريق الاتفاق، والمعيار الذي يكتفى به الآخرة غير قابلة للتقويض (11).  
 بالختصار المشرع الفرنسي لا يفرق في المسؤولية الجزائية الشخص المعنوي دين الشخص المعنوي العلم والشخص المعنوي الصلة اعتملاً لمبدأ لواء أداء العمل.  
 موقف المشرع الجزائري: حتى وإن أقر المشرع الجزائري بمساواة الشخص المعنوي الجزائية للشخص المعنوي إلا أنه استثنى صرامة المسؤولية الجزائية للأشخاص المعنوية المحلية وكذا الأشخاص المعنوية العامة من المساعدة الجزائية بتنص المادة 51 مكرر من قانون العقوبات، وبالتالي، فإذا قد جعل هذه المسؤولية مقتصرة على الشخص المعنوي الخاص، ونحصل له هذا التراجع فيبعد أن أقر بمسؤولية الشخص المعنوي العام في الأمر 22/96 المتعلق بالصرف عاد من جديد ليسبعدها من المساعدة، وحقيقة أننا نعجز عن تفسير أو تبرير هذا التراجع إلا

المهنية والاجتماعية(15). ولا تختلف عقوبة حل الشخص المعنوي عن عقوبة الاعدام بالنسبة للشخص الطبيعي و هي من أشد العقوبات التي توقع على الشخص المعنوي لأنها تعني بكل بساطة وضع حد لنهائي لوجوده، وما يمكن الامثلة عليه أن المشرع الجزائري لم يجعلها عقوبة وجوبية في مواد الجنديات والجنح، بل هي جوازية و أكثر من ذلك، فهي لا توقع في المخالفات اطلاقاً، ولكن التقصير الذي وقع من المشرع الجزائري أنه لم يحدد اجراءات حل الشخص المعنوي، كما فعل المشرع الفرنسي في قانون العقوبات إذا استلزم أن يتم تصفية الشخص المعنوي تصفية قضائية، ولقد اشترط على القاضي الذي يحكم بحل الشخص المعنوي أن يقرر في نفس الحكم احالته إلى المحكمة المختصة لاتخاذ اجراءات التصفية الجزائية، فما الموقف الجزائري الذي يتخذ القاضي الجزائري عند حكمه بحل الشخص المعنوي، هل يكتفي بالحكم بالحل أم يأمر بقرار آخر و الذي في الحقيقة لم يمنحه له القانون، فلا يجوز له أن يمنع لنفسه من سلطات ماله يمنحه له الآتون.

2- العقوبات التي تمس النية المالية للشخص المعنوي: و نقصد بذلك إما عقوبة الغرامة المالية أو مصادرة محتوى الجريمة أو ما يقابل لها، الغرامة هي الزام الشخص المحكوم عليه بأن يدفع إلى الخزينة المغوسية مبلغ من المال يحدد سلفاً في قانون العقوبات و تقدر حدتها المادة 18 مكرر

و لكن التقصير الذي وقع من المشرع الجزائري أنه لم يحدد اجراءات حل الشخص المعنوي كما فعل المشرع الفرنسي في قانون العقوبات إذا استلزم أن يتم تصفية الشخص المعنوي تصفية قضائية، و لقد اشترط على القاضي الذي يحكم بحل الشخص المعنوي أن يقرر في نفس الحكم احالته إلى المحكمة المختصة لاتخاذ اجراءات التصفية القضائية، فما الموقف الجزائري الذي يتخذ القاضي الجزائري عند حكمه بحل الشخص المعنوي، هل يكتفي بالحكم بالحل أم يأمر بقرار آخر و الذي في الحقيقة لم يمنحه له القانون، فلا يجوز له أن يمنع لنفسه من سلطات ماله يمنحه له الآتون.

في الجنائيات والجنح و المخالفات بأائها تساوي من مرة واحدة إلى خمس مرات الحد الأقصى للغرامة المقررة للشخص الطبيعي في القانون الذي يعاقب على الحرية و يستثني من هذه النصوص أن المشرع الجزائري قد اعتمد سيولة تشديد عقوبة الغرامة و جعلها مرتفعة جداً مقارنة بذلك الموقعة على الشخص الطبيعي، و لربما جعل ذلك في مقابل عدم تطبيقه تعقوبة الحبس أو السجن على الشخص المعنوي و كذلك لتحقيق الردع العام، كما أنه يمكن

من الشخص المعنوي و تتخذ القرارات و تتم لصالح الجماعة مثلاً

- \* أفعال اجرامية تقع من الأعضاء مفتردين دون الحصول على مذكرة جماعية يشأنها و المصالحة الشخص المعنوي و سواء كانت هذه المصلحة حالة مستقلة مثلاً لمرة لم غير مثلاً مرتدة
- \* أفعال اجرامية تقع بواسطة العصو مثل الجماعة و يكون لهذا العضو صفة رسمية في المعاشرة و التمثل، ويرتكب هذه الأفعال لصالح لجامعة(14).

و المشرع الجزائري وثأرها مراجحة حتى تقوم مسؤولية الشخص المعنوي جزائياً، إن يقوم الشخص الطبيعي بالفعل لحساب الشخص المعنوي الذي يمثله، إلا أنه لم يستدرك في ذلك أن يحترم الشخص الطبيعي حدود اختصاصاته المخولة له قانوناً فإن فعله هذا إن تم لحساب الشخص المعنوي فإن المسؤولية الجزائية يتحمّلها هذا الأخير، و هذا يتوافق مع القرار الذي اتخذه التوصية الصالحة عن المحظوظ، الوزاري تدوين الأعضاء في الوحدة الأوروبية لسنة 1988 "يجب أن يسأل الشخص المعنوي جزائياً أو كفالة الجريمة المرتكبة لا تخلل في طبيعته أو كفالة الأفعال". و هذا ما يعرف بمبدأ "ازدواجية المسؤولية الجزائية بين الشخص الطبيعي و الشخص المعنوي عن ذات الجريمة، و تبرير هذا

الازدواج يرجع إلى عدم تمكين الشخص الطبيعي من جعل مسؤولية الشخص المعنوي كمتار يستخدم لاحق، مثلاً، و من جهة أخرى لا يمكن أن يترك مرتكب الجريمة طليقاً فمن الطبيعي أن يسأل عن فعله الفردي بهذه طفلاً ماداً آهلاً للمساعدة الجزائية، أو كفالة الجريمة لحساب الشخص المعنوي: فقد نصت على هذا الشرط أغلب القوانين، و مفاده أن تكون الجريمة قد ارتكبت من طرف الشخص الطبيعي بهدف تحقيق مصلحة الشخص المعنوي كتحقيق ربح أو تجنب الحقضر به (13)، و في اليوم المخالف لا يمكن مساعدة الشخص المعنوي جزائياً عن فعل ارتكبها الشخص الطبيعي لحساب الشخص المعنوي فحسب أو بغير الاسرار بالشخص المعنوي الذي ينتهي له، و يضع الدكتور يحيى لحمد موافي أربع حالات تظهر فيها ارتكاب الشخص الطبيعي و كيفية القيام بفعله لحساب الشخص المعنوي و داخل الاختصاص.

- \* أفعال غير مشروعه تتم المعاشرة بشانها يمتنعها الأغليبية و تتم هذه الأفعال بواسطة الأعضاء القانونيين للشخص المعنوي و لحسابه، أو أفعال تحدث و يرتكبها الشخص الطبيعي كالمدير أو عضو مجلس الإدارة أو رئيساً معيلاً للشخص المعنوي أنته معاشرة ممثل الشخص المعنوي لفضائه، و تتم الجريمة باستعمال أدوات مقدمة

الأخيرة من الموضوع تكون قد قدمت سابقًا ما تشخص عن التعديلات الأخيرة في مجال القانون الجزائري شعبان و الشخص من توجه نحو الاتساع بصفة صريحة لمسؤولية الجزائية تشخص المعنوي على عكس توجيه المفهوم الذي تسمى به سيف، و تخص بالذكرا العواد و 26 من قانون العقوبات، و يكون المشرع الجزائري قد نجح إلى حد ما في مواكبة التقدم الحاصل في مجال المعاشرة الجزائية ولكن حذفه لا يستعمل مبادئ خطوط إلى الأبد و خصوصيات نحو الخلف و أقصد بالخصوص ما يتعق بفكرة مبادلة الشخص المعنوي العذر جزئياً في الأمر 22:96 ثم متراجع الذي أحذثه في تعديل هذا الأمر سلسلة آخر تحت رقم 01/03 كما يعيّب عليه كذلك أنه لم يضع حيل لكثير من الاستثناءات تتعلق في مجال المسؤولية الجزائية الشخص المعنوي، فضلاً لو تم تصفية الشخص المعنوي فلن نعود لمسؤولية الجزائية؟ أو في حالة انتهاك شخص معنوي مع شخص ماري آخر، و كان الشخص المعنوي الأول قد ارتكب جريمة في طفل وجوده فهو يتقبل المسؤولية حتى الشخص المعنوي الجديد أو تكون قد تضفت سموجب نفس المدة 06/06 في إجر و نفس المسؤولية لطريق في حالة الانقسام بحيث ينبع عن الشخص المعنوي الواحد عدة أشخاص معنوي و كانت الجريمة المرتكبة لما كان الشخص المعنوي موحد فاي الشخص يكون الاجتهاد القضائي مطلقاً بحسب التغير الحال و ذلك في حدود التزامه بمبدأ الشريعة اشتراك تحد الإذارة أن مشروع تعديل قانون العقوبات المزعزع عرضه على البرلمان في هذه الأيام أنه أفرج نفس حاص تحت كل باب من قانون العقوبات لتجريم الشخص المعنوي داخل هذا الأخير، ويعنى آخر أصبحت جميع تصوّصات قانون العقوبات تقبل التطبيق على الشخص المعنوي بشرط أن تتوافق مع نص المادة 51 مكرر من هذا القانون و يحدث بذلك مفروط المسؤولية الجزائية تشخص المعنوي (أقرت المادة 96 مكرر و 382 مكرر او المادة 417 مكرر 3...) من مشروع تعديل قانون العقوبات (18).

\* مخالفة بعض لائحة المحامين سليم بحث دكتوراه في القانون الجنائي و العلوم الجنائية

عوبيات أخرى تضمنها قانون العقوبات في تعديل الأخير و كذلك في الأمر 01/03 المتعلقة بالصرف و حكم ركائز و الأموال ومن أهمها: - تغير الحكم القضائي، و يقصد بذلك اعداته في أمر 22:96، و يصل إلى عدد معين من السنين، و تنص هذه الفقرة بصفة الشخص المعنوي و مكتبه و ثقة الجمهور به مما يوتر على نشاطه المهني أو التجاري أو الاجتماعي و منه على علاقته بجمهور.

- الحراسة القضائية، و تكون هذه الفحوصة لمدة لا تتجاوز 5 سنوات و تنص على ممارسة الشذوذ الجنسي لدى إلى ارتكاب انتقامية، و تقترب الحراسة القضائية المطبقة على الشخص المعنوي مع الرغبة الفحوصية المطبقة على الشخص الطبيعي، إلا أن الفرق بينهما في كون الحراسة القضائية عمومية تصدر من قاضي الموضوع بينما ترقية القضائية عبارة عن اجراء يملأه قاضي التحقيق في مواجهة الشخص الطبيعي الذي تم بنته ضمائل كلية لتحقق و الخصية من تحريراته أن يفلت من العدالة.

- الاتساع من الصفة العومية بعد لا تتجاوز 5 سنوات.

- مصدارة وسائل التقييم المعمولة في الجريمة.

- المنع من مزاولة المهنة، الممارسة والتجارة الخارجية.

- المنع من الندوة العنصرية للآخر.

- المنع من ممارسة تشاطط الوساطة في التبرورة.

تعد هذه العوبيات من أهم ما أقره المشرع الجزائري في مواجهة الشخص المعنوي تمايزه بتناسب مع طبيعة هذا الأخير و بعد الانتهاء من هذه الفقرة

كما يعيّب عليه كذلك أنه لم يضع حيل لكثير من الاستثناءات العاملة في مجال المسؤولية الجزائية الشخص المعنوي، فمثلاً لم تتحفيظ الشخص المعنوي لكونه تعود المسؤولية الجزائية؟ أو في حالة انتهاك شخص معنوي مع شخص معنوي آخر، و كان الشخص المعنوي الأول قد ارتكب جريمة في طفل وجوده فهو يتقبل المسؤولية الأولى تضفيه على المحل ب مباشرة أو غير مباشرة، أو غلق المحل أو المؤسسة أو قرر منعه عنها مدة معينة تصل إلى خمس سنوات و يفرضها المشرع ففقط في الجنح و الجنابات، و يترتب على العقوبة الموقتة سحب الترخيص طوال فترة العقوبة لاعتباره للأنشطة التي قدر المشرع من الشخص المعنوي من ممارستها بصفة مرفقة أو تمهالية هي إما لشدة مهنية أو شدة اجتماعية، كما يشترط أن تكون هناك علاقة بين التنشيط و الجريمة المرتكبة (16).

للنقضي أن يحكم بالحد الأقصى و هو خمس مرات كما يمكنه أن يحكم بالحد الأدنى و هو مرة واحدة، و أكثر من ذلك يمكنه أن يجعل هذه الغرامة مرفقة التنفيذ كل ذلك بحسب طرائق المفهوم و شخصية مرتكبه، كما يمكن للمحكمة طبقاً لنص المادة 592 من ق.إ.ج أن تأمر بحكم بسبب بالإيقاف الجزائري كذلك غرامة، بحيث يجعل جرم من الغرامة ذلك و الجزء الآخر موقف الفلاح بـ المصدارة هي الأقلولة التهليمة للأشداء المعنوي، و طلاقة إلى الدولة لا تكون إلا بحكم قضائي و تنص المادة 18 مكرر بحوار مصادر الشيء الذي استعمل في ارتكاب انتقامية التي تقع عنها، و إن كان القولون ينص على مصدارة الأشياء المستعملة في ارتكاب الفعل، فمن باب أولى يمكن مصادرة أشياء التي يشكل حيازتها أو سennها أو سبها أو عرضها لبيع جريمة في حد ذاتها أو لم تكن ملكاً ل الشخص المعنوي، و منه تنص المادة 389 مكرر 7 بـ وجوب الحكم بـ مصادرة الممتلكات، العادات التي تم تبريرها في جرائم غسل الأموال، و الجرائم الماسة بالأنظمة المحاذية لآلية المعطيات و بـ حكم القاضي في المادة 394 مكرر 6 بـ وجوب مصادرة الأجهزة البرامج و الوسائل المستخدمة، و ما يجيء بالاتساع إليه أن نظام المصادر المحكم بمصادرة الشخص المعنوي لا يختلف عنه بالنسبة الشخص الطبيعي فهو موجود عند كليهما، إلا أن الاختلاف الواقع بينهما أن الشخص الطبيعي عند عدم امتثاله لحكم المصادر إذا لم يتم صبها فإنه تطبق عليه الأحكام المعمولة، لا يكره المدعى لاتحريل قويم الأشياء محل المصادر، بينما الشخص المعنوي لا يمكن تطبيق نظام الاتساع المطلق الذي في حقه.

3- العوبيات التي تنس النشاط المهني للشخص المعنوي: و يقصد بذلك حرمان الشخص المعنوي من القيام بمارسة أي نشاطمهني سواء على الأمر بالإبقاء على المحل مع المنع من ممارسة أي نشاط بصفة مباشرة أو غير مباشرة، أو غلق المحل أو المؤسسة أو قرر منعه عنها مدة معينة تصل إلى خمس سنوات و يفرضها المشرع فقط في الجنح و الجنابات، و يترتب على العقوبة الموقتة سحب الترخيص طوال فترة العقوبة لاعتباره للأنشطة التي قدر المشرع من الشخص المعنوي من ممارستها بصفة مرفقة أو تمهالية هي إما لشدة مهنية أو شدة اجتماعية، كما يشترط أن تكون هناك علاقة بين التنشيط و الجريمة المرتكبة (16).

4- عقوبات أخرى متفرقة: و توجد



سنة - 2006

العنوان وال موضوع	النوع	الموعد
<p>- مرسوم تنفيذي رقم 154-06 مورخ في 11 ماي 2006، يحدد شروط و كيفيات تطبيق أحكام المادة 7 مكرر من القانون رقم 11-84 المورخ في 09 جوان 1984 و المنضمن قانون الأسرة.</p> <p>- مرسوم تنفيذي رقم 155-06 مورخ في 11 ماي 2006، يحدد شروط و كيفيات ممارسة التجارة في الممتلكات الثقافية المنقوله غير المحمية المحظوظة أو غير المحظوظ.</p>	31	ماي 2006
<p>- مرسوم تنفيذي رقم 158-06 مورخ في 15 ماي 2006، يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 309-01 المورخ في 16 أكتوبر 2001 الذي يحدد كيفيات تطبيق أحكام المادة 39 من قانون المالية لسنة 2001 المتعلقة باعفاء المنتجات الكيميائية و العضوية الداجنة في صناعة الأدوية من الحفرق و الرسوم.</p>	32	
<p>- مرسوم رئاسي 170-06 مورخ في 22 ماي 2006، يتضمن التصديق على تعديل اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل التفتيشات الخطرة و التخلص منها عبر الحدود، المعتمد بجنيف في 22 سبتمبر 1995.</p>	35	
<p>- مرسوم رئاسي رقم 171-06 مورخ في 22 ماي 2006، يتضمن التصديق على الاتفاقية بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و الجمهورية اللبنانية تنفيذيا الازواجا الضريبي و الحيلولة دون التهرب من دفع الضريبة المفروضة على الدخل و الثروة، الموقعة ببيروت في 26 مارس 2002.</p>	36	
<p>- مرسوم رئاسي 185-06 مورخ في 31 ماي 2006، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المورخ في 24 سبتمبر 2001 و المتعلق بتشكيل المجلس الوطني للاستثمار و تنظيمه وسيره.</p>	36	
<p>- مرسوم رئاسي 186-06 مورخ في 31 ماي 2006، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المورخ في 24 سبتمبر 2001 و المنضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و تنظيمها و سيرها.</p>	37	جوان 2006
<p>- مرسوم رئاسي رقم 193-06 مورخ في 31 ماي 2006، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 14-04 المورخ في 22 ديسمبر 2004 و المنضمن انشاء الوكالة الوطنية لتسهيل القرض المصغر و تحديد قانونها الأساسي.</p>	38	
<p>- بنك الجزائر نظام رقم 05-07 مورخ في 28 ديسمبر 2005، يتضمن أمن أنظمة الدفع.</p> <p>- قرار وزاري مشترك مورخ في 22 مارس 2006، يعدل و يتم القرار الوزاري المشترك المورخ في 17 ماي 1989 الذي يحدد قائمة الوظائف و المنصب التي تخول حق الامتياز في المسارك بحكم ضرورة الخدمة المنحة او لصالح الخدمة و شروط قابلية منح هذه المسارك.</p>	39	
<p>- مرسوم رئاسي رقم 206-06 مورخ في 7 جوان 2006، يتضمن التصديق على اتفاقية استكمال ب شأن المؤسسات العضوية الثابتة، المعتمدة باستوكهولم في 22 ماي 2001.</p>		

النص والموضوع	العدد	الفترة
<p>- مرسوم تنفيذي رقم 207-06 موزرخ في 13 جوان 2006، يتم قائمة المؤسسات الاستشفائية المتخصصة المنحقة بالمرسوم التنفيذي رقم 465-97 موزرخ في 2 ديسمبر 1997 الذي يحدّد قواعد إنشاء المؤسسات الاستشفائية المتخصصة وتنظيمها وسيرها.</p> <p>- مرسوم تنفيذي رقم 208-06 موزرخ في 13 جوان 2006، يحدّد كروبات تحويل حق ايجز السكنات ذات الطابع الاجتماعي المخصصة للإدارات والمؤسسات والهيئات العمومية.</p>	39	جوان 2006
<p>- مرسوم تنفيذي رقم 215-06 موزرخ في 18 جوان 2006، يحدّد شروط وكيفيات ممارسة البيع بالتخفيض والبيع الترويجي والبيع في حالة تصفية المخزونات والبيع عند مخازن المعامل و البيع خارج المحلات التجارية بواسطة فتح الطرود.</p> <p>- مرسوم تنفيذي رقم 218-06 موزرخ في 18 جوان 2006، يحدّد شروط ممارسة نشاط المتعامل في العروض الثقافية وكيفيات ذلك.</p>	41	
<p>- قانون رقم 10-06 موزرخ في 24 جوان 2006، يتضمن الغاء الأمر رقم 02-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 و المتعلق بالمناطق الحرة.</p> <p>- قانون رقم 11-06 موزرخ في 24 جوان 2006، يتعلق بشركة الرأس المال الاستثماري.</p> <p>- مرسوم تنفيذي رقم 222-06 موزرخ في 21 جوان 2006، يحدّد نموذج مستخرج السجل التجاري و محتواه.</p> <p>- مرسوم تنفيذي رقم 223-06 موزرخ في 21 جوان 2006، يتضمن إنشاء هيئة الوقاية من الأخطار المهنية في ش amatلات البناء و الأشغال العمومية و الري و سلاحفاتها و تنظيمها و سيرها.</p> <p>- مرسوم تنفيذي رقم 224-06 موزرخ في 21 جوان 2006، يحدّد شروط ممارسة نشاط الذليل في السياحة وكيفيات ذلك.</p>	42	
<p>- مرسوم رئاسي رقم 225-06 موزرخ في 24 جوان 2006، يتضمن التصديق على اتفاقية المسؤلية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية، الموقعة بلندن و موسكو وواشنطن في 29 مارس 1972.</p>	43	
<p>- أمر رقم 03-06 موزرخ في 15 جويلية 2006، يتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية.</p>	46	جويلية 2006
<p>- أمر رقم 04-06 موزرخ في 15 جويلية 2006، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006.</p> <p>- أمر رقم 05-06 موزرخ في 15 جويلية 2006، يتعلق بحماية بعض الأنواع الحيوانية المهددة بالانقراض و المحافظة عليها.</p> <p>- أمر رقم 06-06 موزرخ في 15 جويلية 2006، يعدل و يتم القانون رقم 10-84 المؤرخ في 11 فيفري 1984 و المتعلق بالخدمة المدنية.</p> <p>- أمر رقم 06-07 موزرخ في 15 جويلية 2006، يعدل و يتم القانون رقم 85-05 موزرخ في 16 فيفري 1985 و المتعلق بحماية الصحة و ترقيتها.</p>	47	

النطاق والمتضمن	العدد	النشرة
<p>- أمر رقم 06-08 مؤرخ في 15 جويلية 2006، يعدل و يتتم الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار.</p> <p>- أمر رقم 06-09 مؤرخ في 15 جويلية 2006، يعدل و يتتم الأمر رقم 05-06 المؤرخ في 23 أوت 2005 و المتعلق بمكافحة التهريب.</p>	47	جويلية 2006
<p>- مرسوم تنفيذي رقم 06-257 مؤرخ في 30 جويلية 2006، يعدل و يتتم المرسوم التنفيذي رقم 03-256 المؤرخ في 22 جويلية 2003 الذي يحدد قائمة المعدات النوعية المغفاة من الرسم على القيمة المضافة و/أو الحقوق أو المرسوم أو الأتاوى الجمركية.</p> <p>- مرسوم تنفيذي رقم 06-263 مؤرخ في 8 أوت 2006، يتضمن إنشاء متحف وطني للفن الحديث و المعاصر.</p> <p>- مرسوم تنفيذي رقم 06-264 مؤرخ في 8 أوت 2006، يضبط الأحكام المطبقة على النادي الرياضي المحترف و يحدد القوانيين الأساسية النموذجية للشركات الرياضية التجارية.</p>	49	أوت 2006
<p>- مرسوم رئاسي رقم 06-269 مؤرخ في 15 أوت 2006، يعدل المرسوم الرئاسي رقم 125-02 المؤرخ في 7 أبريل 2002 الذي يحدد حقوق صحابي الأحداث التي رافقت الحركة من أجل استكمال الهوية الوطنية و ترقية المواطنة.</p> <p>- مرسوم تنفيذي رقم 06-268 مؤرخ في 14 أوت 2006، يعدل و يتتم المرسوم رقم 84-296 المؤرخ في 13 أكتوبر 1984 و المتعلق بمهام التدريس و التكوين باعتبارهما عملا ثانويا.</p>	50	51
<p>- فرار مؤرخ في 14 ماي 2006، يحدد نماذج و محتوى ا Önاتائق المتعلقة بمرافقه بمطابقة مطابقة المنتوجات المستوردة عبر الحدود.</p>	52	
<p>- أمر رقم 06-11 مؤرخ في 30 أوت 2006 يحدد شروط و كيفيات منح الامتياز و التنازل عن الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة و الموجهة لإنجاز مشروع استثمارية.</p>	53	
<p>- مرسوم تنفيذي رقم 06-286 مؤرخ في 26 أوت 2006، يحدد تنظيم الديوان الوطني لمكافحة التهريب و سيره.</p>		
<p>- مرسوم تنفيذي رقم 06-287 مؤرخ في 26 أوت 2006، يحدد تشكيلة اللجنة المحلية لمكافحة التهريب و مهامها.</p>		
<p>- مرسوم تنفيذي رقم 06-288 مؤرخ في 26 أوت 2006، يحدد كيفيات تطبيق المادة 5 من الأمر رقم 06-05 المؤرخ في 23 أوت 2005 و المتعلق بمكافحة التهريب.</p>		
<p>- مرسوم تنفيذي رقم 06-289 مؤرخ في 30 أوت 2006، يتضمن إلغاء أحكام المرسوم التنفيذي رقم 442 المؤرخ في 14 نوفمبر 2005 الذي يحدد الحد المطبق على عصيات الدفع التي يجب أن تتم بوسائل النفع و عن طريق القنوات البنكية و المائية.</p>		



# ختام حسابات الملتقى الدولي للتحكيم التجاري

المدة: 14 و 15 جوان 2006

المصاريف		المداخيل	
المبلغ	الصيغة	المبلغ	الجهة المساهمة
1.372.217,00 دج	التنازل بما فيه لخضوت انحصارية	3.027.500,00 دج	الأئمدة المشاركون
3.287.090,00 دج	"لـطعم و العيـت"	30.000,00 دج	SPONSOR MAMI SPA
685.079,59 دج	مصاريف لاتصال و السهرات الفنية	150.000,00 دج	SADI SPA
725.795,91 دج	المصاريف المطبوعة	30.000,00 دج	IMPRIMERIE ETHIKA
		50.000,00 دج	BOURAS LAID
		500.000,00 دج	SARL LAITERIE SOUMAM
		20.000,00 دج	EURL OUSSAADI
		100.000,00 دج	SARL SOUMAM EMBALLAGE
		100.000,00 دج	SARL CERAMIQUE TIAB
		30.000,00 دج	BOUGHEHAN ET ALLOUACHE
		150.000,00 دج	BOUDIAB SNC
		100.000,00 دج	SARL NUTAGRA
		150.000,00 دج	LALAOUI MAHMOUD
		100.000,00 دج	SARL MERIPLAST
		150.000,00 دج	SARL TOUDJA
		250.000,00 دج	EPB
		150.000,00 دج	SARL TCHIN LAIT
		50.000,00 دج	ETB AFRICA
		20.000,00 دج	SEFFACENE ALLAOUA
		50.000,00 دج	CASH ASSURANCE
6.070.182,50 دج	مجموع	5.207.500,00 دج	المجموع

$$\text{الفرق} = 862.682,50 - دج$$

### ملخص:

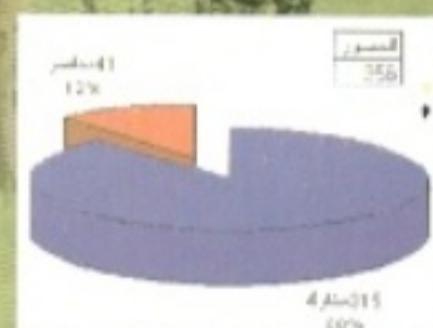
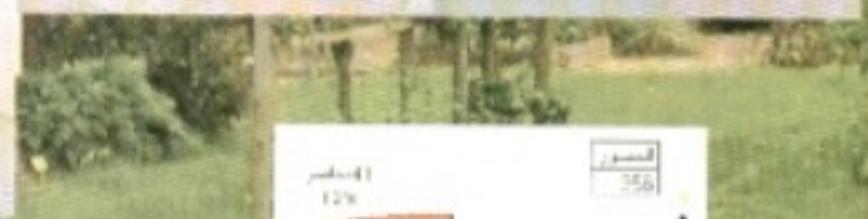
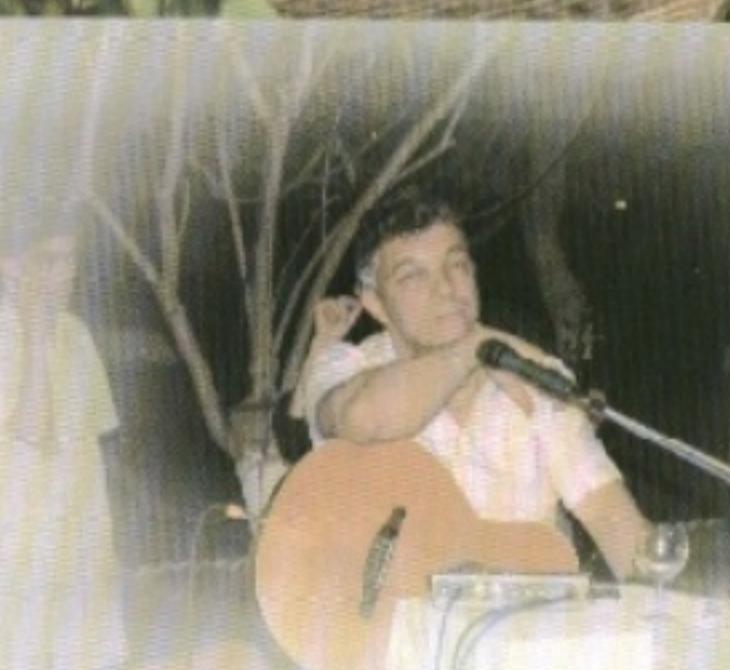
- تفاهم ممالي وزير العدل بدفع وجبة عشاء للمشاركون بمبلغ مقداره: 560.000,00 دج
- الديون العالقة لدى المحامين المشاركون الذين لم يسدوا ما تبقى عليهم من مبلغ المشاركة هو: 493.500,00 دج.
- الفرق = 369.182,50 دج تم تفعه من حساب المنظمة

القيـب

أحمد دساعـي

الجامعة الدولية ببجاية 14-15 يونيو 2006

2006 جوان 14-15



#### الحضور حسب المدن

المدينة	المنطقة	المنطقة	المنطقة	المنطقة
25	29	32	183	منطقة ممتلكات
5	6	12	12	منطقة التكنولوجيا
33	2	3	4	منطقة الجزائر
2	4	1	1	منطقة تونس

الحضور حسب المدن التي تقدم لجنة لمنطقة ممتلكات

المنطقة	المنطقة	المنطقة	المنطقة
12	18	56	99



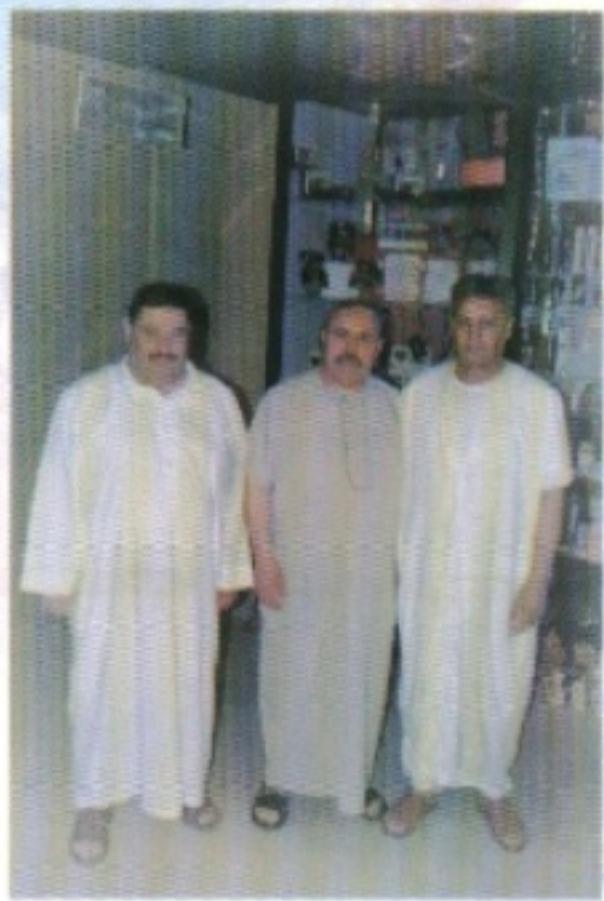
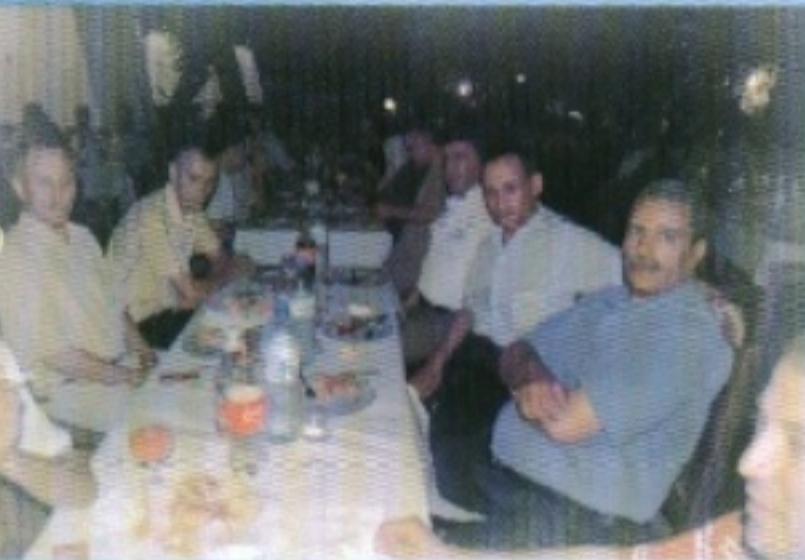
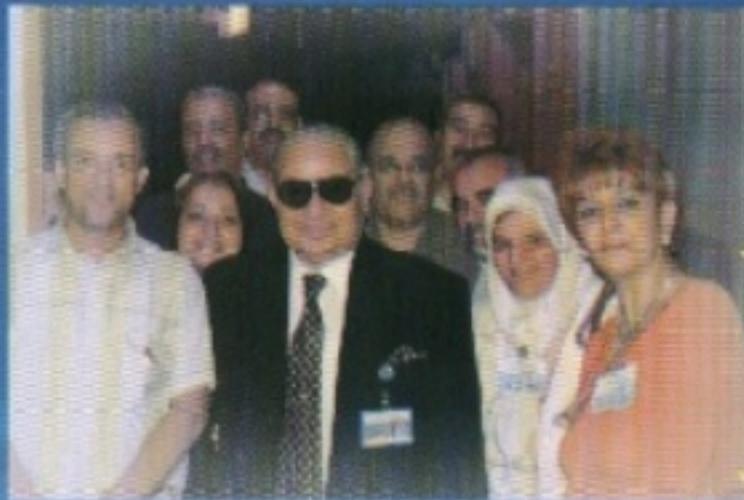
ملتقى دولي حول التنمية التجارية العالمية

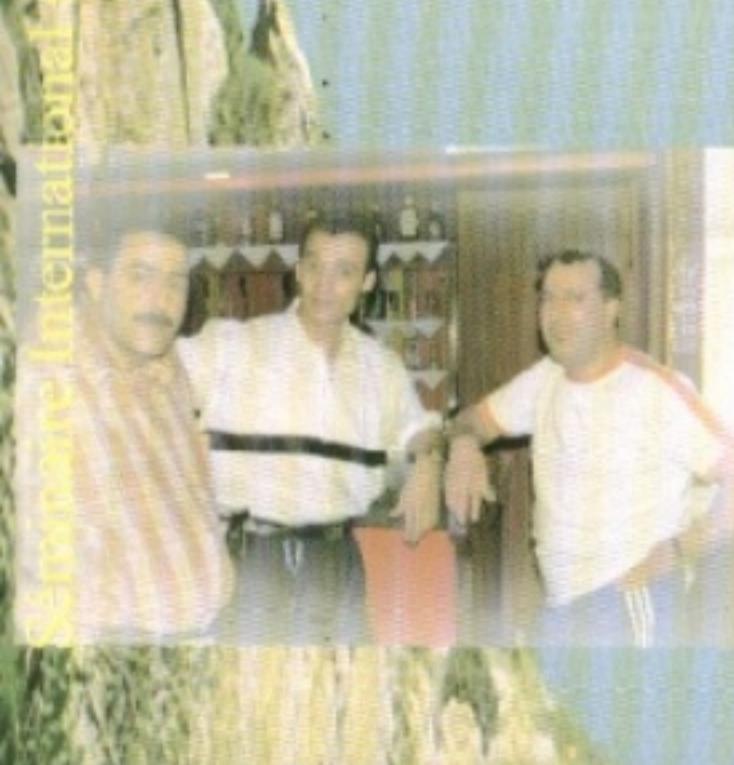
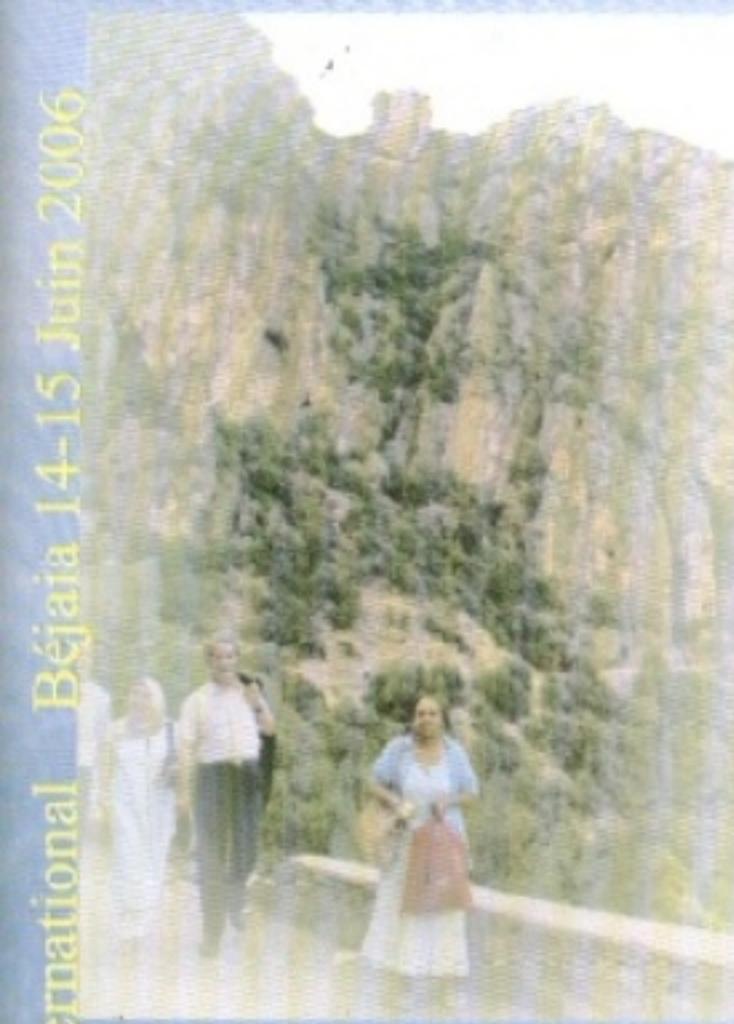
بجاية 14-15 جوان 2006

14-15 Juin 2006

Séminaire International sur l'Arbitrage Commercial International

Béjaia 14-15 Juin 2006





الملتقى التباري الدولي  
بجاية 14-15 جوان 2006

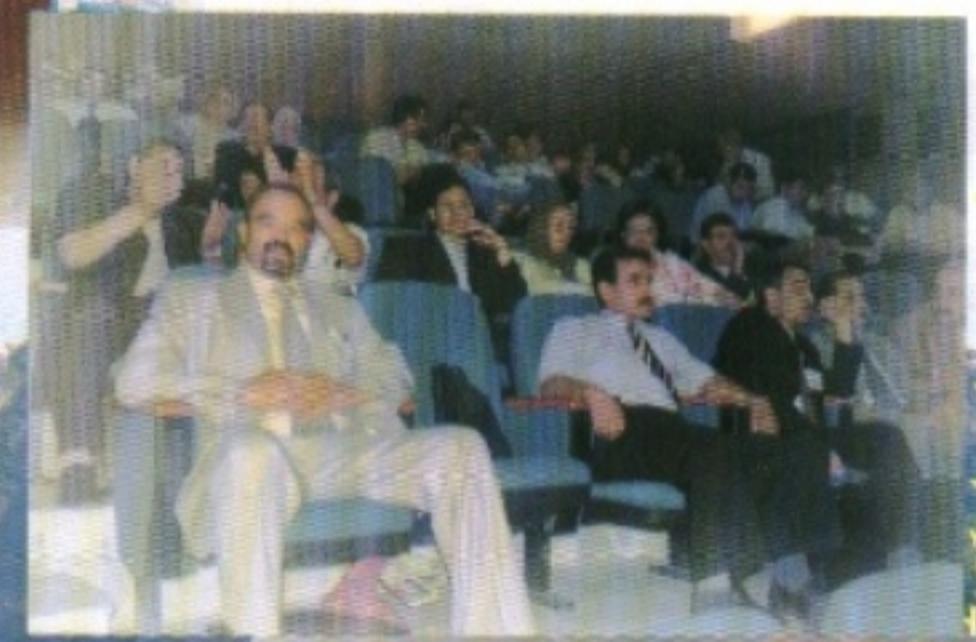
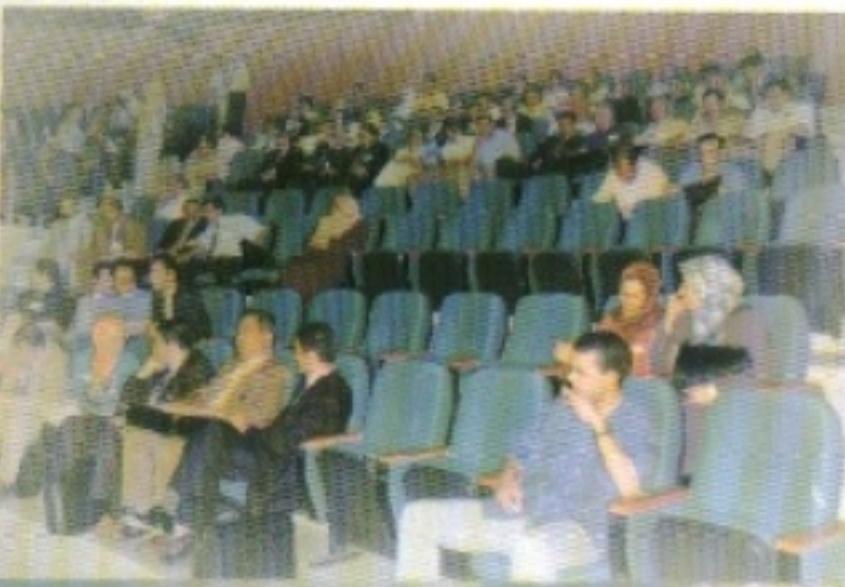
2006-14 جوان 15-14 جوان 2006

Séminaire International sur l'Arbitrage Commercial International - Béjaïa 14-15 Juin 2006



# Séminaire International sur l'Arbitrage Commercial International

Béjaia 14-15 Juin 2006



جامعة  
جامعة

مئوية ١٥٤١ ميلاد ٢٠٠٦

Séminaire International sur l'Arbitrage Commercial International  
Bejaia 14-15 Juin 2006



Période	J.O	Textes et Titulés
Juillet 2006	N° 47	<ul style="list-style-type: none"> <li>- Ordonnance n° 06-06 du 15 juillet 2006 modifiant et complétant la loi n° 84-10 du 11 février 1984 relative au service civil.</li> <li>- Ordonnance n° 06-07 du 15 juillet 2006 modifiant et complétant la loi n° 85-10 du 16 février 1985 relative à la protection et à la promotion de la santé.</li> <li>- Ordonnance n° 06-08 du 15 juillet 2006 modifiant et complétant l'ordonnance n° 01-03 du 20 août 2001 relative au développement de l'investissement.</li> <li>- Ordonnance n° 06-09 du 15 juillet 2006 modifiant et complétant l'ordonnance n° 05-06 du 23 août 2005 relative à la lutte contre la contrebande.</li> </ul>
Août 2006	N° 49	<ul style="list-style-type: none"> <li>- Décret exécutif n° 06-257 du 30 juillet 2006 modifiant et complétant le décret exécutif n° 03-256 du 22 juillet 2003 fixant la liste des équipements spécifiques exemptés de la TVA et/ou des droits, taxes et redevances de douanes.</li> </ul>
	N° 50	<ul style="list-style-type: none"> <li>- Décret exécutif n° 06-263 du 8 août 2006 portant création du musée national d'art moderne et contemporain.</li> <li>- Décret exécutif n° 06-264 du 8 août 2006 déterminant les dispositions applicables au club sportif professionnel et fixant les statuts-types des sociétés sportives commerciales.</li> </ul>
	N° 51	<ul style="list-style-type: none"> <li>- Décret présidentiel n° 06-269 du 15 août 2006 modifiant le décret présidentiel n° 02-125 du 7 avril 2002 fixant les droits des victimes des événements ayant accompagné le mouvement pour le parachèvement de l'identité nationale et la promotion de la citoyenneté.</li> <li>- Décret exécutif n° 06-268 du 14 août 2006 modifiant et complétant le décret n° 84-296 du 13 octobre 1984 relatif aux tâches d'enseignement et de formation à titre d'occupation accessoire.</li> </ul>
	N° 52	<ul style="list-style-type: none"> <li>- Arrêté du 14 mai 2006 définissant les spécimens et le contenu des documents relatifs au contrôle aux frontières de la conformité des produits importés.</li> </ul>
	N° 53	<ul style="list-style-type: none"> <li>- Ordonnance n° 06-11 du 30 août 2006 fixant les conditions et modalités de concession et de cession des terrains relevant du domaine privé de l'Etat destinés à la réalisation de projets d'investissement.</li> <li>- Décret exécutif n° 06-286 du 26 août 2006 fixant l'organisation et le fonctionnement de l'office national de lutte contre la contrebande.</li> <li>- Décret exécutif n° 06-287 du 26 août 2006 fixant la composition et les missions du comité local de lutte contre la contrebande.</li> <li>- Décret exécutif n° 06-288 du 26 août 2006 fixant les modalités d'application de l'article 5 de l'ordonnance n° 05-06 du 23 août 2005 relative à la lutte contre la contrebande.</li> <li>- Décret exécutif n° 06-289 du 30 août 2006 portant abrogation des dispositions du décret exécutif n° 05-442 du 14 novembre 2005 fixant le seuil applicable aux paiements devant être effectués les moyens de paiement à travers les circuits bancaires et financiers.</li> </ul>

Période	J.O.	Textes et intitulés
Juin 2006	N° 39	<p>Décret présidentiel n° 7 juin 2006 portant ratification de la convention de Stockholm sur les polluants organiques persistants, adoptée à Stockholm le 22 mai 2001.</p> <p>Décret exécutif n° 06-207 du 13 juin 2006 complétant la liste des établissements hospitaliers spécialisés annexée au décret exécutif n° 97-465 du 2 décembre 1997 fixant les règles de création, d'organisation et de fonctionnement des établissements hospitaliers spécialisés.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- Décret exécutif n° 06-208 du 13 juin 2006 fixant les modalités de transfert du droit au bail des logements à caractère social affectés aux administrations, institutions et organismes publics.</li> </ul>
	N° 41	<ul style="list-style-type: none"> <li>- Décret exécutif n° 06-215 du 18 juin 2006 fixant les conditions et les modalités de réalisation des ventes en soldes, des ventes promotionnelles, des ventes en liquidation de stocks, des ventes en magasins d'usines et des ventes au déballage.</li> <li>- Décret exécutif n° 06-218 du 18 juin 2006 fixant les conditions et modalités d'exercice de l'activité de promoteur de spectacles culturels.</li> </ul>
	N° 42	<ul style="list-style-type: none"> <li>- Loi n° 06-10 du 24 juin 2006 portant abrogation de l'ordonnance n° 03-02 du 19 juillet 2003 relative aux zones franches.</li> <li>- Loi n° 06-11 du 24 juin 2006 relative à la société de capital investissement.</li> <li>- Décret exécutif n° 06-222 du 21 juin 2006 fixant le modèle et le contenu de l'extrait du registre du commerce.</li> <li>- Décret exécutif n° 06-223 du 21 juin 2006 portant création, attributions, organisation et fonctionnement de l'organisme de prévention des risques professionnels dans les activités du bâtiment, des travaux publics et de l'hydraulique.</li> <li>- Décret exécutif n° 06-224 du 21 juin 2006 fixant les conditions et les modalités d'exercice de l'activité de guide de tourisme.</li> </ul>
	N° 43	<ul style="list-style-type: none"> <li>- Décret présidentiel n° 06-225 du 24 juin 2006 portant ratification de la convention sur la responsabilité internationale pour les dommages causés par des objets spatiaux, signée à Londres, Moscou et Washington le 29 mars 1972.</li> </ul>
JUILLET 2006	N° 46	<ul style="list-style-type: none"> <li>- Ordonnance n° 06-03 du 15 juillet 2006 portant statut général de la fonction publique.</li> </ul>
	N° 47	<ul style="list-style-type: none"> <li>- Ordonnance n° 06-04 du 15 juillet 2006 portant loi de finances complémentaire pour 2006.</li> <li>- Ordonnance n° 06-05 du 15 juillet 2006 relative à la protection et à la préservation de certaines espèces animales menacées de disparition.</li> </ul>

Période	J.O	Textes et Intitulés
Mai 2006	N° 31	<ul style="list-style-type: none"> <li>- Décret exécutif n° 06-154 du 11 mai 2006 fixant les conditions et modalités d'application des dispositions de l'article 7 bis de la loi n° 84-11 du 9 juin 1984 portant code de la famille.</li> <li>- Décret exécutif n° 06-155 du 11 mai 2006 fixant les conditions et modalités d'exercice du commerce des biens culturels mobiliers non protégés, identifiés.</li> </ul>
	N° 32	<ul style="list-style-type: none"> <li>- Décret exécutif n° 06-158 du 15 mai 2006 modifiant et complétant le décret exécutif n° 01-309 du 16 octobre 2001 fixant les modalités de mise en oeuvre des dispositions de l'article 39 de la loi de finances pour 2001 relatives à l'exonération des droits et taxes des produits chimiques et organiques destinés à la fabrication des médicaments.</li> </ul>
	N° 35	<ul style="list-style-type: none"> <li>- Décret présidentiel n° 06-170 du 22 mai 2006 portant ratification de l'amendement à la convention de Bâle sur le contrôle des mouvements transfrontières de déchets dangereux et de leur élimination, adopté à Genève le 22 septembre 1995.</li> <li>- Décret présidentiel n° 06-171 du 22 mai 2006 portant ratification de la convention entre la République algérienne démocratique et populaire et la République libanaise en vue d'éviter la double imposition et prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu et sur la fortune, signée à Beyrouth le 26 mars 2002.</li> </ul>
	N° 36	<ul style="list-style-type: none"> <li>- Décret présidentiel n° 06-185 du 31 mai 2006 modifiant le décret exécutif n° 01-281 du 24 septembre 2001 relatif à la composition, à l'organisation et au fonctionnement du Conseil national de l'investissement.</li> <li>- Décret présidentiel n° 06-186 du 31 mai 2006 modifiant le décret exécutif n° 01-282 du 24 septembre 2001 portant attributions, organisation et fonctionnement de l'agence nationale de développement de l'investissement.</li> <li>- Décret présidentiel n° 06-193 du 31 mai 2006 modifiant le décret exécutif n° 04-14 du 22 janvier 2004 portant création et fixant les statuts de l'agence de gestion du micro-crédit.</li> </ul>
Juin 2006	N° 37	<ul style="list-style-type: none"> <li>- BANQUE D'ALGERIE - Règlement n° 05-07 du 28 décembre 2005 portant sur la sécurité des systèmes de paiement.</li> </ul>
	N° 38	<ul style="list-style-type: none"> <li>- Arrêté interministériel du 22 mars 2006 modifiant et complétant l'arrêté interministériel du 17 mai 1989 fixant la liste des fonctions et emplois ouvrant droit à la concession de logements répondant à une nécessité absolue de service ou à une utilité pour le service ainsi que les conditions de leur accessibilité.</li> </ul>

P.42.

02- S. Crépin: " Les sentences arbitrales devant le juge français. Pratique de l'exécution et du contrôle judiciaire depuis les réformes 1980-1981 ", LGDJ, 1995.

03- A. Redfern, M. Hunter, M. Smith : " Droit et pratique de l'arbitrage international... ", p.366 ; W. W. Craig Park " International forum selection ", Klewer Law International, 1995..

04- Ibidem.

05- Selon les opinions les plus averties, il est inutile de s'affairer pour plusieurs années peut-être à négocier une convention qui se substituerait à celle de New York, si la logique du système, par la concurrence qu'il introduit à tous les niveaux, est capable de générer des solutions nationales qui garantiraient de plus en plus une exécution quasi-systématique des sentences internationales, v. dans ce sens Ph. Fouchard : " Suggestions pour accroître l'efficacité internationale des sentences internationales ", Rev. Arb. 1998, p. 653, spéc. p. 656.

06- C'est ce qui découle expressément de l'article 194 (Chap. XIII, sentences arbitrale étrangères) de la loi suisse, qui renvoie expressément à la Convention de New York.

07- Celle-ci ne retiendra pas notre attention, car n'ayant pas donné lieu à une pratique digne d'intérêt. On cite, néanmoins, un cas où la Convention de New York a été invoquée d'une manière très maladroite par une société nationale algérienne qui voulant se prévaloir de des dispositions de l'article V, §1, e), permettait le refus de la reconnaissance et de l'exécution si la sentence a été annulée dans le pays où elle a été rendue, invoqua ladite Convention. Le tribunal écarte l'application de la Convention de New York car l'Algérie n'y adhéra pas encore et relève par ailleurs qu'il n'existe pas encore de règle commune internationale impliquant, sauf stipulation expresse et spécifique, reconnaissance automatique par un Etat indépendant d'un traité conclu par l'ancien pouvoir souverain ; v. Trib. 1ère instance de Bruxelles, 6 déc. 1988, Yearbook, 1990, p. 370.

08- L'art. 325 CPCA ne connaît en effet que la procédure d'exécution des jugements étrangers, M. Issad : " Le décret législatif... ", op.cit. p. 397.

09- S'entend implicitement de l'article 458 bis 21.

10- Art. V.

11- J.-B. Racine : " L'arbitrage

international et l'ordre public ", LGDJ, 1999, préface de Ph. Fouchard ; J. Robert : " L'arbitrage... ", op. cit., p. 350, n° 415 et s. ; Ph. Fouchard : " Traité de l'arbitrage commercial international ", Litec 1997., p. 967, n° 1645 ets.

12- J. Robert : " L'arbitrage, Droit interne droit international privé ", Dalloz, 1993. p. 357, n° 423.

13- Cf. L'affaire Sider c. Razet où la Cour de cassation française a estimé que si l'obligation qui découle de l'article du commerce, concernant la forme authentique dans laquelle doit intervenir la cession de parts sociales, dans sa rédaction antérieure à la grande réforme de 1993, n'était pas d'ordre public international français et a ainsi rejeté un recours en annulation contre une sentence qui n'aurait pas respecté de telles exigences du droit algérien applicable en la cause (inédite).

14- J. B. Racine : " L'arbitrage commercial international... ", op. Cit.

15- Cf. dans ce sens une jurisprudence récente, cass. (Ch. soc.), 16 février 1999 et 4 mai 1999 (Deux espèces), Rev. Arb. P. 290, note M.-A. Moreau.

16- Art. 455-458 CPCA.

17- Sur l'irrecevabilité de l'appel en matière internationale, v. Paris, 1er déc. 1995, Orkem (inédit)

18- V. aussi, Cas. 1re civ., 6 avril 1994, Buzzichelli, Rev. Arb. 1995, p. 263, note P. Level ; Paris 27 oct. 1994, Disceno, Rev. Arb. 1995, p. 263, 2e espèce, note P. Level.

19- L'article 456 CPCA dispose dans ce sens que la rétractation est soumise aux dispositions prévues par les articles 194 à 200, applicables aux jugements judiciaires, parmi les cas d'ouverture de cette voie de recours, existent évidemment ces différents cas.

20- Ph. Fouchard : " L'arbitrage international en France après le décret de 1981 ", op. cit. n° 77 p. 413.

21- Bellet et Mezger : " L'arbitrage international dans le nouveau code de procédure civile ", Rev. Crit. Dr. Int. Pr. 1981, p. 611 ; P. Mayer : " L'insertion de la sentence dans l'ordre juridique français ", in, " Droit et pratique de l'arbitrage international en France ", sous la direction de Y. Derains, FEDUCI, Paris 1984, p. 89.

22- Clunet 1992, p. 974, note E. Loquin ; Rev. Crit. Dr. Int. pr. 1992, note B. Oppetit ; Rev. Arb. 1993, 91 avec le commentaire de M. de Boisséson., p. 3, Yearbook, 1994, p. 205 ; v. : dans le même sens une décision suisse du 11 mars 1992, Rev. Arb. 1993, p. 115, note Tschanz.

23- Rev. Arb. 1994, note D. Bureau ; Rev. Crit. Dr. Int. Pr. 1994, p. 349, note V. Heuzé ; Bull ASA, 1994, 105, note A. Nassar ; Yearbook, 1995, p. 198, maintenue par Cass. 1re civ. 19 déc. 1995 (inédit).

24- Cf. art. 192.

25- Art. 14 (Règlement de 1998).

26- Ph. Fouchard : " L'arbitrage international en France... ", op. cit. n° 75, p. 412. B. Moreau : " Les effets de la nullité de la sentence arbitrale ", Mél. Bellet, p. 430 ets.

27- Il faut observer que dans la pratique, l'appel dans ce cas n'est renfermé dans aucun délai, puisque la procédure de reconnaissance ou d'exécution aux termes de laquelle l'ordonnance attaquée est prise n'est pas contradictoire et qu'à ce titre, seul le requérant en aurait connaissance et qui généralement ne procéderait pas à une telle signification. Aussi, l'ordonnance ayant refusé l'exécution, l'effet suspensif du recours n'a aucune portée réelle ; v. dans ce sens, Bellet et Mezger : " L'arbitrage international... ", op. cit., p. 650-651.

28- Cf. dans ce sens, en droit français, les opinions favorables et celles qui sont contre cette interprétation, dans Ph. Fouchard, E. Gaillard et B. Goldman : " Traité... ", op. cit., p. 915, n° 1581 et s. et les notes.

29- Pour une présentation synthétique de ces motifs, cf. M. Bedjaoui et A. Mbroukine : " Le nouveau droit... ", op. cit., p. 904 ets.

30- Cf. supra, n° 796., p. 278.

31- Pour un examen détaillé de ces motifs en droit français, Ph. Fouchard, E. Gaillard et B. Goldman : " Traité... ", p. 953, n° 1601 ets.

32- Cf. dans ce sens la loi anglaise de 1996 qui considère seulement supplétive la règle selon laquelle la sentence doit être motivée (art. 52.4).

33- Cf. dans ce sens la Loi-type CNUCI, prévue justement pour dépasser ce type de clivage, art. 18, intitulé : Egalité de traitement des parties.

34- Paris 20 mai 1994, Rev. Arb. 1994, p. 397 et le commentaire de J.-P. Legall, p. 235

35- Paris 5 nov. 1985, Rev. Arb. 1987, p. 81, note B. Moreau ; Paris 12 avril 1991, p. 667, obs. J. Pellerin, maintenue par Cass. 1re civ. 2 déc. 1993, Fougerolles c. Butec Engineering, Rev. Arb. 1994, note Bellet.

36- Cass. 1re civ., 23 février 1994, Multitrade, Rev. Arb. 1994, p. 683. Trib. féd. suisse, 14 nov. 1991, Yearbook, 1992, p. 279, spéc. n° 10, p. 284.

L'appel n'est ouvert que dans les huit cas précis qu'énumère l'article 458 bis 23. Seulement, comme on l'a précisé plus haut et afin d'éviter tout chevauchement entre les deux voies de recours, l'article 458 bis 25, alinéa 3, dispose que le recours en annulation, emporte de plein droit, dans la limite de la saisine de la Cour, recours contre l'ordonnance du juge de l'exécution ou dessaisissement de celui-ci.

Concernant les cas d'ouverture, il n'ont pas encore donné lieu à une pratique<sup>327</sup>. Nous nous bornerons ici à les énumérer avec quelques remarques néanmoins. Ainsi, l'appel, comme le recours en annulation, n'est ouvert que dans les cas suivants :

- a) si le tribunal s'est déclaré à tort compétent ou incomptént;
- b) si le tribunal arbitral a statué sans convention d'arbitrage ou sur convention nulle ou expirée;
- c) si le tribunal arbitral a été irrégulièrement composé ou l'arbitre unique irrégulièrement désigné;
- d) si le tribunal arbitral a statué sans se conformer à la mission qui lui avait été conférée;
- e) si le tribunal arbitral a statué ultra-petita ou n'a pas statué sur un chef de demande;
- f) lorsque le principe de la contradiction n'a pas été respecté;
- g) si le tribunal arbitral n'a pas motivé, ou n'a pas suffisamment motivé (sa sentence), ou s'il y a contrariété des motifs;
- h) si la reconnaissance ou l'exécution est contraire à l'ordre public international<sup>328</sup>.

Malgré les redondances entre ces différents cas, le texte algérien va au-delà des cas justifiant l'appel contre l'ordonnance accordant la reconnaissance ou l'exequatur en droit français ou suisse.

Ainsi, à l'article 1502 du nouveau Code de procédure civile français, il emprunte textuellement les cas b), c), d), f), et h)<sup>329</sup>. A l'article de la loi suisse, il emprunte le cas a). Il se démarque de deux législations sur les cas e) et g).

Concernant le premier, on peut considérer que l'arbitre qui statue ultra ou infra-petita ne respecte pas la mission qui lui avait été conférée. Par contre concernant, les problèmes liés à la motivation, le législateur entend surtout se prémunir contre la pratique anglo-saxonne qui consiste à ne pas motiver les sentences<sup>330</sup>.

On est surpris par contre que, hormis le principe de la contradictoire, le texte ne reprend pas l'exigence du traitement égal des parties dont fait état l'article 190. 2.d) de la loi suisse et qui répond à un souci majeur dans les arbitrages entre ressortissants de pays d'inégal développement et à laquelle l'Algérie a toujours montré un intérêt particulier<sup>331</sup>.

Enfin, comme la jurisprudence française a eu l'occasion de le souligner à maintes reprises, cette liste est limitative et aucun autre motif ne peut être opposé à la sentence. Ainsi, un simple mal jugé, une erreur d'interprétation de la loi applicable au fond, une erreur de qualification juridique<sup>332</sup>, une mauvaise appréciation des faits de la cause ou dénaturation des documents produits n'ont jamais été admises comme causes justifiant l'annulation ou le refus de l'exequatur<sup>333</sup>. A fortiori, à l'occasion d'une procédure d'annulation ou d'appel contre l'ordonnance qui accorde l'exequatur, la Cour ne saurait procéder à une révision au fond de la sentence à elle soumise<sup>334</sup>.

#### Conclusion

En promulguant le décret

législatif, le législateur algérien a voulu améliorer le système de New York dans le sens qui inciterait le partenaire étranger titulaire d'une sentence contre une partie algérienne de venir l'exécuter en Algérie. Mais ce faisant, il introduit une certaine confusion entre les champs d'application des deux textes. Cette confusion concerne surtout la reconnaissance et l'exequatur, car la Convention de New York n'évoque pas la question des voies de recours. Pour ce qui est de la procédure de reconnaissance et d'exequatur, le décret s'applique surtout aux sentences d'arbitrage international, selon les critères d'internationalité que le texte cite. Les sentences étrangères, c'est-à-dire celles qui sont rendues sur un territoire étranger, national soient-elles, restent elles du ressort de la Convention de New York. Ceci sur un plan purement théorique. Sur un plan pratique le traitement de faveur dont bénéficie l'arbitrage aujourd'hui vient que ce soit la règle la plus libérale qui s'applique. Abstraction faite de cette division, voire même du principe constitutionnel de la supériorité du traité par rapport à la loi interne. Car la Convention de New York est surtout perçue aujourd'hui comme un minimum que les Etats peuvent améliorer que ce soit par un texte légal ou tout simplement dans le cadre de la jurisprudence de ses tribunaux.

<sup>327</sup> Maître de conférences  
Faculté de droit d'Oran

<sup>328</sup> *Les Magas*

<sup>329</sup> Décret législatif algérien n° 93-09 du 25 avril 1993, modifiant l'ordonnance n° 66-145 du 8 juin 1966 portant code de procédure civile, JORA du 27 avril 1993,

Rendue en Algérie en matière d'arbitrage international peut faire l'objet d'un recours en annulation "dans les mêmes cas d'ouverture de l'appel, ainsi qu'on le verra plus bas. Ce texte appelle deux remarques :

D'abord, selon ce texte, le seul fait que la sentence ait été rendue en Algérie suffit pour que les juridictions algériennes soient compétentes pour connaître du recours en annulation à son encontre, même s'il n'existe pas d'autre lien avec l'ordre juridique algérien. C'est donc à un critère purement géographique de choix du siège de l'arbitrage en Algérie que le législateur algérien semble se fier.

La seconde remarque, laquelle est plus ou moins liée à la première, tient au fait que les juridictions algériennes ne seraient pas compétentes pour statuer sur un tel recours, si les parties ont simplement rattaché la procédure à la loi algérienne. La solution contraste ainsi avec l'article 458 bis 3 b), qui pour le cas des difficultés liées à la constitution du tribunal arbitral, prévoit l'intervention du juge algérien si l'arbitrage se situe en Algérie, mais aussi lorsque les parties ont prévu l'application de la loi de procédure algérienne. Un tel critère, malgré son caractère très simple, peut parfois poser certains problèmes en cas de dissociation du siège de l'arbitrage, fixé par les parties ou les arbitres, du lieu où les arbitres ont rendu réellement leur sentence. Cette dissociation est possible dans le cadre du Règlement CCI<sup>125</sup> par exemple : ce qui donne à une partie mécontente de la décision la possibilité d'intenter un recours en annulation contre la sentence devant les tribunaux du pays où elle a été seulement rendue ; que ce lieu coïncide ou pas avec le siège de l'arbitrage.

En ce qui concerne la

procédure, sur le plan de la compétence d'abord, ce recours "est porté devant la cour dans le ressort de laquelle la sentence a été rendue". En ce qui concerne les délais, il "est recevable dès le prononcé de la sentence" et "cesser s'il n'a pas été exercé dans le mois de la signification de la sentence déclarée exécutoire" (art. 458 bis 26). Ces délais comme le recours en annulation lui-même, ont un caractère suspensif de l'exécution (art. 458 bis 27).

Quant à ses effets, le recours en annulation, en cas où il intervient en même temps qu'une procédure d'exequatur, il emporte de plein droit, dans les limites de la saisine de la Cour, recours contre l'ordonnance du juge de l'exequatur, en cas où celui-ci aurait déjà rendu sa décision ou dessaisissement de celui-ci, si le juge ne s'est pas encore prononcé (art. 458 bis 25, al. 3). Si la Cour rejette le recours en annulation, la sentence, ou la partie de la sentence qui n'aurait pas été annulée, devient immédiatement exécutoire et l'ordonnance qui accorde l'exécution dans ce cas et, sous réserve du recours en cassation, n'est susceptible d'aucun recours (art. 458 bis 25, al. 2). Si la Cour l'accueille favorablement par contre, sa décision met à néant la sentence ou la partie de la sentence concernée par l'annulation, mais ne tranche pas le fond. Car, même si le texte ne le dit pas, le recours en annulation laisse subsister la convention d'arbitrage qui doit reconduire les parties à nouveau devant leurs arbitres<sup>126</sup>.

Enfin, soulignons seulement que les griefs susceptibles d'être invoqués contre la sentence sont les mêmes que ceux pouvant ouvrir le recours à l'appel contre l'ordonnance qui accorde l'exequatur (art. 458 bis 25). Ils feront l'objet de

développements, ci après, en même temps que cette voie de recours.

#### a) L'appel

Le régime de l'appel susceptible d'être dirigé à l'encontre de la décision qui se prononce sur la demande de reconnaissance ou d'exequatur diffère, selon que la décision la refuse (a) ou l'accorde (b).

#### i) L'appel contre l'ordonnance refusant l'exequatur

Aux termes de l'article 458 bis 22, "La décision qui refuse la reconnaissance ou l'exequatur est susceptible d'appel". Cet appel, comme celui qui peut être dirigé contre l'ordonnance qui accorde la reconnaissance ou l'exequatur, "est porté devant la Cour dont relève le juge qui a statué" et doit être "formé dans un délai d'un mois à compter de la signification de la décision du juge" (art. 458 bis 24)<sup>127</sup>.

La question peut en effet se poser de savoir si la Cour, lorsqu'elle est saisie d'un tel recours, doit limiter son examen aux éléments du contrôle exercé par le premier juge, c'est-à-dire celui qui a rejeté la demande de reconnaissance ou de l'exequatur, ou au contraire, tous les griefs, sont susceptibles d'être adressés au fond à la sentence. Pour rester dans l'esprit de l'arbitrage, nous estimons que le juge d'appel est saisi ici comme dans les recours gracieux et doit par conséquent limiter son contrôle aux éléments déjà soulevés en premier degré<sup>128</sup>.

#### ii) L'appel contre l'ordonnance qui accorde la reconnaissance et l'exequatur

Le décret législatif ne fait aucune distinction entre les sentences rendues à l'étranger et celles rendues en Algérie, dans la mesure où comme en matière de recours en annulation,

La reconnaissance ou l'exequatur (art. 458 bis 28), exclut certaines autres voies de recours dites classiques (A) et retient par contre des voies de recours spécifiques aux sentences d'arbitrage international (B).

#### A - Les voies de recours exclues

Le caractère exceptionnel des voies de recours commande d'exclure toutes celles qui ne sont pas expressément reconnues. Ces voies sont la tierce opposition (1<sup>e</sup>), l'appel-réformation (2<sup>e</sup>) et la rétractation (3<sup>e</sup>).

#### 1<sup>e</sup>- Exclusion de la tierce opposition

Cette voie de recours, si elle arrive à être reconnue, conduira les juridictions étatiques, à la demande du tiers, à connaître du fond du litige, ce qui est contraire à la volonté des parties et contredit l'esprit même de l'arbitrage. Mais est-ce à dire que la sentence peut produire des effets à l'égard d'une partie qui n'a pas participé à la sentence ? En vérité, l'effet relatif souligné par l'article 458 bis 21 en ces termes : "Les sentences arbitrales ne sont pas opposables aux tiers", suffit à protéger ce tiers de tels effets.

#### 2<sup>e</sup>- Exclusion de l'appel-réformation

L'appel classique, c'est-à-dire en tant que voie de réformation de la sentence par les tribunaux étatiques est exclu. Et cela va de soi en matière internationale, même dans l'hypothèse où les parties n'ont pas pris soin de l'écartier<sup>15</sup> ou l'ont carrément stipulé dans leur convention.

C'est ainsi qu'il a été jugé dans l'affaire Binaate Maghreb, où les deux parties, Binaate ainsi que la société screg, signèrent un compromis en vue d'un arbitrage ad hoc prévoyant que la sentence serait susceptible d'appel (art. III du compromis). La Cour d'appel de Paris a estimé dans son arrêt du 12 décembre 1989 en effet qu'"à l'exclusion de l'appel, les parties à un

arbitrage international n'ayant pas le pouvoir de créer une voie de recours que la loi impérative du pays où elles ont entendu situer le règlement de leur litige ne prévoit pas"<sup>16</sup>.

#### 3<sup>e</sup>- Exclusion de la rétractation

Cette voie de recours, destinée à s'appliquer dans l'hypothèse de la découverte, après le prononcé de la sentence, de l'existence d'une fraude, d'un faux ou de la dissimulation d'une pièce décisive<sup>17</sup>, n'a pas été prévue par le décret législatif, comme le prévoit le code de procédure civile pour les sentences rendues en matière interne (art. 456 CPC), ce qui peut s'entendre d'une exclusion pure et simple de cette voie en matière d'arbitrage international.

La question n'est pas, cependant, tranchée aussi nettement. Certains auteurs, allant dans le sens de la simplification des voies de recours, ont estimé que les parties n'étaient pas en mesure d'user d'un tel recours, tant, ne serait ce qu'au titre du respect de l'ordre public ou du principe de la contradictoire, elles disposent déjà d'autres voies de recours pour faire sanctionner ces irrégularités<sup>18</sup>. D'autres, par contre, ont déploré que cette voie ne soit pas ouverte, au moins pour les cas où la fraude ou le faux sont découverts après que se soient écoulés les délais de l'appel ou du recours en annulation<sup>19</sup>.

La Cour de cassation française par une décision remarquée, rendue dans l'affaire Fougerolle c. Procofrance du 25 mai 1992, a assoupli la règle de l'exclusion en ces termes : " il résulte des principes généraux du droit en matière de fraude que, nonobstant l'exclusion du recours en révision par l'article 1507 du nouveau code de procédure civile, la rétractation d'une sentence rendue en France en matière

d'arbitrage international doit être exceptionnellement admise en cas de fraude lorsque le tribunal arbitral demeure constitué après le prononcé de la sentence (ou peut à nouveau être réuni)<sup>20</sup>".

Mais, cela n'exclut pas que la jurisprudence sollicite parfois la notion de l'ordre public international au sens de l'article 1502.5 pour juger que le recours à de telles manœuvres suffit à considérer la sentence comme contraire à l'ordre public international et par conséquent, selon le cas, mérite d'être annulée ou n'est pas digne d'être reconnue ou exécutée, comme l'a fait la Cour d'appel de Paris dans sa décision du rendue le 30 septembre 1993 dans l'affaire European Gas Turbines où les documents sur la base desquels la sentence a été rendue ne correspondaient pas à la réalité<sup>21</sup>.

#### B- Les voies de recours retenues

Parmi ces voies de recours, il y a l'appel (2<sup>e</sup>), mais puisque celui-ci est souvent écarté, soit parce que les parties y ont renoncé expressément ou implicitement, soit parce qu'elles ont opté pour une amiable composition, une autre voie spécifique, qui s'y apparaît d'ailleurs, est prévue : c'est le recours en annulation (1<sup>e</sup>).

#### 1<sup>e</sup>- Le recours en annulation

En organisant cette voie de recours, sans donner aux parties la faculté d'y renoncer, comme dans le cadre de la LDIP suisse<sup>22</sup>, le législateur algérien s'inspire directement du droit français, que ce soit au niveau du domaine d'application de ce recours que des modalités de la procédure à suivre devant les cours pour en connaître.

Concernant le domaine d'application de ce recours, il a été fixé très clairement par l'article 458 bis 25 qui dispose que " La sentence arbitrale

Juridiction compétente. Ce problème n'apparaît en fait que pour la reconnaissance, lorsque cette-ci est invoquée à titre principal. Car, dans le cas où elle est soulevée sous forme d'incident, le juge ou même l'arbitre, statuant au principal tranche aussi l'accessoire que constitue la reconnaissance. En revanche, lorsqu'il est question de la reconnaissance (soulevée à titre principal) ou de l'exequatur, en vertu de l'article 458 bis 17, la juridiction compétente diffère, selon que la sentence est rendue en Algérie ou à l'étranger. Dans la première hypothèse, l'alinéa 2, dispose que les sentences " sont déclarées exécutoires en Algérie par le président du tribunal dans le ressort duquel elles ont été rendues ". Dans la deuxième hypothèse, si le siège du tribunal arbitral se trouve hors du territoire de la République, selon le même alinéa, le juge compétent serait " le président du tribunal du lieu d'exécution ".

Concernant la forme dans laquelle intervient l'exequatur, le texte précise dans l'article 458 bis 20 que " Les sentences sont rendues exécutoires en vertu d'une ordonnance (...) au bas ou en marge de la minute, autorisant le greffier à délivrer une expédition en forme exécutoire de ces sentences ". Le cas échéant, il peut refuser la reconnaissance ou l'exécution".

#### **ii) Le contrôle sur la forme**

L'octroi de l'exequatur et de la reconnaissance dans les conditions précitées est subordonné à un contrôle sur l'existence matérielle de la sentence d'abord (1<sup>e</sup>) et sur le fond ensuite (2<sup>e</sup>).

#### **iii) Le contrôle sur l'application**

Comme dans la Convention de New York<sup>11</sup>, il résulte de la lecture des articles 458 bis 17 que les sentences

d'arbitrage international sont reconnues et sont déclarées exécutoires en Algérie, " si leur existence est établie par celui qui s'en prévaut ". Selon l'article 458 bis 18 " L'existence d'une sentence arbitrale, est établie par la production de l'original, accompagné de la convention d'arbitrage ou des copies de ces documents réunissant les conditions requises pour leur authenticité ".

L'article 458 bis 19 précise pour sa part que " Les documents sont déposés auprès de la juridiction compétente par l'un des arbitres ou la partie la plus diligente. Et qu'en tout état de cause " Les frais afférents au dépôt des requêtes sont dus par les parties ".

#### **2- Le contrôle sur le fond**

Il est évident que les sentences d'arbitrage international ne sont reconnues ou déclarées exécutoires en Algérie sans ce minimum de contrôle que permet un examen prima facie sur la sentence. Cet examen, alors que, il consiste à vérifier la conformité ou la contrariété de la sentence à l'ordre public, dans la Convention de New York, ce qui laisserait la porte ouverte à une application aussi stricte des impératifs que peut suggérer une pareille expression dans l'ordre interne, le texte algérien se réfère, lui, expressément à la notion de l'ordre public international.

Cette expression a fait l'objet d'abondantes réflexions en doctrine, notamment française<sup>12</sup> pour n'en faire ici l'objet que de brèves allusions. Il ne s'agit, en fait, ni de l'ordre public réellement international que même les arbitres peuvent invoquer et qui s'impose certainement en tant que règles impératives transnationales<sup>13</sup>, ni des catégories de l'ordre public entendu dans un sens interne, mais d'une forme

très atténuée de ce même ordre public, au point où il existe un ordre public international propre à chaque système juridique<sup>14</sup>. Celui qui est susceptible d'être déduit pour le système juridique algérien n'est pas défini. Il appartient aux tribunaux d'en fixer les contours. Mais, les restrictions qu'apporte l'ordre public international dans le droit comparé de l'arbitrage international sont généralement très limitées, que ce soit sur le plan de l'ordre public procédural ou de l'ordre public substantiel.

Mais à méditer l'expérience de certains pays<sup>15</sup>, on peut estimer, à titre d'exemple, qu'en droit algérien la nullité des conventions d'arbitrage conclues par l'Etat, si elle est d'ordre public interne, ne l'est pas dans la sphère des relations commerciales internationales. Il en est différemment de la nullité des conventions d'arbitrage conclues dans un contrat de travail international qui est d'ordre public interne et international<sup>16</sup>. De même en est-il du principe de la contradictoire, ou de la motivation des sentences, etc....

#### **TITRE VIXI DES VOIES DE RECOURS CONTRE LES SENTENCES D'ARBITRAGE INTERNATIONAL**

Dans un texte concernant l'arbitrage international, il est évident que le législateur ne pouvait demeurer au régime propre aux sentences d'ordre interne<sup>17</sup> et encore moins à celui en vigueur pour les décisions de justice, si bien que le régime des voies de recours présente une physionomie particulière. Ce régime, en même temps qu'il conserve le pourvoi en cassation contre " les jugements des juridictions rendus sur demande en annulation d'une sentence arbitrale ou sur appel " contre les ordonnances accordant ou refusant



# LA PROCÉDURE DE RECONNAISSANCE ET D'EXÉCUTION DES SENTENCES D'ARBITRAGE INTERNATIONAL EN ALGERIE

TRARI Tani \*

## INTRODUCTION

A l'époque où prédominait le sentiment de défiance à l'égard de l'arbitrage, pratiquement en Algérie depuis l'indépendance jusqu'à la promulgation du décret législatif de 1993 relatif à l'arbitrage international,<sup>1</sup> c'est vis-à-vis de la sentence, en tant que produit final de cette procédure, lors de son exécution, que les réticences peuvent généralement matière à se manifester. C'est ainsi qu'à cette politique d'hostilité correspondait, une procédure d'exequatur et un régime pour les voies de recours qui sont, pour le moins qu'on puisse dire, restrictifs à l'égard des sentences qui ne sont pas considérées nationales.

C'est ainsi que même s'il est vrai les cas où un juge algérien avait à connaître d'une reconnaissance ou d'une exequatur sont rares, celui-ci observait une attitude des plus taillonnées, surtout que jusque là, s'il a été saisi dans ce cadre, c'est pour reconnaître ou accorder l'exequatur à une sentence rendue le plus souvent à l'étranger et portant condamnation directement ou indirectement de l'Etat qu'il l'a investi. Car, on ne connaît pas encore des cas où c'est la partie algérienne qui a saisi le juge national, contre un partenaire étranger. Ensuite moins, une partie étrangère qui le saisit contre une autre partie étrangère, comme c'est souvent le cas devant les tribunaux de France<sup>2</sup> ou de Belgique, en raison des biens qui pourraient y être situés ou des facilités qui sont accordées pour l'exequatur des sentences internationales dans la

législations de ces pays.

Face à une telle situation, il est évident que la partie étrangère bénéficiaire d'une sentence contre une partie algérienne montre peu d'engouement en général à venir demander l'exequatur en Algérie, sauf si des conditions particulières le contraignent à le faire, comme par exemple : la crainte de se voir opposée par l'Etat, l'impossibilité d'exécution dont elle bénéficie devant les tribunaux étrangers ou l'impossibilité pour lui de localiser un bien sur lequel il puisse exécuter sa créance dans ces mêmes pays. Cet état de fait le mène naturellement sur les voies du forum shopping<sup>3</sup> pour solliciter l'exequatur à Paris, à Londres ou à Bruxelles, où les entreprises algériennes ont généralement des avoirs.

Ne serait-ce que pour parer à ce type de situation que l'Algérie a adhéré à la Convention de New York en 1989<sup>4</sup>, mais jusqu'à nos jours, les tribunaux algériens n'ont pas encore eu l'occasion de mettre en application les engagements qui en découlent et tressurer ainsi l'opérateur étranger sur la nouvelle politique en la matière. Mais la phase déterminante est ouverte aujourd'hui avec le décret législatif, par lequel on veut marquer l'adhésion au nouvel ordre arbitral international qui ne s'accorde pas d'un système d'exécution des sentences trop dépendant des droits nationaux ou même de la Convention de New York que l'on tient pour dépassée en la matière<sup>5</sup>.

C'est ainsi que le décret

législatif, à la différence du décret français de 1981 qui l'a plus ou moins inspiré, ne vise que les seules sentences d'arbitrage international, tel que défini dans l'article 458 bis, c'est-à-dire mettant en jeu "les intérêts du commerce international", où l'une des parties au moins à son domicile ou son siège à l'étranger, peu importe qu'elles soient rendues à l'étranger ou en Algérie. Les sentences étrangères restent, par contre, comme dans la loi suisse<sup>6</sup>, du domaine de la Convention de New York<sup>7</sup> et ceci en dépit des relations étroites que les deux régimes gardent, que ce soit au niveau de la procédure de reconnaissance et d'exequatur (I) ou des voies de recours (II).

## LA PROCÉDURE DE RECONNAISSANCE ET D'EXÉCUTION DES SENTENCES D'ARBITRAGE INTERNATIONAL

La notion de reconnaissance, inconnue du droit algérien jusque-là<sup>8</sup>, se distingue de l'exequatur par le fait que, si dans la première hypothèse, une partie entend se prévaloir, incidemment ou à titre principal, des dispositions d'une sentence, la procédure d'exequatur, elle, permet d'obtenir l'exécution forcée de celle-ci. Mais le texte algérien, à l'instar de la Convention de New York ne semble pas faire de distinction entre les régimes des deux procédures, que ce soit au niveau des règles de procédure à suivre (A) ou du contrôle sur le fond (B).

### LA PROCÉDURE

Le texte précise d'abord la

Convention européenne des droits de l'homme, que la France s'est engagée à garantir à toute personne relevant de sa juridiction et donc de l'ordre public international; réservé par l'article 1 d) de la convention franco-algérienne du 27 août 1964, dès lors que la femme, sinon même les deux époux étaient domiciliés sur le territoire français (11).

Une position qui ne peut être que saluée tant la Haute Juridiction a mis longtemps pour se démarquer de sa jurisprudence libérale autant que mobile.

Pour la première fois, la Cour de cassation donne à l'égalité entre époux en elle-même une place autonome au sein de l'ordre public, sans qu'elle soit appelée à être combinée avec d'autres exigences fondamentales, notamment procédurales (12).

Elle précise que le principe européen d'égalité ne saurait être satisfait sur les seuls terrains de l'ordre public procédural et alimentaire. Sur ces seuls terrains pourrait-on ajouter.

La Cour de cassation dit clairement que l'inégalité inhérente au principe même de la répudiation, sur laquelle le juge ne peut exercer aucune influence, ne peut être compensée par l'octroi d'aliments ou d'indemnités à l'épouse.

Dans une autre espèce, toujours dans la série d'arrêts rendus le 17 février, la répudiation est rejetée même si elle résultait d'une procédure loyale et contradictoire; que la seule présence des deux époux lors de la procédure n'est pas suffisante au regard de l'égalité du moment; que le comportement de la femme face à la volonté maritale de répudiation est inefficace. L'égalité procédurale, autrefois essentielle, devient

inopérante devant l'inégalité de fond qui caractérise ce procédé de dissolution qui est la répudiation. Aussi, la Cour de cassation fait ressortir que par-delà sa nature inégalitaire, c'est la nature discrétionnaire de la répudiation qui apparaît finalement inadmissible.

Avec ces arrêts, la Cour de cassation semble fixer sa position sur une question qui a toujours généré une partie de la doctrine française et rendu vulnérable la situation des femmes susceptibles d'être soumises au statut personnel de leurs pays d'origine s'agissant des femmes musulmanes bien évidemment.

#### Conclusion

L'affirmation de l'égalité en droit est aussi vieille que la déclaration universelle des droits de l'homme. Sa consécration par le droit positif des Etats est encore plus nuancée.

L'application du principe d'égalité entre époux par la jurisprudence française aux couples maghrébins vivant en France est une avancée absolument salutaire.

Dans nos pays, la répudiation quand bien même d'origine religieuse n'est plus adaptée à l'évolution de nos sociétés. A l'instar du code tunisien de la famille qui a toujours affirmé l'égalité entre les époux, le législateur marocain a introduit aussi l'égalité entre époux devant le divorce notamment et cela dans une récente réforme.

Le code algérien de la famille dans sa réforme de 2005, pourtant longtemps attendue, a choisi de conserver l'institution.

#### Les Marges:

- 1/cass.civ, 18 décembre 1979;
- 2/cass.civ, 3 novembre 1983;

3/cass.civ, 17 avril 1953;

4/J.Deprez, droit international privé et conflits de civilisations, RCADI , 1988-IV t.211, page 211;

5/Anne Sinnay-Citerman, note sous arrêt Senouci, rev.crit.dr.int.privé,78 (1) oct déc, 1989,page 723;

6/ Depuis l'arrêt Simitch du 6 février 1985;

7/ Pierre Mayer , droit international privé , Montchrestien, 5 édition ,page 264;

8/cass.civ, 6 juin 1990;

9/ M.Cherif Salh-Bey , j.cl, dr.comparé, Algérie, sur le nouveau code de la famille, 52;

10/Françoise Monier, vers la fin de la reconnaissance des répudiations musulmanes par le juge français, J.d.I , 2, 1992, page 355;

11/ Petra hammje , droits fondamentaux et ordre public, rev.crit.dr.int.privé,86(1)janv-mars,1997;

12/Petra hammje ,note sous arrêt ,cassation civile, 17 février 2004, rev.crit.dr.int.privé (93),2,avril-juin 2004,

\* Avocat au Barreau de Sétif

La jurisprudence française a aussi retenu le cas de fraude dans la manière dont a été acquis le droit à l'étranger (7). Ce n'est donc pas le principe même du droit acquis à l'étranger selon une loi contraire à l'ordre public français qui est remis en cause, mais la prise en considération de la procédure suivie devant le juge étranger pour l'obtention de ce droit. La femme doit avoir été en situation de pouvoir faire valoir ses droits et présenter ses prétentions et défenses et cela pendant l'instance en répudiation, pour que le jugement qui en émane puisse être reconnu en France.

Ainsi l'argument tiré de la violation des droits de la défense, consacré déjà par l'arrêt Dahar de 1979, aurait pu à lui seul servir d'obstacle à la reconnaissance des jugements de répudiation en France. Chacun sait que la répudiation ne donne pas lieu à une instance au sens où nous l'entendons, la femme n'intervient pas dans la procédure pour mettre en cause la demande de répudiation introduite par le mari. Elle est tellement discrétionnaire que le tribunal se limite à constater la volonté de l'époux de divorcer et à en lui donner acte (9).

En fait, la femme ne peut agir réellement que sur le plan des effets pécuniaires de la rupture du mariage pour le préjudice qu'elle aura subi du fait de la répudiation. Elle peut seulement obtenir des garanties pécuniaires. Pour réfuter la répudiation et sur ce dernier aspect, la Cour de cassation pouvait justement trouver un argument dans le caractère dérisoire des compensations financières prononcées par les juridictions maghrébines en matière de répudiation. La Cour d'appel de Versailles a

Mais contre toute attente et par une série d'arrêts rendus en 2001, la Cour de cassation, notamment dans son arrêt du 3 juillet 2001, semble revenir sur sa propre jurisprudence en jugeant que la conception française de l'ordre public international ne s'opposait pas à la reconnaissance en France d'un divorce étranger par répudiation unilatérale par le mari.

pourtant, dans un arrêt du 9 octobre 1989, osé relever le caractère peu sérieux des garanties financières accordées à la femme eu égard à la différence du coût de la vie entre la France et les pays du Maghreb. Décision exemplaire mais jurisprudence isolée qui aurait dû être suivie par la Haute Cour. Devraient être reconnues les seules répudiations qui accordent à la femme qui vit en France une garantie pécuniaire suffisante, c'est-à-dire équivalente à celle qu'elle obtiendrait d'un juge français. Argument sans faille qui mettrait la femme à l'abri d'une répudiation abusive.

Mais contre toute attente et par une série d'arrêts rendus en 2001, la Cour de cassation, notamment dans son arrêt du 3 juillet 2001, semble revenir sur sa propre jurisprudence en jugeant que la conception française de l'ordre public international ne s'opposait pas à la reconnaissance en France d'un divorce étranger par répudiation unilatérale par le mari. Elle a aussi purement et simplement ignoré l'argument invoqué par la femme et tiré de la non-application par la Cour d'appel de Douai de l'article 5 du protocole n° 7 du 22 novembre 1984 de la convention européenne des droits de l'homme consacrant le principe d'égalité entre époux eu égard à leurs droits et responsabilités pendant le mariage et

lors de sa dissolution. La prise en compte un peu plus tard de ce même principe sonnera le glas des répudiations islamiques. C'est ce que nous allons voir en seconde partie.

## II- La fin de la reconnaissance des répudiations eu égard au principe d'égalité entre époux

Dans trois arrêts rendus les 1 juin 1994, 31 janvier 1995 et 31 décembre 1995, la première chambre civile a, pour apprécier des jugements de répudiation, invoqué le principe d'égalité entre époux tel que consacré par la convention européenne des droits de l'homme. Mais pour ces répudiations, la Cour de cassation semble davantage se fonder sur le respect des droits de la défense : répudiation obtenue hors la présence de l'épouse dans l'arrêt du 1 juin 1994. Dans les deux autres, le motif de rejet de la répudiation concerne le non-respect du contradictoire. Dans aucun des trois arrêts la Cour de cassation n'a invoqué la convention européenne pour affirmer clairement le caractère inégalitaire des répudiations islamiques et rejeter sur ce fondement les jugements qui les prononcent (10).

Pour voir rejoindre le principe d'égalité entre époux dans toute son essence et sa plénitude et tel que consacré par la convention européenne, il fallut attendre les arrêts rendus le 17 février 2004 par la Cour de cassation et qui sont au nombre de cinq.

Dans deux de ces arrêts, la Cour de cassation énonce, en substance, qu'une décision constatant une répudiation unilatérale du mari est contraire au principe d'égalité des époux lors de la dissolution du mariage reconnu par l'article 5 du protocole 7 de la

# La reconnaissance des répudiations

## islamiques en France :

### La fin consacrée.

#### INTRODUCTION

Toutes les fois que, dans un couple d'origine maghrébine établi en France, la femme assigne le mari en contribution aux charges du mariage ou parfois en divorce, celui-ci fait le voyage dans son pays, répudie sa femme et retourne en France pour invoquer la dissolution du lien matrimonial. Le but est pour lui de mettre en échec la procédure engagée contre lui par sa femme devant les juridictions françaises. C'est toute la question de la reconnaissance des jugements de répudiation islamique devant les juridictions françaises.

Pour aller vers une reconnaissance de ces répudiations, la jurisprudence française a dû en définir les conditions au terme d'une évolution assez fluctuante, en tout cas rarement fixée(1).

Jusqu'aux arrêts du 17 février 2004, la Cour de cassation, pour ne plus reconnaître en France ce mode de dissolution du mariage, a fait une application du principe d'égalité entre époux tel que consacré par la convention européenne des droits de l'homme(2).

#### I- La reconnaissance des répudiations eu égard aux droits de la femme:

Faut-il déjà rappeler que depuis longtemps il était jugé qu'une répudiation du mari acceptée par la femme n'était pas contraire à l'ordre public en France, en ce sens qu'elle était interprétée comme un divorce par consentement mutuel. Mais c'est à l'occasion de l'arrêt Dahir (1) que la Cour de cassation, tout en reprenant le principe de la reconnaissance de la répudiation acceptée, est allée plus loin en admettant que la répudiation de la femme par le mari n'était pas

contraire à l'ordre public lorsqu'elle ouvre une procédure à la faveur de laquelle chaque partie peut faire valoir ses prétentions et ses défenses. Au terme d'une procédure en apparence égalitaire, la répudiation qui s'en suivra devait être reconnue, voilà le sens que l'on peut donner à cet arrêt.

Dans l'arrêt Rohbi (2), la Cour de cassation a retenu que le statut personnel d'un couple marocain, marié au Maroc, s'il fait de la répudiation un mode de dissolution laissé à la discrétion du mari, est tempéré par les garanties pécuniaires qu'il assure à la femme.

La doctrine estime depuis, que la Cour de cassation a franchi un pas considérable dans la tolérance à l'égard de la répudiation islamique. Dans cet arrêt, la Cour de cassation a utilisé le concept d'ordre public atténué dégagé par l'arrêt Rivière (3): celui-ci dit que la réaction à l'encontre d'une disposition contraire à l'ordre public n'est pas la même suivant qu'elle met obstacle à l'acquisition d'un droit en France ou suivant qu'il s'agit de laisser produire en France les effets d'un droit acquis sans fraude à l'étranger. Sans cesse critiquée, cette ouverture au statut de l'autre, louable sur le plan de l'idéal, profite surtout aux hommes et se retourne contre les femmes (4), tant le caractère unilatéral de la répudiation prive les femmes de toute possibilité de s'opposer au divorce décidé par le mari. C'est l'essence même de la répudiation et à propos de laquelle la jurisprudence française peine à en arrêter les modalités de reconnaissance en France. Aussi pour mettre un frein à l'indulgence produite par l'arrêt Rohbi, la Cour de cassation, par un arrêt Senouci du 1 mars 1988, s'est placée

cette fois sur le terrain de la fraude.

Pour censurer un arrêt de la

Cour d'appel de Douai, qui avait reconnu une répudiation invoquée par le mari et prononcée par une juridiction algérienne, la Haute Cour avait reproché aux juges du fond de n'avoir pas recherché si le choix de la juridiction étrangère n'avait pas été frauduleux et n'avait pas été fait dans le seul but d'échapper aux conséquences du jugement français de contribution aux charges du mariage.

Cette décision, novatrice pour une partie de la doctrine française (5), est fondée entièrement sur la fraude et passe sous silence l'existence d'un lien de rattachement caractérisé avec le pays dont le juge a été saisi. Même si le juge étranger saisi est compétent selon la règle française de conflit, l'absence de fraude devient une condition de validité du jugement étranger. Une condition autonome donc alors que traditionnellement la jurisprudence reconnaît le jugement de répudiation sous la double condition de l'absence de fraude et de l'existence d'un lien caractérisé (6).

La fraude, dont il s'agit ici, est une fraude au jugement. Elle peut être définie comme le fait d'aller plaider à l'étranger dans le but principal d'invoquer le jugement dans le pays où l'on vit, qui aurait refusé de le prononcer si ses juges avaient été saisis directement (7).

Fraude à saisir un tribunal étranger dans le seul but d'échapper aux conséquences d'un jugement français,



BENDAOUD Tafal \*

1- Arrêt du 9 Mars 1977 - A. K. c/ Wali d'Alger.

2- Arrêt du 4 Juin 1977 - D. B. c/ Wali d'Alger.

A- En la forme : il semblerait que M<sup>r</sup> le Président de la chambre administrative avait adressé une lettre en date du 04 Avril 1981 à Mr le Président de la Cour suprême, aux fins d'orienter l'affaire auprès de la chambre civile; Mr le Président de la Cour suprême a, par ordonnance en date du 06 avril 1981, ordonné le renvoi à une formation constituée par deux chambres réunies (chambre administrative et chambre civile), laquelle décidera le renvoi de l'affaire devant la Cour suprême toutes chambres réunies. L'Assemblée plénière de la Cour suprême ne peut être saisie que lorsque l'affaire pose une question de principe, notamment s'il existe des solutions divergentes précises. La chambre administrative aurait pu statuer et sans recourir à la formation solennelle de la Cour suprême, et ce en appliquant les dispositions de l'article 276 du code de procédure civile qui pose le principe selon lequel le recours pour excès de pouvoir est irrecevable, lorsque le requérant dispose d'une autre voie de droit (ou recours parallèle) lui permettant d'atteindre le même but.

B- Au fond : La Cour suprême a motivé son arrêt, en faisant siennes les conclusions du Ministre de l'intérieur qui soutenait que le présent litige entre dans le contentieux relevant de la compétence des tribunaux siégeant au chef lieu des cours en vertu de l'alinéa 2 de l'article 7 du code de procédure civile.

En lisant cette argumentation juridique, on espérait une conséquence logique

qui est de se déclarer incomptente et renvoyer la demanderesse à mieux et autrement se pourvoir.

La Haute juridiction, en concluant à la fin de non-recevoir tirée de l'existence du recours parallèle, a méconnu les principes qui définissent ce même recours. En effet, le recours parallèle doit être une voie de droit permettant au requérant d'atteindre le même but, et ce afin d'éviter que les litiges n'échappent à leur juge naturel en les transformant en recours pour excès de pouvoir.

Il serait utile de rappeler que la fin de non-recevoir tirée de l'existence du recours parallèle doit remplir les conditions suivantes :

1- Le recours doit être juridictionnel;

2- Le recours parallèle doit procurer un résultat équivalent à celui qu'aurait procuré le recours pour excès de pouvoir;

3- Ce doit être une action directe et non une exception.

Or, la Cour suprême rejette le recours au motif que la requérante disposait d'un recours parallèle devant ce tribunal c'est-à-dire l'exception d'illégalité de l'acte qu'elle pouvait soulever par voie d'exception, ce faisant la Cour suprême a méconnu les principes qui régissent le recours parallèle.

En somme, la Cour suprême renvoie la demanderesse à s'adresser au juge ordinaire et de soulever par voie d'exception l'illégalité de l'acte attaqué. De même qu'en étendant les prérogatives du juge ordinaire au contentieux de l'annulation d'actes administratifs par voie d'exception, on viderait le recours pour excès de

pouvoir de son contenu.

La légalité de l'activité de l'administration et sa responsabilité ont leurs règles propres. Elles doivent être appréciées d'après les critères de droit public.

Il est à noter enfin, que la jurisprudence postérieure de la chambre administrative de la Cour suprême, saisie de cas similaires, a prononcé l'annulation de l'acte litigieux.

Denniansseu Mustapha  
Avocat au Barreau de Sétif

commande de laisser à l'examen d'un seul juge le contentieux relatif aux litiges faisant l'objet des exceptions prévues à l'article 7 du C.P.C..

Attendu, en effet, que pour ces affaires qui ne réclament plus un ordre de juridiction particulier, le tribunal est compétent pour apprécier la légalité d'une décision administrative et l'effet de cette exception d'ilégalité, lorsqu'elle est accueillie, n'est pas d'annuler l'acte, dont l'ilégalité est reconnue, mais simplement d'en paralyser l'application à la personne qui l'invoque.

Où il s'en suit, dès lors, de dire le présent recours irrecevable et de renvoyer la demanderesse à mieux et autrement se pourvoir. Par ces motifs déclare le recours de demoiselle N. F. irrecevable et la condamne aux dépens,

#### Note

La Cour suprême (toutes chambres réunies) en tant qu'organe régulateur des cours et tribunaux, a, par cet arrêt de principe, opéré un revirement de jurisprudence dans le domaine du contentieux administratif.

La cour suprême a essayé de circonscrire et de définir les conditions de recevabilité du recours pour excès de pouvoir, de même qu'elle a soumis aux tribunaux l'appréciation de la légalité des actes administratifs.

La genèse de l'affaire peut se résumer ainsi : demoiselle N.F. occupait un logement qui avait été attribué à dame D.Z. qui l'avait quitté pour occuper un logement à la cité SONATIBA à Constantine.

Au départ de sa tante D.Z., N. F. a continué à occuper le lieu et à s'acquitter des loyers; monsieur le Wali de Constantine a, par arrêté du 2 février

1979, attribué le logement dont s'agit à monsieur A. A.; demoiselle N. F. s'est pourvue en annulation pour excès de pouvoir contre cet arrêté, au motif qu'elle habitait depuis l'année 1971 chez sa tante dame D. Z., que la locataire a abandonné le dit logement depuis plus d'une année pour aller habiter un appartement de la SONATIBA, qu'ayant payé aux lieux et place les loyers afférents audit appartement, elle a continué à occuper l'appartement certaine de son droit au maintien dans les lieux par application de l'article 18 du décret 68-88 du 22 avril 1968, et qu'elle remplissait les conditions exigées par la loi pour bénéficier du droit au maintien dans les lieux (parenté et durée de co-habitation : article 17 de l'ordonnance n° 66-102 du 6 mai 1966) et que le Wali ne pouvait faire prendre la décision entreprise qui intervient en violation de la loi.

La Ministre de l'Intérieur a répliqué en soulignant une exception d'incompétence tirée de l'article 7 du code de procédure civile, qui attribuait l'intégralité du contentieux des biens de l'Etat aux tribunaux siégeant aux chef-lieu des cours".

La jurisprudence antérieure de la chambre administrative admettait que le contrat de location souscrit entre le locataire et l'OPGI avait un caractère réglementaire et de ce fait se déclarait compétente pour juger le litige (arrêt de la cour suprême, chambre administrative du 9 Juillet 1977, Consorts T c/ Ministre de l'Intérieur Wali d'Alger).

Dans cette affaire, la dame H. F., l'épouse de T. R. occupe un appartement sis 27, boulevard Zigout Youcef, bien de l'Etat avec sa belle

mère depuis 1964.

Or, quelques années plus tard, son épouse et sa belle mère décédaient, qu'invoquant l'article 11 du décret du 23 avril 1968, madame H. passait un Contrat de location la reconnaissant comme unique locataire de l'appartement litigieux.

Les parents de T. R., frères et sœurs, ont déclaré se pourvoir un annulation contre ledit contrat, motif pris de ce que l'article 18 du décret du 23 avril 1968 confère aux demandeurs le droit au maintien dans les lieux au même titre que le défendeur.

La Cour suprême avait motivé son arrêt comme suit : "Sur le moyen soulevé d'office dont l'examen préalable relatif à la nature juridique du contrat de location du 26 décembre 1975"

"Attendu que le contrat suppose entre les parties une libre discussion et un accord de volonté,

"Or attendu que dans le cas d'espèce, il y a prédominance exclusive d'une seule volonté, celle de l'administration qui dicte la loi aux locataires, lesquels ne font qu'adhérer à une convention sans participer à sa conception,

"Que l'adhésion du public n'intervient pas comme un élément constitutif essentiel de l'acte mais à l'exécution de l'acte par celui qui en est l'auteur,

"Qu'il ressort de l'analyse que le contrat de location a une nature réglementaire,

"Qu'ainsi la chambre administrative de la Cour suprême est compétente pour la connaître."

La Cour suprême (chambre administrative) s'est également déclarée compétente pour connaître ce genre de litige à travers deux autres arrêts :

# LE RECOURS PARALLÈLE EN DROIT ADMINISTRATIF

## THÉORIE ET PRATIQUE JURISPRUDENTIELLE: COMMENTAIRE D'ARRÊT.

Cour suprême - toutes chambres réunies - 16 mai 1981.

Demoiselle N. F., ministre de l'Intérieur et Wahl de Constantine.

La cour suprême. Toutes chambres réunies.

Vu la lettre de monsieur le président de la chambre administrative en date du 04 Avril 1981.

Vu l'ordonnance de Monsieur le Président de la Cour suprême en date du 06 avril 1981 ordonnant le renvoi de la présente affaire à une formation constituée par deux chambres réunies.

Vu l'arrêt rendu le 8 avril 1981 par cette formation des deux chambres administrative et civile réunies, décidant le renvoi de cette affaire devant la Cour suprême - toutes chambres réunies.

Vu l'article 7 de l'ordonnance numéro 74-72 du 12 juillet 1974 modifiant et complétant la loi n° 63-218 du 18 juin 1963 portant création de la Cour suprême,

Vu les articles 7, 274, 276 et suivants et 281 du code de procédure civile, l'ordonnance n° 66-102 du 06 mars 1966 et les décrets n° 68-98 du 23 avril 1968 et 76-143 du 23 octobre 1976.

Ensemble le dossier de l'affaire, les requêtes, mémoires et

conclusions des parties.

Statuant en matière administrative, publiquement, par défaut à l'encontre de A. A., contradictoirement à l'égard des autres parties et en dernier ressort.

Oui monsieur le conseiller Taibiane en son rapport écrit et monsieur El-Hassan procureur général en ses conclusions,

Les faits V. Arrêt.

Sur ce,

Attendu que les griefs et les moyens invoqués par la demanderesse à l'appui de son recours ne peuvent être appréciés et trouver une solution que dans le cadre des rapports entre l'Etat et les occupants ou attributaires d'un bien vacant quant aux conditions d'occupation des biens dévolus à l'Etat en vertu des ordonnances n° 66-102 du 6 mai 1966 et 68-653 du 30 décembre 1968 dans le rapport entre l'Etat et les occupant ou attributaires.

Attendu que ces rapports qui étaient précédemment régis par le décret 68-58 du 23 Avril 1968 sont actuellement réglementés par le décret n° 76-147 du 23 octobre 1976, ce dernier décret en utilisant une terminologie qui révèle, sans aucun doute, l'intention de l'Etat de rendre contractuelle sa relation avec l'occupant régulier auquel la qualité de locataire lui est désormais reconnue, a expressément précisé la nature contractuelle de l'acte servant de fondement à cette occupation, en précisant les droits et obligations des locataires au regard du bailleur.

Attendu, dès lors, que c'est à bon droit que monsieur le Ministre de l'Intérieur soutient que le présent litige entre bien dans le contentieux relevant de la compétence des tribunaux siégeant au chef lieu de Cour par

application des dispositions de l'article 7 alinéa 2 du code de procédure civile.

Attendu, en effet, que l'article 7 du C.P.C. susvisé ayant apporté en matière de compétence de juridiction une simplification considérable en substituant à l'ancien critère matériel fondé sur la nature de l'activité administrative un critère organique qui ne tient plus que de la qualité des personnes en cause, a toutefois prévu des exceptions à ce principe en soustrayant à la compétence du premier ressort des cours, les litiges qu'il a limitativement énumérés dont notamment le contentieux relatif aux biens dévolus à l'Etat en vertu des ordonnances n° 66-102 du 6 mai 1966 et 68-653 du 30 décembre 1968 dans les rapports entre l'Etat et les occupant ou attributaires.

Attendu, certes, que l'article 274 du C.P.C. dispose que la chambre administrative de la Cour suprême connaît en premier et dernier ressort des recours en annulation formés contre les décisions réglementaires ou individuelles de l'autorité administrative.

Mais, attendu qu'il résulte de l'article 276 du même code de procédure civile que le recours en annulation n'est pas recevable lorsque, comme c'est le cas en l'espèce, le requérant dispose pour défendre ses intérêts en recours ordinaire de pleine juridiction.

Attendu qu'à cet égard, il est utile de préciser qu'en vertu de la règle de droit selon laquelle "le juge de l'action est juge de l'exception", un intérêt pratique et rationnel conforme au vœu du législateur qui a entendu simplifier la solution des litiges et ranorocher la justice des justiciables.

### De l'avocat.

La confidentialité du cabinet d'avocat devient alors à la merci du journaliste qui crée un danger véritable en cas de fuite de l'information à travers les autres collaborateurs de l'avocat, car l'exploitation qui en est faite est toujours préjudiciable au secret professionnel.

Le souci d'informer la presse existe également à la Chancellerie qui a créé une cellule d'information au niveau de chaque Cour représentée par un magistrat qui se contente de donner l'information officielle (inculpation, nombre de personnes poursuivies, nombre de victimes, lieu de commission du crime ou délit) prenant bien soin de ne pas sombrer dans la violation d'un quelconque secret de l'instruction ou de porter atteinte à la présomption d'innocence, tout en évitant de communiquer les noms des personnes poursuivies avant que la justice ne rende son jugement, surtout s'agissant de mineurs poursuivis lesquels font l'objet d'une protection particulière.

- Dès lors, que dire de l'avocat qui cherche à se "médiatiser" en devenant "trop bavard" devant la presse, outrepassant son rôle de gardien de secret de son client et du dossier en général.

- Des cas pratiques nous ont amenés à prévenir les confrères de l'excès d'information à communiquer aux journalistes, surtout de part leur propension à déformer et dénaturer cette information.

Beaucoup de confrères ont vu les journaux écrire exactement l'inverse de l'information communiquée à la presse et ont été obligés de recouvrir à des démentis le plus souvent non publiés.

**L'honorabilité, la respectabilité de l'avocat passent par son souci de conserver les secrets d'une affaire, ce qui n'est pas tâche aisée pour notre profession car tiraillée de toutes parts et quelques fois mise à l'index.**

- Le cas le plus connu pour le barreau de Sétif a eu lieu au début de l'an 2000 lorsque le correspondant d'un journal<sup>\*</sup> indépendant avait pris attaché avec le bâtonnier pour des informations sur le détournement commis par l'ex-secrétaire de l'organisation laquelle a été jugée et condamnée et dont le "journaliste" a inversé complètement les informations à son propos en la transformant en "victime".

- Cependant le corollaire, l'absence de communication ou le blocage de l'information pour l'avocat, peut également avoir des effets pervers, à savoir pousser les journalistes à aller chercher l'information<sup>"</sup> dans la rue<sup>"</sup> et la dénaturer de façon à mésinformer l'opinion publique ; si bien que le public est très fréquemment étonné lorsqu'il lit par la suite que les jugements rendus sont souvent à l'opposé des compte-rendus de la presse avant le procès.

Que dire alors de l'avocat ayant refusé de communiquer des informations à la presse et laissant le change libre aux supputations journalistiques allant à l'encontre des intérêts de son client lequel se voit condamné d'avance par la presse.

- Si l'art 40 du code de la presse permet le droit de réponse, l'avocat va-t-il continuer à jouer le jeu de la presse et tomber dans le piège de l'absence de l'information à la source. L'avocat dont le rôle est confiné à la défense des intérêts de son client, se trouve alors coincé entre le besoin d'éclairer la presse sur les aspects juridiques d'une affaire et le principe sacro-saint du

secret professionnel. Ceci l'entraîne à communiquer des éléments exploitables par l'adversaire en essayant de défendre son client devant la presse.

Toute communication à la presse doit recueillir auparavant l'aval du bâtonnier ceci dans le souci d'éviter les éventuelles poursuites judiciaires contre l'avocat du fait de divulgation du secret de l'instruction.

- L'honorabilité, la respectabilité de l'avocat passent par son souci de conserver les secrets d'une affaire, ce qui n'est pas tâche aisée pour notre profession car tiraillée de toutes parts et quelques fois mise à l'index

- Le port de la robe noire entraîne beaucoup d'obligations, dont celle de savoir se taire devant la presse et de ne communiquer que le minimum et réservé au contraire les éléments favorables d'un dossier aux juridictions compétentes.

\* Avocat au Barreau de Sétif  
Membre du Conseil

# L'AVOCAT ET LES MEDIAS



Djilani Yazid\*

- Il est une règle fondamentale dans notre profession, une règle d'or, celle de conserver le secret d'un dossier, ce

qui constitue la colonne vertébrale de l'activité quotidienne d'un avocat: conserver le secret d'un dossier, civil ou pénal, contribue à moitié à la sauvegarde des intérêts du client.

- Cependant, l'évolution de la société, sa soif d'information sur les affaires judiciaires, l'ouverture de la presse, écrite ou parlée, à l'information judiciaire poussent les médias le plus souvent à contacter les avocats en vue d'obtenir des informations dès qu'ils se heurtent à la carence de la cellule d'information des cours.

- Ceci étant, et sous couvert de la liberté de la presse et de l'information, l'avocat se trouve accusé à devenir une source d'informations et à dévoiler des secrets qui, dans la majorité des cas, préjudicien aux intérêts de son client.

- L'intérêt de cette communication provient de la tentation de la presse, écrite le plus souvent, à créer une "chronique judiciaire" à l'effet d'augmenter son tirage. Ceci a entraîné une modification du comportement du journaliste de simple donneur d'information judiciaire une fois le jugement rendu, à celui de prospecteur d'information judiciaire en cours de procédure, ce qui l'oblige à prendre contact avec l'élément judiciaire le plus fiable qu'est l'avocat.

- Mais cette intervention de l'avocat dans le domaine de l'information judiciaire a entraîné le

plus souvent des dérives; qui devant son manque de professionnalisme en matière de communication judiciaire, le font tomber dans le piège de la publicité stérile et de la violation du secret professionnel.

- Le cas le plus connu ces dernières années est celui d'un confrère du barreau de Marseille, ( Me COLLARD) dont l'appétit en matière de communication a été accentué par les fréquentes invitations sur les plateaux des journaux télévisés, et qui a oublié les pièges journalistiques dans ce domaine; et à force de donner des informations à la presse, s'est précipité, en sa qualité d'avocat de la partie civile, à accuser publiquement son adversaire d'appartenance à un groupe terroriste,

jusqu'à ce que l'enquête révèle que sa cliente avait tramé un complot contre l'avversaire en question et monté de toutes pièces une affaire de terrorisme.

- Un autre respecté confrère a bien été pris au piège pour tomber dans la

diffamation de l'avversaire, erreur impardonnable de la part d'un avocat dont le rôle principal consiste à défendre son client certes, mais surtout à respecter l'avversaire et à ne le combattre qu'avec les armes juridiques.

- Nous avons cité cet exemple pour inviter les confrères à éviter l'excès d'information à révéler à la presse devant un micro ou derrière une plume qui le plus souvent entraîne des

conséquences néfastes à notre profession tant la limite entre l'information et la diffamation est invisible à l'œil nu.

- Le cas en Algérie est connu également avec certains confrères ayant beaucoup d'accointance avec les milieux journalistiques lesquels n'hésitent pas à rendre compte de leurs plaidoiries dans les journaux et de citer leurs incidents avec les représentants du parquet ou les magistrats du siège, ce qui constitue un manquement à la déontologie de l'avocat qui interdit la publication de tels incidents. En outre, comment un incident d'audience peut-il constituer un sujet d'information à communiquer à la presse?

- Si le journaliste, et à travers lui le public, est avide de connaître les secrets des affaires judiciaires, l'avocat est tenu de ne communiquer que le strict nécessaire sans toucher aux intérêts de son client ni violer le secret de l'instruction et encore moins de porter atteinte à l'avversaire à travers les éléments de communication.

Si le journaliste, et à travers lui le public, est avide de connaître les secrets des affaires judiciaires, l'avocat est tenu de ne communiquer que le strict nécessaire sans toucher aux intérêts de son client ni violer le secret de l'instruction et encore moins de porter atteinte à l'avversaire à travers les éléments de communication.

- Ce qu'il ne faut pas perdre de vue, c'est que ce qui intéresse le journaliste au premier chef, c'est l'augmentation de tirage de son papier à travers l'information qu'il recueille auprès de l'avocat, sans se soucier ni du bien fondé de l'information, ni d'un éventuel délit de presse, et encore moins de la responsabilité disciplinaire

بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك . يسر السيد النقيب والستادة  
أعضاك مجلس منظمة المحامين سطيف ، أن يقدموها لجميع الزميلات و  
الزملاء عاصي التهاني راجين من الله أن يتقبل صالح الاعمال وأن  
يعيننا على صيامه وقيامه . و يجعلنا من عتقاء الله . جميع محب

رمضان كريم

كل عام وانتم بخير

imprimerie  
**ETHIKA**



ETIQUETTES

EMBALLAGES

DÉPLIANTS

AFFICHES

L'Imprimerie ETHIKA,

d'une passion personnelle

à une ambition industrielle

رضا كريم

Siège Commercial : Cité 300 Lgts (les tours) BT. A O3 N°17 Sétif

Tél/Fax : 036 93 51 24 Tél : 036 82 09 59

Unité de Production : ZEA Lot N° 78.77.65 3<sup>ème</sup> tranche Ouled Saber Sétif

Tél sans fil WLL : 030 60 45 42

FAX Série III WLL : 036 82 45 42

رضا  
كريم

# LE BULLETIN DE L'AVOCAT

Publication trimestrielle éditée par l'Ordre des Avocats de Sétif - Septembre 2006

- L'Avocat et les médias
- Le Recours parallèle ...
- La reconnaissance des répudiations ...
- La procédure de reconnaissance et d'exécution  
Des sentences arbitrales
- Principales parutions au JORA - 2006

